



تصنيف البيتكوين
كأصول احتياطية أساسية للخرينة
- ثمنية البيتكوين -

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه
تصدر إلكترونياً عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد امحمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية - موريتانيا.
- الدكتور فؤاد بن حدو: جامعة الشهيد أحمد زبانه، غليزان - الجزائر.

أسرة تحرير المجلة

- رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير
مساعرو التحرير:
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني - ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم الإلكترونيّة.
 - الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة - ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
 - الأستاذة جمانة محمد مراد / مراجعة لغوية - مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

رؤية المجلة

منصة عالمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقاليم الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلوم

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل

وسعيًا نحو تفعيل الإفصاح والشفافية لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة. وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

مجتمع GIEM



مجموعة تخصص مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية على واتساب تعنى بالإجابة عن أسئلة واستفسارات حول قضايا تتعلق بالاقتصاد الإسلامي وعلومه.

يمكن الانضمام تلقائياً؛ بمسح الرمز في الصورة المبينة، أو بالضغط على [الرابط](#).

تُنشر الأسئلة وأجوبتها في كتاب الفتاوى المالية، [رابط التحميل](#).

فهرس المحتويات

- ٣ رؤية المجلة.
- ٤ فهرس المحتويات.
- ٧ لوحة رسم: بيت من بلدي
- بريشة محمد حسان السراج
- ٨ تصنيف البيتكوين كأصول احتياطية أساسية للخرينة.
- ثمنية البيتكوين –
- د. سامر مظهر قنطقجي
- ١٦ متى تكون احتياطيات البنك المركزي وفيرة؟
- Gara Afonso**
- Domenico Giannone**
- Gabriele La Spada**
- John C. Williams**
- ٢١ أزمة الإثنين الأسود الاقتصادية.
- شوان سعيد زنكه
- ٢٥ صراعات طريق الحرير بين الماضي والحاضر.
- سلاح الديون ومعركة الموائئ
- جهينة حبيب الحاج حمود
- ٤٣ أثر تحرير سعر الصرف على التكلفة متباينة السلوك
- دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية
- رحاب عادل صلاح الدين أمين
- ٥٩ القواعد الموحدة لطلب الضمانات المصرفية.
- (يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠)
- المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب
- ٦٣ عقود CFD والتداول على المنصات
- (فوركس وكريبتو وأسهم وسلع وغيرها)
- د. سامر مظهر قنطقجي
- ٦٥ التهاون بالفتيا.

(الفتاوى المعلبة إيموذجاً)

سامر الشحنة البستاني

- ٧١ التمويل بالمشاركة – الخصائص ومزايا التطبيق
د. هند المتولي إبراهيم إبراهيم
- ٨١ الاستصناع والاستصناع الموازي
د. أحمد ابراهيم محمد ابراهيم
- ٩٠ عقد المضاربة وتطبيقاته المعاصرة
د. إبراهيم بوحمرة
- ١٠١ نماذج التسعير في المربحة والبدائل
د. إبراهيم الحيدوسي
أ.د. ختام بن جديدة
- ١١٦ هدية العدد: زكاة المال في قرارات وتوصيات الجامع
لمؤلفه: د. محمد مروان شموط

شروط النشر

- * تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتائجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- * تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- * تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- * المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- * ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- * يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقياً أو إلكترونياً بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- * توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: [رابط](#).
- * لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة [موقعها](#)، أو التفاعل على صفحتها على [الفيسبوك](#)؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- * قواعد النشر: - تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، - عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (ونصح بالاستعانة بالربط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (ونصح بالاستعانة بالربط)، - يجب أن يكون المقال خالياً من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقاً بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص - العناوين الفرعية والرئيسية تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال - الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ - ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

لوحة رسم: بيت من بلدي



بريشة محمد حسان السراج
دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية



تصنيف البيتكوين كأصول احتياطية أساسية للخرزينة

- نمية البيتكوين -

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية



@ FB , Linkln , Youtube

إن بناء المحافظ الاستثمارية في ظل التقلبات السياسية العالمية والصراعات الدولية والحروب الدائرة بشكل مستمر، يعتبر قضية صعبة. ويطال ذلك الأصول الاحتياطية للخرزينة، أي الأصول التي تحتفظ بها الشركات والحكومات لضمان السيولة من المخاطر المالية. ويشمل ذلك: النقد، والأوراق المالية القابلة للبيع، والودائع المصرفية، والذهب والعملات الأجنبية.

بما أن البيئة العالمية السائدة حالياً هي بيئة تضخمية، فإن الميل نحو الاحتفاظ بالعملات والنقود غير مرغوب به، خاصة مع توجه روسيا والصين نحو الاحتفاظ بالذهب بشدة كأصول احتياطية مما زاد في ارتفاع أسعاره إلى معدلات قياسية.

فالذهب يُعدُّ الذهب من أهم الأصول الاحتياطية التي تحتفظ بها البنوك المركزية حول العالم. فهو بمثابة مستودع للقيمة، والشمسية فيه خلقة منذ الأزل. والبنوك المركزية عادت إلى الذهب بعدما اقتنعت بعدم جدوى **Bretton Woods**، بوصفه الملاذ الآمن في أوقات الأزمات والتوترات الجيوسياسية، فهو يُعزز الاستقرار المالي ويزيد من ثقة السوق.

ويتم تخزين الذهب من قِبَل البنوك المركزية بطرق متعددة منها: التخزين في خزائن محلية، والتخزين في الخارج، وتعاقد بعض البنوك مع شركات تأمين متخصصة لضمان وحماية أصولها. وتجتهد في مراقبته من حيث الوزن والنقاء. إضافة لعمليات الجرد الدورية للتأكد من سلامة مخزونه ومطابقته للسجلات. وقد تحتفظ البنوك المركزية بذهبها في أكثر من موقع لخفض المخاطر المرتبطة بتخزينه في مكان واحد.



أمام ذلك ظهرت العملات المشفرة وخاصة البيتكوين كأصل مالي في العام ٢٠٠٨ وبدأ استخدامها في العام ٢٠٠٩، وتم إصدار تطبيقها كبرنامج مفتوح المصدر، وصارت العملة الأكثر شهرة وانتشاراً في العالم بل هي تُعدُّ العملة الأولى عالمياً، وحازت على اعتراف المجتمع الافتراضي الذي صار موجوداً ومعترفاً به.

وصارت البيتكوين متداولة يومياً في عمليات البيع والشراء ومقبولة كأداة سداد. فأتسع نطاق تداولها ليشمل الدول والحكومات وكبرى الشركات إضافة لعدد كبير جداً من الأفراد، وصارت المحافظ الرقمية **Walet** تحتوي البيتكوين في قوائمها، أسوة بغيرها، مما سهل التعامل بها في سداد الالتزامات في العالم الافتراضي دون أي عائق من حيث القبول.

ثم بدأت البيتكوين تكتسب اهتماماً متزايداً بوصفها أصولاً مالية احتياطية من قبل بعض الشركات والمؤسسات المالية، إلى جانب الذهب بوصفه المعدن الذي يلعب دوراً، ولا يبلى، وبوصفه الخيار التقليدي للأصول الاحتياطية. إلا أن المزايا الفريدة التي تقدمها البيتكوين تجعلها جذابة جنباً إلى جنب مع الذهب، ومن تلك المزايا، أنها:

– **آمنة**، لأنها خارج سيطرة الحكومات، وتعمل على شبكة لامركزية، مما يجعلها محصنة ضد التدخلات الحكومية والسياسات النقدية التقليدية، التي غالباً ما تسيء للنقود والعملات بمختلف أشكالها المحلية والعالمية. لذلك كان السعي حثيثاً للتخلص من تلك التدخلات المخلة بالاستقرار النقدي العالمي؛ كسياسة زيادة طباعة النقود من قبل البنوك المركزية، مما ألجأ المستثمرين للتحوط نحو أصول تحافظ على قيمتها بمرور الوقت. فصار البتكوين مثل الذهب، فكلاهما يستخدم للتحوط ضد التضخم.

– **تمثل السيولة العالية والمتاحة باستمرار**: فالبيتكوين يمكن تداولها بسهولة على مدار الساعة في الأسواق العالمية، مما يوفر سيولة عالية مقارنة ببعض الأصول التقليدية.

– **تتسم بالابتكار والنمو**، فمع تطور تكنولوجيا البلوكتشين وزيادة الاعتماد على العملات الرقمية، سيتوسع الطلب عليها، وبالتالي سينتشر استخدامها أكثر، وهذا سيدفع قيمتها لمزيد من الارتفاعات.

– أكثر مرونة، فلا تحتاج لأماكن تخزين فيزيائية كالذهب، ولا لإجراءات الجرد، وضبط الوزن والنقاء التي يحتاجها الذهب كما ذكرنا.

ارتفع سوق العملات المشفرة بأكثر من ٧٤٠ مليار دولار منذ بداية عام ٢٠٢٤، وبلغت مكاسب البيتكوين وحدها ٤٦٠ مليار دولار.

احتياطات الحكومات :



كما تحتفظ الحكومات بالذهب كاحتياطي في خزائنها حيث تمتلك الولايات المتحدة أكبر احتياطي من الذهب في العالم بحوالي ٨١٣٣ طناً، تليها ألمانيا بحوالي ٣٣٥٢ طناً.

فقد بدأت الحكومات فعلاً باقتناء البيتكوين والاحتفاظ بها في محافظها الالكترونية، حيث تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية الأولى عالمياً فهي تمتلك ٢١٣٢٤٦ بيتكوين، تليها الصين ب ١٩٠٠٠٠ بيتكوين فبريطانيا ب ٦١٠٠٠

بيتكوين فأوكرانيا ب ٤٦٣٥١ بيتكوين فألمانيا ب ٤٣٣٥٩ بيتكوين فالسلفادور ب ٥٧٧٩ بيتكوين. وهذا دليل على توجه عالمي، واعتراف بتمنية البيتكوين واحتفاظها بالقيمة.

احتياطات الشركات :

يتبع اعتماد البيتكوين اتجاهاً متزايداً للشركات، الكبيرة والصغيرة على حد سواء، خاصة بعد قيادة شركات كشركة مايكروساتراتيجي اعتماد معيار البيتكوين. فأصبح الحجز في البيتكوين شائعاً بشكل متزايد بين الشركات الصغيرة، ليس لفوائده المالية المحتملة فقط، ولكن لفرص التسويق التي يقدمها. ومع تبني المزيد من الشركات للبيتكوين كوسيلة للدفع وبوصفه مخزناً للقيمة، تستمر البيتكوين في الحصول على مزيد من القبول العالمي.

وهناك العديد من الشركات التي اتبعت استراتيجية بناء احتياطي خزانة خاص بها من البيتكوين، أهمها:

١ - شركة **MicroStrategy**¹

واصل مؤسسها ورئيس مجلس إدارتها مايكل سايلور، التزامه الثابت بشراء البيتكوين، بوصف شركته شركة رائدة في مجال ذكاء الأعمال والبرمجيات .

وقد دخلت الشركة سوق البيتكوين في أغسطس ٢٠٢٠، باستثمار أولي بقيمة ٢٥٠ مليون دولار ثم أضافت إلى حيازاتها مزيداً من البيتكوين باستمرار، مما أدى إلى إنشاء استراتيجية احتياطي خزانة تجاوز ١٧٤٥٣٠ بيتكوين بقيمة أكثر من ٦.٥٩ مليار دولار. ثم أضافت في ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، ما يقرب من ١٦١٣٠ بيتكوين مقابل ما يقرب من ٥٩٣.٣ مليون دولار نقداً.

ومع اقتراب موافقة صناديق المؤشرات المتداولة على البيتكوين من قبل لجنة الأوراق المالية والبورصات، واصلت شركة **MicroStrategy** استراتيجية هجومية للاستثمار في البيتكوين دون أي علامات على التباطؤ. فأضافت ٨٥٠ بيتكوين مقابل ٣٧ مليون دولار²، وأضافت ٣١٧٥٥ بيتكوين إضافية منذ نهاية الربع الثالث. وقال مديرها المالي: لقد استفدنا من الزيادة الكبيرة في أسعار البيتكوين في الربع الرابع، وواصلنا الاستفادة من أنشطتنا الاستراتيجية في أسواق رأس المال والنقد المتاح لتجميع المزيد من البيتكوين وتراكم القيمة الإضافية لمساهميننا، من خلال استراتيجيةنا الفريدة للبيتكوين.

وطورت الشركة **MicroStrategy AI**، كأول أداة لتسويق **BI** فحققت نمواً في إيرادات خدمات الاشتراك، ويبدو أن الجمع بين الهيكل التشغيلي واستراتيجية البيتكوين والتركيز على الابتكار التكنولوجي قد وفر فرصة فريدة لخلق القيمة.

ثم استحوذت في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤، على ما يقرب من ١١٩٣١ بيتكوين مقابل ما يقرب من ٧٨٦ مليون دولار نقداً. أدى كل ذلك إلى إنشاء استراتيجية احتياطي خزانة بأكثر من ٢٢٦٣٣١ بيتكوين بقيمة تجاوزت ١٤.٩ مليار دولار.

¹ NIK HOFFMAN, MICROSTRATEGY BUYS AN ADDITIONAL 16,130 BITCOIN FOR \$593 MILLION, NOV 30, 2023, Bitcoin Magazine, [Link](#).

² NIK HOFFMAN, MICROSTRATEGY BUYS 850 MORE BITCOIN FOR \$37 MILLION, FEB 6, 2024, Bitcoin Magazine, [Link](#).

٢- شركة الرعاية الصحية¹ SEMLER SCIENTIFIC

أعلنت شركة Semler Scientific, Inc . المعروفة بحلول الرعاية الصحية لمكافحة الأمراض المزمنة، عن تحول كبير في استراتيجيتها للخبزينة. حيث اعتمد مجلس إدارتها، البيتكوين كأصل احتياطي أساسي للخبزينة. وتعتقد الشركة أن البيتكوين مخزن موثوق به للقيمة واستثمار مقنع. خاصة وأن البيتكوين الآن صارت فئة أصول رئيسة بأكثر من تريليون دولار من القيمة السوقية عالمياً. والشركة تعتقد أن للبيتكوين خصائص فريدة، بوصفها أصل نادر، ومحدود، يصلح أن يكون أداة تحوط معقول ضد التضخم، وملاً آمناً وسط عدم الاستقرار العالمي. فضلاً عن مرونتها الرقمية مما يجعلها أفضل من الذهب، الذي تبلغ قيمته السوقية حوالي ١٠ أضعاف قيمة البيتكوين. وبسبب هذه الفجوة في القيمة، بين الذهب والبيتكوين، فالمرجح أن للبيتكوين القدرة على توليد عوائد كبيرة لأنها تكتسب قبولاً متزايداً كذهب رقمي.

وقد اشترت الشركة ٥٨١ بيتكويناً بمبلغ إجمالي قدره ٤٠ مليون دولار. وإلى جانب هذه الخطوة المالية الاستراتيجية، ستبقى ملتزمة بمهمتها الأساسية في الرعاية الصحية المتمثلة في تقديم تقنيات مبتكرة كحلول لتحويل إدارة الرعاية الصحية للأمراض المزمنة وإتاحة الفرصة لمقدمي الخدمات لخفض التكاليف وتحسين نتائج المرضى على المدى الطويل. وستواصل التركيز على منتجها الرئيس، QuantaFlo®، وهو اختبار نقطة الرعاية للأمراض الشرايين الطرفية، مع السعي إلى توسيع نطاق إدارة الأغذية والعقاقير لحالات القلب والأوعية الدموية الأخرى.

وبرأي الشركة فإن القبول العالمي المتزايد وإضفاء الطابع المؤسسي على البيتكوين - الذي انعكس مؤخراً في موافقة لجنة الأوراق المالية والبورصات في يناير ٢٠٢٤ على ١١ صندوقاً متداولاً في بورصة البيتكوين - وقد أبلغت هذه الصناديق عن أكثر من ١٣ مليار دولار من صافي التدفقات الداخلة، واستثمارات من ١٠٠٠ مؤسسة، تشمل البنوك العالمية والمعاشات التقاعدية والأوقاف ومستشاري الاستثمار المسجلين. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ١٠٪ من الأصول البيتكوينية تحتفظ بها المؤسسات حالياً.

¹ NIK HOFFMAN, HEALTHCARE COMPANY SEMLER SCIENTIFIC BUYS \$40 MILLION BITCOIN, ADOPTS AS TREASURY RESERVE ASSET, 28, May 2024, Bitcoin Magazine, [Link](#).

٣- شركة اللحوم والمأكولات البحرية BECK & BULOW

تتبنى شركة اللحوم Beck & Bulow البيتكوين كأصل احتياطي للخبزينة¹، إضافة لتبنيها له في نظام المدفوعات، وقد أقرت قبول البيتكوين كوسيلة دفع عبر الإنترنت وفي متجرها، وأدرجته في برنامج موظفيها 401k أي لأكثر من ٤٠١٠٠٠ موظف. والتزمت بالاحتفاظ بالبيتكوين والإيرادات المتولدة عنه في احتياطياتها إلى أجل غير مسمى.

علمًا أن الشركة تلعب دوراً أكبر بكثير في سلسلة توريد اللحوم في نيو مكسيكو. وهي تخدم أكثر من ١٠٠٠ مطعم ومتجر تجزئة في جميع أنحاء الولايات المتحدة، بما في ذلك الفنادق الفاخرة والأسواق الراقية.

ويبدو أن فلسفة الشركة تتماشى مع السيادة المالية والسيادة الغذائية. فمثلما تحكي كل قطعة من اللحوم قصة الجودة والحرفية، فإن كل كتلة بيتكوين تتحقق من خطوة نحو مستقبل أكثر تحرراً ولا مركزية. لذلك ستحتفظ الشركة بمدفوعات البيتكوين كمدخرات ملزمة نفسها بتحويل ٢٠٪ من أصولها إلى بيتكوين كاحتياطيات خبزينة.

وبتوسيع استخدام البيتكوين ليشمل برنامج ٤٠١ ألف موظف من موظفيها، فالشركة ستستثمر في المستقبل المالي لأعضاء فريقها وتعزيز ثقافة التمكين والتفكير المستقبلي.

٤- بورصة أستراليا²

وافقت أكبر بورصة في أستراليا ASX، على أول صندوق تداول في البورصة لعملة البيتكوين يصدره VanEck، لتنضم بذلك إلى أسواق رئيسة أخرى تتبنى أدوات الاستثمار في البيتكوين. ويُعدُّ وصول صندوق تداول بيتكوين في البورصة الرئيسية في أستراليا إنجازاً مهماً لأنها أكبر بورصة في البلاد، وتوفر رؤية ومصداقية أكبر، وتساعد في عرض البيتكوين لكل المستثمرين، مؤسسات وأفراد. وتشير هذه الموافقات إلى قبول متزايد واهتمام أكبر بمنتجات الاستثمار في البيتكوين داخل السوق الأسترالية وفي جميع أنحاء العالم، ومن المرجح أن تحذو معظم البلدان حذوها.

¹ VIVEK SEN, MEAT AND SEAFOOD COMPANY BECK & BULOW ADOPTS BITCOIN AS A TREASURY RESERVE ASSET, APR 25, 2024, Bitcoin Magazine, [Link](#).

² VIVEK SEN, Bitcoin Magazine, 17 June 2024, [Link](#).

٥- صناديق الإيثر المشفرة

سجلت صناديق تداول عملة الإيثر¹ تداولات بأكثر من مليار دولار في أول أيام تداولها في الأسواق الأمريكية. وبنهاية اليوم الأول، تم تسجيل تدفقات إيجابية بـ ١٠٧ مليون دولار على الرغم من تسجيل صندوق **Grayscale** تدفقات خارجة بـ ٤٨٥ مليون دولار.

وبالمقارنة مع صناديق تداول عملة البيتكوين في أول أيام تداولاتها، تمثل أحجام تداولات عملية الإيثر ٢٣٪ مقارنة مع تداولات صناديق عملة البيتكوين في أول أيام تداولاتها قبل ٧ أشهر.

٦- صناديق بيتكوين المتداولة

حققت صناديق الاستثمار في عملة بيتكوين نحو ١.٢٧ مليار دولار من التدفقات الداخلة خلال الأسبوع الماضي، لتواصل اتجاهها الصعودي للأسبوع الرابع على التوالي، مع ارتفاع سعر العملة المشفرة لأعلى مستوى منذ أكثر من شهر.

وقد تلقت سوق العملات المشفرة دعماً قوياً من مرشح الرئاسة الأمريكية دونالد ترامب، فانتعشت السوق بقيادة البيتكوين التي قفزت من مستوى ٥٣ ألف دولار في تعاملات الأسبوع قبل الماضي، إلى نحو ٦٨ ألف دولار في تعاملات نهاية الأسبوع الماضي.

٧- صندوق التقاعد الحكومي الياباني

طلب الصندوق معلومات حول الاستثمار في الأصول غير السائلة ومن ضمنها عملة البيتكوين. والصندوق يستثمر في السندات والأسهم المحلية والعالمية إضافة إلى العقارات والبنية التحتية. وهذا مؤشر على نيته دخول سوق البيتكوين.

٨- شركة BlackRock

اعترف رئيس شركة بلاك روك وهو رئيس أكبر صندوق استثماري في العالم، بأن البيتكوين أصل استثماري مشروع وليس أداة تلاعب، وأنه أصبح من كبار المؤيدين لها بعدما كان مشككاً بها لسنوات، ووصف البيتكوين بالذهب الرقمي، وشدد على ضرورة أن تكون هذه العملة جزءاً من محافظ المستثمرين.

١ بدء-تداول-صناديق-الإيثريوم-في-أميركا- /2024/07/23/ <https://www.alarabiya.net/aswaq/cryptocurrency/> فوز-جديد-لصناعة-العملات-المشفرة

و يمتلك هذا الصندوق الاستثماري أصولاً ب ١٨ مليار دولار، وقد أضحى الأكبر عالمياً لتداول البيتكوين .

وعلى رئيس شركة بلاك روك اقتناعه؛ بارتفاع المخاطر السياسية وازدياد حجم الديون الحكومية، مما يدفع المستثمرين لامتلاك البيتكوين.

احتياطات الأفراد :



أظهرت البيانات حتى نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٤ أن عدد حاملي البيتكوين هم بالملايين، وشملت البيانات المعروضة حوالي ٢٥٠ مليون مستثمر، أغلبهم من آسيا، تتصدرهم الهند ثم الصين، ثم مجموعة مختلفة من الدول الآسيوية، كاندونيسيا وتركيا والفلبين وتايلاند وفيتنام ونيجيريا. وهذا دليل على توسع انتشار تداول البيتكوين وتملكه عالمياً.

وبذلك، فإن اعتبار عملة البيتكوين أصولاً مالياً من الأصول الاحتياطية للخزينة للبنوك المركزية العالمية وللشركات الكبرى، هو اعتراف بقدرتها على الاحتفاظ بالقيمة، مما يكسبها خاصية الثمنية، شأنها شأن غيرها من النقود والعملات، ويقابل ذلك تعرضها للمخاطر التي تصيب غيرها من النقود والعملات .

حماة (حماها الله) ١٩ ربيع الأول ١٤٤٦ هـ الموافق ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٢٤ م

متى تكون احتياطات البنك المركزي وفيرة؟¹

Gara Afonso

Head of Banking Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

Domenico Giannone

An assistant director at the International Monetary Fund and an affiliate professor at the University of Washington.

Gabriele La Spada

A financial research advisor in Money and Payments Studies in the Federal Reserve Bank of New York's Research and Statistics Group.

John C. Williams

The president and chief executive officer of the Federal Reserve Bank of New York.

ينفذ الاحتياطي الفيدرالي Fed السياسة النقدية في نظام من الاحتياطات الوفيرة، حيث يتم التحكم في أسعار الفائدة قصيرة الأجل بشكل رئيس من خلال تحديد الأسعار المدارة. للقيام بذلك، يجب أن تكون كمية الاحتياطات في النظام المصرفي كبيرة بما يكفي بحيث لا تسبب التغييرات اليومية في الاحتياطات اختلافات كبيرة في سعر الفائدة، ما يسمى بسعر الأموال الفيدرالية. مع تقليص بنك الاحتياطي الفيدرالي ميزانيته العمومية بعد الخطة التي وضعتها اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة FOMC في عام ٢٠٢٢، كيف يمكنه تقييم موعد التوقف حتى يظل عرض الاحتياطات وافراً؟ في المنشور الأول من سلسلة من جزأين، استناداً إلى المنهجية التي تم تطويرها في تقرير الموظفين الأخير، نقترح تقييم مدى وفرة الاحتياطات في الوقت الفعلي عن طريق تقدير ميل منحى الطلب الاحتياطي.

احتياطات وفيرة ومنحدر منحى الطلب الاحتياطي

ماذا تعني "احتياطات وفيرة"؟ استناداً إلى إعلان اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة هذا من عام ٢٠١٩، يمكننا تفسير فكرة الاحتياطات الوفيرة من حيث مرونة معدل الأموال الفيدرالية (المعتمدة) للتغيرات

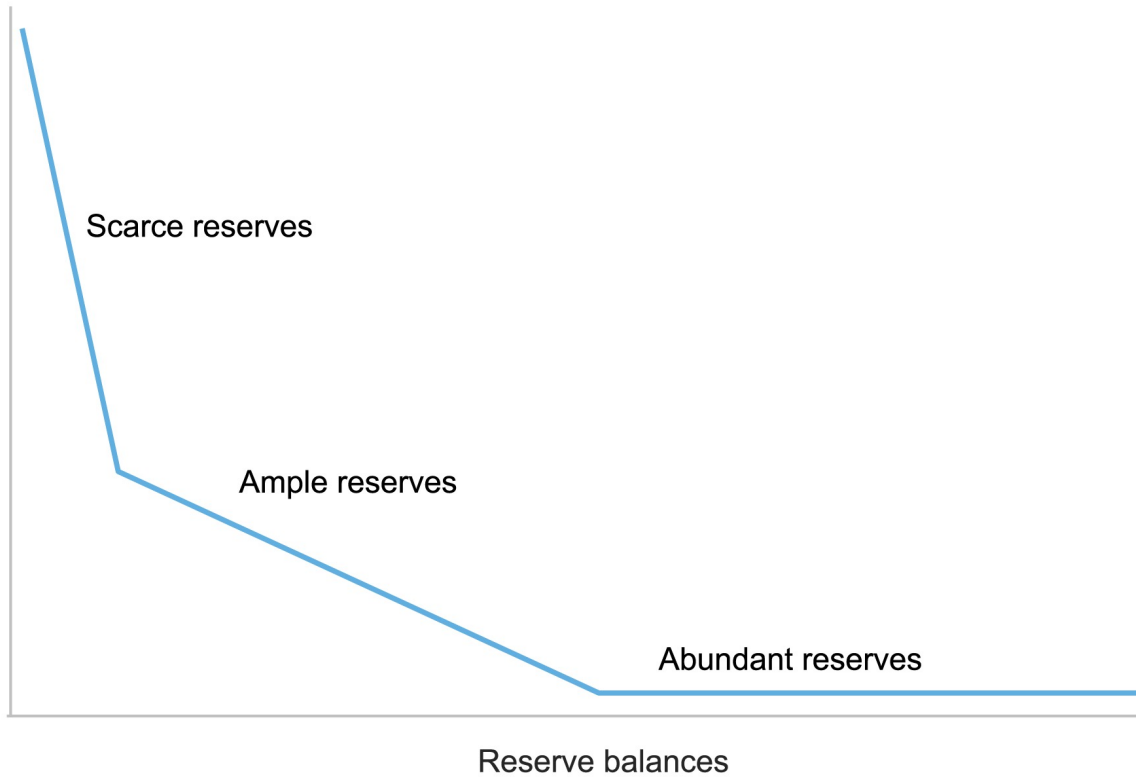
¹ Gara Afonso, Domenico Giannone, Gabriele La Spada, and John C. Williams, When Are Central Bank Reserves Ample?, AUGUST 13, 2024, [Link](#)

في عرض الاحتياطيات: الاحتياطيات وفيرة عندما يكون عرض الاحتياطيات كبيرا بما فيه الكفاية بحيث يكون سعر الأموال الفيدرالية - السعر الذي ترغب فيه البنوك في تداول الاحتياطيات مع بعضها البعض - ليس حساسا ماديا للتغيرات اليومية في الاحتياطيات الإجمالية. بعبارة أخرى، في نظام احتياطي وافر، يمكن أن يستجيب سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية للصدمات اليومية، ولكن يجب أن تكون الاستجابة صغيرة؛ أو بعبارة أخرى، يجب أن تكون مرونة معدل الأموال الفيدرالية لصدمات الاحتياطي صغيرة، بحيث لا تكون الإدارة النشطة لتوريد الاحتياطيات من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي ضرورية. والسؤال إذن هو: ما علاقة مستوى الاحتياطيات الإجمالية بمرونة معدل الأموال الاحتياطية لاحتياطي الصدمات؟ الجواب هو أن هذه المرونة تعتمد على كمية الاحتياطيات في النظام المصرفي من خلال ما يسمى بمنحنى الطلب الاحتياطي، الذي يصف العلاقة بين سعر الأموال الفيدرالية والاحتياطيات الإجمالية التي تنبع من طلب البنوك على الاحتياطيات. في الواقع، إن مرونة سعر الفائدة على الأموال الاحتياطية للصدمات الاحتياطية هي ببساطة منحدر هذا المنحنى: فهي تخبرنا بمدى تغير سعر الفائدة على الأموال الاحتياطية استجابة لتحول صغير في العرض الاحتياطي. النقطة هنا هي أن ميل منحنى الطلب الاحتياطي يصبح أكثر حدة مع انخفاض الاحتياطيات.

كما يظهر الرسم البياني أدناه، فوق مستوى احتياطي معين، فإن طلب البنوك "مشبع": في هذه المنطقة ذات الاحتياطيات الوفيرة، يكون ميل منحنى الطلب الاحتياطي صفرا، ولا يستجيب سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية للتغيرات في عرض الاحتياطيات. أي أنه فوق مستوى الإشباع، يكون المنحنى مسطحا. تحت هذا المستوى، هناك علاقة سلبية بشكل متزايد بين السعر والكمية: مع انخفاض المعروض من الاحتياطيات، ننتقل أولا إلى منطقة ذات احتياطيات وفيرة - حيث يكون منحنى الطلب مائلا بلطف، ومرونة سعر الفائدة على الأموال المغذية سلبية ولكنها صغيرة - ثم إلى منطقة من الاحتياطيات النادرة - حيث يكون المنحنى منحدرا بشدة، والمرونة سلبية وكبيرة.

يعكس منحدر منحنى الطلب الاحتياطي وفرة الاحتياطي من خلال قياس مرونة سعر الأموال الفيدرالية لصدمات الاحتياطي

Federal funds rate



المصدر: عرض المؤلفين.

الحفاظ على احتياطات وفيرة

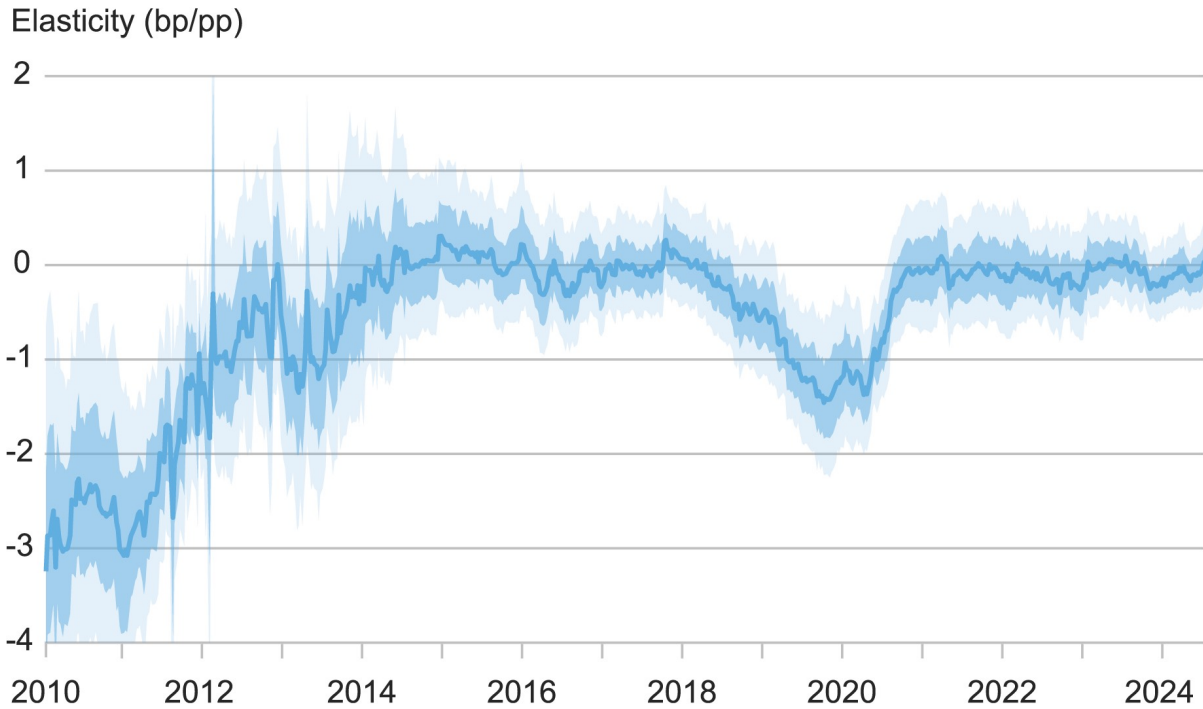
تتمثل إحدى الطرق لضمان بقاء الاحتياطات وفيرة في قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي بتوفير الاحتياطات بالقرب من نقطة الانتقال بين الأجزاء المسطحة والأجزاء المائلة بلطف من منحني الطلب. ومع ذلك، فإن تحديد نقطة الانتقال من الاحتياطات الوفيرة إلى الاحتياطات الوفيرة يمثل تحدياً لأن طلب البنوك على الاحتياطات يتقلب بمرور الوقت، وبالتالي، قد يستجيب عرض الاحتياطات للتغيرات المفاجئة في طلب البنوك.

كما نوضح في منشور سابق وبمزيد من التفصيل في ورقتنا، نقترح منهجية الاقتصاد القياسي التي تعالج هذه التحديات. باختصار، نستخدم التوسعات والانكماشات في الميزانية العمومية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية لتحرك على طول منحني الطلب، وكل يوم، نقدر منحدره على مستوى الاحتياطات التي تم تحقيقها في ذلك اليوم. تتمثل إحدى مزايا نهجنا في أنه خال من النماذج: لا نحتاج إلى تحديد نموذج للطلب على الاحتياطات.

ميزة أخرى مهمة لنهجنا هي أنه يمكن استخدام منهجيتنا المتغيرة زمنيا في الوقت الفعلي لرصد الوفرة الاحتياطية. يوضح الرسم البياني أدناه تقديراتنا اليومية "في الوقت الفعلي" لمنحدر منحني الطلب الاحتياطي، من يناير ٢٠١٠ إلى يوليو ٢٠٢٤: يتم الحصول على هذه التقديرات باستخدام المعلومات المتاحة فقط اعتبارا من كل يوم، مما يجعلها تعادل الحسابات في الوقت الفعلي.

كان المنحدر المقدر سلبيا بشكل كبير في الفترة ٢٠١٠-١١ ولكنه اتجه نحو الصفر حيث ضحك بنك الاحتياطي الفيدرالي كميات كبيرة من الاحتياطيات في النظام المصرفي استجابة للأزمة المالية العالمية. خلال الفترة ٢٠١٢-١٧ ومن منتصف عام ٢٠٢٠ فصاعدا، حيث تجاوزت الاحتياطيات ١٣٪ من أصول البنوك، كان المنحدر المقدر مرة أخرى قريبا جدا من الصفر، مما يشير إلى وفرة الاحتياطيات. ومع ذلك، في ٢٠١٨-١٩، أصبح المنحدر سلبيا بشكل متزايد، بما يتفق مع أن أصبحت الاحتياطيات وفيرة أولا ثم تقترب من الندرة. على وجه الخصوص، تصل تقديراتنا إلى الحد الأدنى في سبتمبر ٢٠١٩، بما يتفق مع التفسير القائل بأن ضغوط سوق المال التي حدثت في ذلك الوقت كانت، جزئيا على الأقل، مرتبطة بندرة الاحتياطي.

تقديراتنا اليومية لمنحدر منحني الطلب الاحتياطي تتبع وفرة الاحتياطي في الوقت الفعلي



المصادر: يتم جمع البيانات اليومية عن الاحتياطيات وسعر الأموال الفيدرالية من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك؛ سعر الفائدة اليومي على أرصدة الاحتياطيات متاح من "FRED" IOER و "IOER".

ملاحظات: تقديرات يومية في الوقت الفعلي لمنحدر منحني الطلب الاحتياطي التي تغطي من يناير ٢٠١٠ إلى يوليو ٢٠٢٤، من أفونسو وجيانون ولا سبادا وويليامز ٢٠٢٢. يمثل المنحدر مرونة معدل الأموال الاحتياطية للصدمات في توفير الاحتياطيات: فهو يوضح من خلال عدد نقاط الأساس التي سيتغير بها سعر الأموال الاحتياطية التحمالية لزيادة في الاحتياطيات الإجمالية تساوي ١٪ من إجمالي أصول البنوك. يمثل الخط الصلب التقدير المتوسط؛ وتمثل المناطق المظلمة والخفيفة المظلمة مجموعات الثقة بنسبة ٦٨٪ و ٩٥٪، على التوالي.

لبناء إشارة إنذار مبكر، يمكن للمرء أن ينظر إلى متى تصبح تقديراتنا في الوقت الفعلي للمنحدر سلبية عند مستوى ثقة معين. على سبيل المثال، أصبحت تقديراتنا في الوقت الفعلي مختلفة إحصائياً عن الصفر عند مستوى ٩٥٪ في أوائل مارس ٢٠١٩ - قبل ستة أشهر من ضغوط سوق المال في سبتمبر ٢٠١٩. لكي نكون أكثر تحفظاً، يمكن للمرء استخدام مستوى ثقة أقل: أصبحت تقديراتنا، على سبيل المثال، سلبية عند مستوى الثقة بنسبة ٦٨٪ في أغسطس ٢٠١٨، أكثر من عام كامل قبل سبتمبر ٢٠١٩.

تلخيص

منذ الأزمة المالية العالمية، قررت العديد من البنوك المركزية تنفيذ السياسة النقدية من خلال العمل بالقرب من نقطة الإشباع في منحني الطلب الاحتياطي، حيث يكون المنحدر صفراً أو سلبياً بشكل معتدل، وتنتقل الاحتياطيات من الوفرة إلى الوفرة. لذلك أصبح تقييم مدى وفرة الاحتياطيات في الوقت الفعلي هدفاً رئيساً في العديد من الولايات القضائية. في منشور اليوم، نناقش استخدام التقديرات في الوقت الفعلي لمنحدر منحني الطلب الاحتياطي كمؤشر مبكر على وفرة الاحتياطي. في وظيفة الغد، سنقترح مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تساعد صانعي السياسات، بالاشتراك مع مقياس المرونة الخاص بنا، على تحقيق هذا الهدف الصعب.

أزمة الإثنين الأسود الاقتصادية

شوان سعيد زنكه

ماجستير اقتصاد إسلامي

مستشار حكومي سابق - مستشار شرعي

صحا العالم، صبيحة الإثنين ٥-٨-٢٠٢٤، على وقع أزمة اقتصادية طالت الأسواق والبورصات العالمية، وامتدت لتتطال العملات المشفرة والنفط، وغيرها من الأدوات الاستثمارية التي تتكالب عليها المضاربات النقدية.

وبدأت الأزمة بالظهور من اليابان، ثم انتشر لهيبها في كافة أرجاء العالم، وتعود أسباب هذه الأزمة إلى ثلاثة عوامل أساسية، يمكن تلخيصها كآتي:

١- الركود الاقتصادي الذي تعاني منه أمريكا منذ سنين، في ظل معدل تضخم مرتفع، والذي يسعى البنك الفدرالي إلى كبح جماحه، وإعادةه إلى المعدل المنشود (٢٪)، دون جدوى.. هذا التضخم دفع الفدرالي الأمريكي إلى رفع أسعار الفائدة حتى بلغت ٥.٥٪، مما تسبب في تراجع النمو، ودخول الاقتصاد في حالة ركود تضخمي مزمنة.

وقد أخطأ الفدرالي الأمريكي في معالجة الأزمة الاقتصادية، وذلك، بالسيطرة على الطلب، وامتصاص الكتلة النقدية فقط، من خلال اتخاذ سياسة نقدية قائمة على رفع سعر الفائدة، من غير أن تصاحبها سياسة مالية قائمة على رفع وتيرة الإنتاج، وتوظيف الكتلة النقدية فيه، فارتفع مؤشر الدولار، وازداد الطلب عليه، وتزامن هذا الطلب مع ارتفاع أسعار الفائدة، مما فتح الباب على مصراعيه لممارسة عمليات (Carry Trade)، أو (تجارة الفائدة)، وهي عملية اقتراض لعملة بلد بسعر فائدة منخفض، وشراء الدولار بها، ثم توظيفها في أذونات الخزانة الأمريكية، مرتفعة الفوائد، أو في الأسواق والبورصات الأمريكية، أو في البنوك الأمريكية، فساهمت هذه العمليات في انعاش الجانب المالي في الاقتصاد الأمريكي، دون الجانب الإنتاجي التنموي، فأخفى هذا الإنعاش هشاشة الاقتصاد الأمريكي، ومؤسساته المالية، وتعرى هذا الاقتصاد مع أول إجراء ياباني الأربعاء الماضي حينما رفع البنك المركزي الياباني سعر الفائدة من ٠.١٪ إلى ٠.٢٥٪.

٢- كان سعر الفائدة في اليابان بحدود ٠.١٪، وكانت المؤسسات المالية اليابانية تمارس تجارة الفائدة في أمريكا، منذ أن بدأ البنك المركزي الفدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة، وقد بلغت توظيفات هذه المؤسسات حوالي ٢٠ تريليون دولار، إذ كانت هذه المؤسسات المالية تقوم بالاقتراض من البنوك المحلية بالين الياباني وتصرفها إلى دولارات أمريكية، وتوظف هذه الدولارات في عقود الرافعة، والعقود الآجلة والمستقبلية، في الأسواق والبورصات الأمريكية، كما أنها كانت قد وظفت أموالها في الأذونات والسندات الأمريكية، إلى جانب إيداعها في البنوك الأمريكية، هذا بالإضافة إلى قيام هذه المؤسسات اليابانية بالاقتراض من البنوك اليابانية، وتوظيف أموالها في الأسواق والبورصات اليابانية، وحينما رفع البنك المركزي الياباني سعر الفائدة إلى ٠.٢٥٪، في وقت أظهرت فيه المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، بيانات سلبية من كافة النواحي، مشيرة إلى دخول البلاد في حالة ركود تضخمي، دب الرعب في صفوف المؤسسات المالية اليابانية، فقامت بتصفية أدواتها الاستثمارية، وتحويلها إلى الين الياباني، لتسديد ديونها، فأصبحت الأسواق والبورصات العالمية بالشلل، وانحدرت مؤشراتهما، وبالأخص، البورصات اليابانية، والأمريكية، والأوروبية، وازداد الطلب على الين الياباني، فارتفع سعره قياساً بأسعار العملات الأخرى، وخصوصاً الدولار، وانخفض مؤشر الدولار، وتراجعت أسعار العقود النفطية الآجلة، وقد أثر هذا الوضع على سعر الذهب أيضاً، فانخفض سعره قليلاً، في حين كان من المفروض أن يجني الذهب أرباحاً من هذه الأزمة، إلا أنه تعرض للبيع أيضاً، وذلك لتغطية سداد الديون.

٣- الوضع الجيوسياسي المتأزم في العالم، والحذر من توسع نطاق الصراع والتوترات، ساهم في إرعاب المؤسسات المالية، ودفعها إلى تعزيز وضعها المالي وتصفية أدواتها الاستثمارية، وتسوية ديونها، والاحتفاظ بالكتلة النقدية لديها، وانتظار انقشاع الغيوم السوداء.

والسؤال الوجيه هنا هو: هل ستؤدي هذه الأزمة إلى أزمة أكبر، كما حدث في السابق؟ وهل هناك علاج لها؟

أكد أجزم أن هذه الأزمة ستستمر، دون أن تتأزم، وعلاجها، سيأتي من وجهين:

الوجه الأول: سيكون من خلال انتظار المضاربين في البورصات وصول الأسعار إلى القعر، ثم سيعاودون الشراء، مما سيدفع الأسعار إلى الصعود، رويداً، رويداً، حتى تعود الأسواق إلى وضعها السابق.

الوجه الثاني : من المتوقع أن يبدأ البنك الفدرالي الأمريكي بخفض سعر الفائدة في أيلول القادم، فإذا قام الفدرالي بإجراء خفض طارئ في آب الحالي، مع بيان رسمي من رئيسه، يطمئن فيه الأسواق، فإنني أعتقد أن هذا الإجراء سيساعد على تخطي هذه الأزمة، التي يجب إخمادها، أو تخفيفها، في هذا الوضع الجيوسياسي الحرج.

ستنعكس آثار هذه الأزمة على الاقتصاد الجزئي أكثر من انعكاسها على الاقتصاد الكلي، إذ ستعرض الشركات الكبرى، بالأخص، إلى خسائر فادحة، إلى جانب معظم الشركات المسجلة في الأسواق والبورصات الكبرى، كما أن التذبذب في سعر صرف العملات العالمية سيضرب اقتصادات الدول، إلى جانب الشركات والأفراد.

وتشير هذه الأزمة إلى حقيقة اقتصادية هامة، ومؤلمة، وهي أن المضاربات في الأسواق والبورصات العالمية، وتوظيف كتلة نقدية هائلة فيها، ستضرب اقتصادات العالم، وستجرها إلى توسع نقدي في ظل ركود اقتصادي عالمي، ونمو بطيء في الإنتاج، مما سيدفع بالتضخم إلى أن يصبح هيكليا، ومزمنا، ومستعصيا على المعالجة، ولن أكون مجانباً للصواب، لو اعتبرت المضاربات في الأسواق والبورصات العالمية سببا أساسيا للتضخم، والتوسع الاقتصادي النقدي، والأزمات المالية العالمية.

وكنت قد كتبت مقالا بعنوان "العالم على أبواب الركود التضخمي"، وذلك بتاريخ ١٣/٥/٢٠٢٢، ذكرت فيه توقعي بدخول أمريكا في حالة ركود تضخمي يؤثر على الأسواق العالمية واقتصادات الدول، ثم أعقبته بمقال آخر، بعنوان "هل أصبحت تركيا وجهة (Carry Trade) المفضلة"، وذلك بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٢٣، ذكرت فيه أن أسعار الفائدة المرتفعة في تركيا جذبت الرأسمال الأجنبي للاستثمار فيها، وبينت فيه أضرار هذه التجارة على الاقتصاد التركي، وأفتيت بحرمتها في المنظور الشرعي.

كما وكنت قد كتبت مقالا بعنوان "التدفقات النقدية في البورصات العالمية، من منظوري التنموية الاقتصادية والمعياري الشرعي"، وذلك بتاريخ ١٨-١-٢٠٢٤، ذكرت فيه التوظيف الضخم للكتلة النقدية في البورصات العالمية وأضراره الاقتصادية، والموقف الشرعي المحرم لهذا التوظيف، فيما كنت قد أصدرت فتوى، قبل ذلك، بخصوص تحريم المضاربات في الأسواق والبورصات، وذلك بتاريخ ٢٠-٩-٢٠٢٣.

وآمل من مقالي هذا، أن يكون منبرا، يحذر الحكومات العالمية، والمؤسسات المالية العالمية، من مغبة الاستمرار في عمليات التوظيف النقدي الهائل في الأسواق والبورصات، ونتائجها التي ستخلق الأزمات،

ويطالبها، في نفس الوقت، باتخاذ القرارات، وإصدار النظم والتعليمات التي تنظم عمليات "تجارة الفوائد"، وأنشطة الأسواق والبورصات، بشكل تمنع كافة أشكال المضاربات، بحيث يقتصر عملها على التجارة الحرة العادلة، التي تأسست الأسواق والبورصات من أجلها.

كما، وآمل أن يكون مقالي هذا، دافعا إلى حث المجامع الفقهية، ودور الفتوى، وكافة الفقهاء والعلماء والخبراء والمختصين، على إصدار الفتوى بتحريم التوظيف النقدي في هذه الأسواق والبورصات، بهدف المضاربة، وجني الأرباح، خارج العملية التنموية، وبالعودة إلى الاقتصار على الأنشطة التجارية التنموية فيها، إضافة إلى قيام الفقهاء والمختصين ومؤسساتهم ومراجعهم الدينية، بتوعية الناس وتوجيههم، وبيان الصحيح من المعاملات المالية لهم، وعلى ضوء الكتاب والسنة.

ألا هل بلغت، اللهم فاشهد.

صراعات طريق الحرير بين الماضي والحاضر

سلاح الديون ومعركة الموانئ

جهينة حبيب الحاج حمود

ماجستير مصارف إسلامية

الحلقة (٢ / ٢)

كان طريق الحرير أحد أعظم الطرق التجارية في العالم، وأكثرها أهمية بعد أن مثّل للعالم شرياناً رئيساً للتفاعل الثقافي والتجاري في مناطق أوراسيا (أوروبا وآسيا) المختلفة، حيث كان طريقاً لتبادل الأفكار والتقنيات وسبيلاً للتجارة بين الأمم والشعوب القديمة، فلم يكن ممراً تجارياً فحسب، بل يُعتبر جسراً ورابطة للتبادلات الإنسانية والفكرية بين الشرق والغرب وبين الصين والدول الأجنبية، متجاوزاً الاقتصاد العالمي إلى آفاق إنسانية أخرى فانقلبت عبره الديانات فعرف العالم من خلاله البوذية وعرفت آسيا الإسلام حيث ساهم بدور بارز ومهم في نشر الإسلام، كما انتقل عبره البارود والورق والمواد الخام الأولية التي مهدت الطريق للثورة الصناعية، وأنماط من النظم الاجتماعية التي لولاه كانت ستظل مدفونة في مناطق وسط آسيا، وبذلك الانتقال عرفت الأمم الحروب المحتدمة المدمرة وحدثت نقلة كبرى في تراث الإنسانية مع النشاط التدويني الواسع الذي سهّل الورق أمره لأن صناعة الورق أخذت طفرة في التراث الإنساني والمعرفي، ولكن بقي النشاط الاقتصادي هو العامل الأهم والأكثر أثراً، إذ كانت تجارة المنسوجات الحريرية وغيرها من البضائع والمنتجات المتبادلة عبر مسارات الطريق سبباً رئيساً لازدهار كثير من الحضارات القديمة التي أرسى قواعد العصر الحديث.

تستند الاتجاهات البرية لـ " الحزام والطريق " إلى الممرات الدولية الكبرى، وتتخذ من المدن المركزية على طول الحزام والطريق كدعائم، ومن المناطق الاقتصادية والتجارية والصناعية الرئيسة كمنصات تعاون، في سبيل البناء المشترك لممرات التعاون الاقتصادي الدولي، بما فيها الجسر الجديد للقارة الأوراسيوية، ممر الصين - منغوليا - روسيا، ممر الصين - آسيا الوسطى - غربي آسيا، ممر الصين - شبه جزيرة الهند الصينية، والممر الاقتصادي بين الصين وباكستان، والممر الاقتصادي بين بنغلادش والصين والهند وميانمار.

أما الممرات البحرية، فالمسار مستوحى من طريق الحرير القديم الذي بدأ في عهد الأدميرال الصيني تشنغ خلال عهد أسرة مينغ، ومن المقرر أن يربط الساحل الشرقي للصين بأوروبا عبر بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، البداية من الموانئ الساحلية بالصين إلى المحيط الهندي مروراً ببحر الصين الجنوبي، وامتداداً إلى أوروبا، ومن الموانئ الساحلية بالصين إلى جنوب المحيط الهادئ، فهو خط مواصلات بحري بين الشرق

والغرب، محققاً ترابطاً وتوصلاً مع جنوب شرقي آسيا المجاورة للصين، امتداداً إلى المجال البحري الواسع في المحيط الهندي، مُتعلقاً بحوالي عشرات الدول المتجاورة براً وبحراً.

يحتوي طريق الحرير الجديد بالإضافة إلى إحياء طرق التجارة القديمة منطقتين جيواقتصادي و جيوسياسي هامين، الأول يتمثل في إنشاء سوق مشتركة لأوراسيا مع الاقتراب من أوروبا للتوسع التجاري، بينما يهتم الجانب الجيوسياسي بتأسيس الصين كقوة مهيمنة عالمية، في ظل نظام عالمي جديد تسعى الصين إلى أن تساهم في تشكيله بالابتعاد عن المفهوم التقليدي للمعاهدات والتحالفات والاعتماد بدل ذلك على البنية التحتية كأساس، فالصين بهذا تعمل على ربط العالم معاً تماماً كما ربطت الولايات المتحدة الأمريكية العالم معاً من خلال تحالفات بعد الحرب الباردة وبريطانيا من خلال شبكة من المستعمرات قبل الحرب العالمية الثانية، فالصين تُحاول مد أذرعها للعالم وبالتالي السيطرة على الدول التي تشرف على الطريق وإنشاء موطئ قدم لها في هذه الدول، حيث تعتمد سياسة "أنت تربح وأنا أربح"، فالذي يملك الهيمنة الاقتصادية والعلمية سيكون له الهيمنة السياسية بلا شك، وهذه الأخيرة في كثير من الأحيان تعقبها الهيمنة العسكرية، فالانتصار الحقيقي للصين اليوم ليس بالحروب والمعارك العسكرية لأن لا طائل من ورائها بل تعد بمنزلة انتحار، فبإتباعها استراتيجية جني المكاسب الاقتصادية لكبح جماح العدو هو الانتصار الحقيقي لها، من خلال السيطرة على الموانئ البحرية المتموضعة على خط المسالك البحرية التي ستعتمدها في طريق الحرير الجديد، في شقها البحري والاستفادة من التبادل التجاري الدولي والتحكم في المضائق المهمة من خلال تسهيل تحركات القطعات البحرية للدول أو إعاقته خلال أوقات الحرب، فالممرات البحرية تُعتبر عصب التواصل بين بلدان العالم ومن يُسيطر عليها يُسيطر على نقاط الربط ذات الأهمية الجيوسياسية في العالم، فقامت بتقديم حوافز ودعم مادياً للشركات العاملة في قطاعات الموانئ والنقل البحري، ودفنت الموانئ على سواحلها والاستثمار في موانئ الدول الأخرى حتى أصبحت تمتلك سبعة من بين أكبر عشرة موانئ في العالم من حيث إجمالي حمولة البضائع، وبذلك أصبحت ٩٥٪ من تجارتها تُدار عبر هذه الممرات البحرية، وبهذه الطريقة رسخت الصين مكانة قوية في الأسواق العالمية وخلقته شبكة تجارية مع جميع دول العالم، في عام ٢٠١٤م منحت الصين كينيا قرضاً بقيمة ٣.٨ مليار دولار من أجل بناء خط سكك حديدية يربط بين ميناء مومباسا الذي يطل على المحيط الهندي والعاصمة الكينية نيروبي، نفذته أحد عمالقة الشركات المملوكة للصين وهي الشركة الصينية للبناء والاتصالات،

ولكن عندما عجزت كينيا عن سداد ديونها للصين، اضطرت لرهن أكبر وأهم مرفأ لها هو "ميناء مومباسا" للحكومة الصينية بسبب قروضها المتراكمة، حيث بلغ حجم الديون أكثر من ٥.٥ مليار دولار، مما أتاح لها أن يكون لها تأثير أكبر في منطقة جغرافية تمتد فيها قناة موزمبيق، وهي إحدى نقاط المرور البحرية الإستراتيجية في منطقة المحيط الهندي.

ومن الدول الأخرى التي وقعت في فخ الديون الصينية سريلانكا التي اقترضت ملايين الدولارات لتشييد البنية التحتية للبلاد ومقابل ذلك حصلت الصين على مرفأ "هامبانتوتا" الاستراتيجي بعقد مدته ٩٩ عاماً¹، وهذا الميناء له أهمية إستراتيجية ضخمة لأنه يقع ضمن طريق الحرير ومن خلاله أصبح للصين موطئ قدم إستراتيجي على طول الممر المائي التجاري والعسكري في جنوب آسيا.

كما ركزت الصين كل جهودها على الاستثمار في ميناء غوادر الباكستاني الواقع بين بحر العرب وخليج عمان ويُعدُّ أقرب ميناء إلى الصين حتى من الموانئ الصينية نفسها²، فقد حصلت الصين من باكستان على عقد استثمار لميناء غوادر لمدة أربعين عاماً، بهدف توجيه بضائعها مباشرةً إلى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط عبر هذا الميناء، وبذلك تتخلص الصين من عنق الزجاجة الذي من الممكن أن يخنقها في أي وقت والمسمى خليج ملقا (بين سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا)³، وبما أن ميناء غوادر الباكستاني ركيزة أساسية في الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني، لأنه يُعتبر جزء رئيس من طريق الحرير الصيني، فالصين تُريد أن تتحكم بأي طريقة في هذا الميناء لكي تستطيع ربط طرق النقل البرية من العاصمة الباكستانية إسلام آباد وصولاً إلى غرب الصين، وبالتالي مد خط أنابيب من النفط الخام و للسيطرة على ما

1 بعد الحرب الأهلية التي استمرت حوالي ٢٦ سنة وانتهت في سريلانكا ٢٠٠٩م، بدأت سريلانكا تقترض مليارات الدولارات من الصين لبناء الطرق والموانئ والمطارات لإنعاش الاقتصاد، وكانت الشركات الحكومية الصينية هي التي تقوم بعملية تشييد البنية التحتية للبلاد، وبعد تراكم الديون أصبحت سريلانكا عاجزة عن تسديد هذه القروض، وفي عام ٢٠١٧م وقعت سريلانكا صفقة مع الصين لاستحواذ شركة الموانئ الصينية القابضة التابعة للحكومة الصينية على ميناء هامبانتوتا الواقع في جنوب سريلانكا لمدة ٩٩ عام، بالإضافة إلى ١٥ ألف فدان بالقرب من المنطقة الصناعية، وامتيازات ضريبية كبيرة للميناء، وخضم ضريبي لمدة ٢٢ سنة للشركات الصينية، وميناء هامبانتوتا له أهمية إستراتيجية ضخمة لأنه يقع ضمن طريق الحرير ومن خلاله أصبح للصين موطئ قدم إستراتيجي على طول الممر المائي التجاري والعسكري في جنوب آسيا، أو بشكل أدق أصبحت موجودة في الفناء الخلفي للهند وبالتالي استحواذ الصين على الميناء كان بمثابة ضربة موجعة للهند.

2 يقع ميناء غوادر الباكستاني جنوب غربي البلاد، يطل على بحر العرب بالقرب من مضيق هرمز الذي تُعبر منه ثلث تجارة النفط العالمية، كان ميناء غوادر سابقاً تحت سيطرة عثمان منذ عام ١٧٧٩م، لكنه أصبح ملكاً لباكستان مع حلول عام ١٩٥٨م، وظل الميناء مُعطلاً حتى عام ٢٠٠٢م، قبل بدء باكستان بتشغيله مستفيدة من عمق مياهه وصلاحيته لاستقبال السفن الكبيرة، تكمن أهميته بكونه أقرب على الصين من الصين نفسها، فهو أقرب لتجارة إقليم سينجيانغ الصناعي من الموانئ الصينية الشرقية، لذلك سَتَعْبُر التجارة براً على طول جغرافية باكستان حتى تصل إلى غوادر ومن هناك إلى بقية دول الخليج والشرق الأوسط.

3 لأن الصين مطوقة بالأساطيل الأمريكية سواء في بحر الصين الشرقي أو بحر الصين الغربي أو مضيق ملقا (بين سنغافورة وماليزيا وإندونيسيا)، وأيضاً جزر أندامان ونيكوبار الهندية، التي تمتد مثل الهلال من شمال غرب إندونيسيا إلى جنوب ميانمار، ما يضطر سفن الشحن الصينية المرور عبرها بعد تجاوز مضيق ملقا.

يُسمى بسلسلة اللؤلؤ وهي الموانئ البحرية على طول المحيط الهندي والذي ميناؤها ميناء هامبانتوتا في سريلانكا وصولاً إلى مقاطعة هاينان في أقصى جنوب الصين وذلك لتطويق الهند عبر هذا المحيط¹. وفي جزر المالديف مثلت الاستثمارات الصينية ٨٠٪ من ديونها، كما استثمرت في مرافق ومستودعات لسفن الشحن في ميناء شيتاغونغ وهو أكبر ميناء في بنغلاديش، بالإضافة إلى تحقيق التوسع في ميانمار وتحديدًا في مدينة كياوكبوا الساحلية على خليج البنغال، وتطوير ميناء كبير فيها على ساحل ولاية "راخين" الذي سيمكنها من تقليل اعتمادها على مضيق ملقا لواردات النفط والغاز، وطورت عمليات مراقبة في جزر كوكوس ستسعى من خلاله فرض سيطرتها على السفن التي تمر عبر خليج البنغال باتجاه مضيق ملقا، وبذلك تكون الصين سعت إلى إقامة موقعٍ مهيمن في منطقة المحيط الهندي يضمن وصول الموارد من خلال القوة البحرية التي تمتلكها فيه.

كما قامت الصين بإنشاء لآلئ على طول الخط البحري بينها وبين بلاد العرب مما جعل بكين مطمئنة لرصيف إمداد لا يمكن قطعه، خاصةً بعد أن وضعت على طول طريق الحرير البحري شبكة من محطات التزود بالوقود وإعادة الإمداد من بحر الصين الجنوبي إلى قناة السويس ثم تمددت لتصل إلى موريتانيا على المحيط الأطلسي مروراً بالجزائر والمغرب، إذ إنه من بين ٩٥ ميناء تملكه أو تديره أو تشارك فيه شركات صينية في العالم، كان للمنطقة العربية حصة أكثر من ٢٠ ميناءً حتى عام ٢٠٢٠م، وهي ليست مجرد موانئ طبيعية اعتيادية تُسيرها شركات الصين بل لهذه الموانئ أشكال عدة، فقد قامت بتشيد موانئ عبر القروض كما يحدث في موريتانيا أو عن طريق الشراكة كما يتم الأمر مع الجزائر، فيما تنشر الصين لآلئها في المغرب عبر موانئ المناطق الصناعية، بينما تحتكم في مصر إلى الممرات المائية، أو حتى القواعد العسكرية في جيبوتي إذ تبقى أول قاعدة عسكرية بحرية صينية في بلاد العرب تلك التي شيدتها الصين في جيبوتي عندما بدأت الصين أولاً بشراء حصص في ميناء دوراليه مقابل ١٨٥ مليون دولار مع انفاق شركات حكومية صينية ٤٢٠ مليون دولار على رفع كفاءة تجهيز الميناء، قبل أن توقع بكين مع جيبوتي على معاهدة عسكرية تضمنت بناء قاعدة عسكرية مقابل إيجار سنوي بـ ٢٠ مليون دولار يُجدد كل عشر سنوات، فالصين ترى في جيبوتي المركز التجاري الرئيس في شرق أفريقية ولؤلؤة من استراتيجية

1 الصين تعمل على إقامة مستعمرة اقتصادية صينية في ميناء غوادر فهي تُطور في الميناء وتبني مجمع صناعي وجانبه تبني مدينة اسمها مدينة الميناء الدولي وحي مالي ومطار ومنتج للفولف، وغيرها من المنشآت كل هذا في محيط ميناء غوادر، فالخبر هنا أن الصين تعمل على توطيد لسكان صينيين في المنطقة، حيث ذكرت صحيفة (The Economic times) أن الصين ستخصص جزء من مدينة الميناء لمجتمع يضم محترفين صينيين عددهم ٥٠٠ ألف صيني سيعملون في الحي الجديد

الآلئ الصينية وصولاً لبلاد العرب، جراء وقوعها على طريق الحرير وعلى مضيق باب المندب الذي يمر عبره ١٠٪ من صادرات النفط العالمية و ٢٠٪ من السلع التجارية، فهي بذلك تُريد الاستفادة من موقعها الجغرافي الفريد على جانبي مسار شحن تجاري مهم لتُصبح مركز لوجستيات وخدمات ونقل عالمياً في عالم يميل نحو آسيا والمحيط الهندي- الهادئ، وبالمقابل كان أيضاً دافع الصين لقرار الاستثمار بمبالغ ضخمة في جيبوتي هو رغبة منها في نيل حصّة من السوق في أثيوبيا المجاورة لها، لأنها دولة تضم ١١٠ ملايين نسمة وتتحلّى بإمكانات نمو هائلة وبحاجات كبيرة في مجالي البنية التحتية والطاقة وبطبقة اجتماعية استهلاكية موسعة، وبالتالي استثمرت الصين مليارات الدولارات في أثيوبيا مُطلقة فيها طفرة اقتصادية تدل على شراكة موسعة بسرعة مع واحد من أهم الأطراف الفاعلة في أفريقية.

ومع حلول عام ٢٠٢١م قدمت شركة تشاينا هاربور الصينية في السودان عرضاً ٥٤٣ مليون دولار لتوسيع منشآت في ميناء سواكن التاريخي على أن تُسدد الخرطوم المبلغ على مدى ٣٠ عاماً، ولم تتوقف بكين عند هذا بل أسهمت شركاتها في تنفيذ عدد من المشروعات في ميناء بورتسودان على البحر الأحمر مثل تعميق المراتب وزيادة الأرصفة وتحديث معدات المناولة، ومصر لم تعد اليوم استثناءً من طريق لآئ الصين حيث تستثمر عدة شركات صينية في المنطقة الصناعية لقناة السويس التي تُمثل إحدى النقاط الرئيسية التي يمر عبرها طريق الحرير البحري، أما أكبر الموانئ الصينية على شواطئ أفريقية والبحر الأبيض المتوسط سيكون في الجزائر مع إحياء مشروع ميناء الحمداية بمدينة شرشال استثمارات قد تصل إلى ٦ مليار دولار حيث تم إطلاق هذا المشروع عام ٢٠١٦م بتمويلٍ صينيٍ كاملٍ حينها عبر تقديم قرضٍ للجزائر بقيمة ٣.٣ مليار دولار تدفعه على مدى طويل على أن تتولى شركةٌ صينيةٌ إدارته بعد الإنتهاء من إنجازهِ، إلا أن شُبهات فساد أحاطت بالمشروع أدت إلى تجميده عام (٢٠١٩م) بعد سقوط نظام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة إثر حراكٍ شعبي قبل أن يُعيد الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون في (٢٠٢٠م) إحياءه مع التخلي عن التمويل الصيني بالكامل والتوجه نحو التمويل المشترك وهو ما لم يُشكل حجرَ عثرةٍ أمام الصين الراغبة بإِنجاز هذا الميناء لقدرته على استقبال سفن الشحن الضخمة ما يُشكل فرصةً للصين لشحن السلع والطاقة من وإلى وسط وغرب أفريقية إضافةً لجنوب وغرب أوروبا وما سيُسهل هذه المهمة ربط شمال الجزائر بأقصى جنوبها عبر خطٍ للسكك الحديدية، كما يبدو أن اهتمام الصين ليس أقل باستغلال ميناء طنجة في المغرب كونها نقطة وصل استراتيجية بين أفريقية وأوروبا ما يُمكن الصين من غزو

أسواق القارتين عبر إنشاء مدينة صناعية وتقنية باسم طنجة تك تم التوقيع على تشييدها بين بكين والرباط منذ عام (٢٠١٧م)، ويبقى ميناء الصداقة في نواكشوط أهم لؤلؤة في المنطقة العربية بالنسبة للصين التي شيدته حتى قبل ظهور مصطلح اللآلئ أو حتى الحزام والطريق، وما زال هذا الميناء الأكبر في موريتانيا منذ شيدته بكين في عام (١٩٨١م) قبل أن تتفق الصين وموريتانيا في ٢٠٠٨م على توسعة الميناء ليصبح قادراً على استقبال سفن الشحن الكبيرة مقابل نحو ٣٠٠ مليون دولار.

وكما هي الحال في شمالي أفريقية وشرقيها، كذلك في شرقي المتوسط ولأن الصين تعتمد تنويع الخطوط وعدم الاعتماد على خط رئيس واحد، يمكن للمنافسين الاقتصاديين والجيوبوليتيكيين، أو لعدم الاستقرار سياسياً وأمنياً أن يعرقل طريق الحرير، فإن دمج تركيا ودول شرقي المتوسط في مبادرة "الحزام والطريق" يُعطي الصين منفذاً موازياً إلى البحر المتوسط يمكنها من تخطي قناة السويس كطريق تجاري دولي مع جنوبي أوروبا وشمالي أفريقية، فانطلاقاً من هذه الرؤية استثمرت الصين في ميناء حيفا وأبدت اهتمامها بتوسيع قدرة ميناء اللاذقية وتطوير ميناء طرطوس في سورية وتسليط الصين نظرها على موانئ لبنان وخصوصاً ميناء طرابلس من أجل استخدامه محورياً مركزياً لإعادة الشحن إلى شرق البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أنه منفذ هام لإعادة إعمار سورية.

وعلى الرغم من كل هذه الآفاق يجب عدم رفع سقف التفاؤلية بالمطلق، فهناك العديد من الدول الأوروبية واللوبيات المنتمية إلى المحافظين الجدد ترفض خطة الصين وتحاول عرقلتها من خلال خلق بؤر التوتر في المناطق التي يمر بها طريق الحرير، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية، لأن طريق الحرير الصيني الجديد يُعتبر بمثابة تهديد لها، ويزيد من الحرب التجارية القائمة بينهما أساساً، لأن المشروع يسعى إلى انتهاج سياسة استقطاب القوى الدولية وضمها إلى المشروع، وذلك على حساب النفوذ الأمريكي (السياسي والاقتصادي) في كل تلك الأماكن، وعليه فإن الولايات المتحدة تعدّ - إضافة إلى اليابان والهند - من أكبر منتقدي المشروع، فهم يعتبرونه هيمنة صينية ناعمة، وأن السلام الصيني سيحقق طموحات الصين الاقتصادية على حساب اقتصادات الدول التي يشملها المشروع، ولكن حضور الصين - شئنا أم أبينا - سيكون له تأثيرات سياسية استراتيجية على أي قرارات حاسمة قد تأخذها الدول المنخرطة في طريق الحزام والحرير، فالصين لن تسمح بأي قرارات قد تؤثر في استثماراتها، ويزيد من هذا التأثير امتلاكها حق الفيتو في مجلس الأمن.

وفي هذا الصدد تحاول أمريكا قطع الأذرع الصينية من خلال خلق توترات على طريق الحرير، ففي آب ٢٠٢١م انسحبت من أفغانستان التي تُعتبر منطقة استراتيجية في قلب طريق الحرير البري مما سبب ذلك حالة من التوتر والاضطرابات وعدم الاستقرار فيها، يُضاف إلى ذلك رفض قوات الناتو الخروج منها لاعتبارات استراتيجية ولتجنب حصول فراغ القوة الذي يتخوف من أن تشغله الصين أو روسيا بشكل عسكري أو اقتصادي.

واستشراف خلفيات دعم بعض الجماعات الأمريكية لاحتجاجات الإيغور في إقليم شينغيانغ شمال غرب الصين¹، وهو إقليم يُمثل نقطة استراتيجية في تقاطع ممر الطرق بين روسيا والصين وكازاخستان التي تعد بوابة آسيا الوسطى وأوروبا، ولكن الأمر المثير للقلق إعلان جماعة متشددة من عرقية الإيغور منضوية تحت لواء التنظيم الإرهابي "داعش" الجهاد ضد الصين، وهناك احتمالات أن تنفذ مستقبلاً عمليات إرهابية

1 يُعتبر إقليم شينغ يانغ مهم جداً للصين ولا تستطيع أي قوة على وجه الأرض إبعاد الصين عن هذا الإقليم، فكلمة السر التي تُفسر التعامل الدومي للحكومة الصينية مع الإيغور ومع أي أحد ممكن أن يُهدد السيطرة الصينية على هذا الإقليم حتى لو كانت الولايات المتحدة نفسها، كلمة السر هي الأمن الاقتصادي الصيني فالمسألة الاقتصادية هي العامل الحاسم في هذه القضية، فالتعامل الصين مع أي حاجة ممكن أن تقوض اقتصادها يكون عنيف جداً وغير قابل للتفاوض لأن الاقتصاد بالنسبة لها أولوية ومسألة وجود فلذا أردت أن توجع الصينيين وتستنزهم عمل بالاقتصاد هذه النقطة شديدة الحساسية بالنسبة لهم، فإقليم شينغيانغ يُساهم بنسبة كبيرة جداً في تحقيق الأمن الاقتصادي الصيني.

فهذا الإقليم غني جداً بالموارد الطبيعية ومواد الخام التي تعتمد عليها الصين لتغذية نموها الاقتصادي الكبير، مصنع العالم بيلتهم ملايين الأطنان من المواد الخام كل عام ويُعيد ضخها للعالم في صورة منتجات وبضائع صينية، فالصين حولت منطقة شينغيانغ لمركز وطني للطاقة والغاز والفحم وتضخ مليارات الدولارات في هذا الإقليم بهدف تعزيز استخراج النفط وتكريره وإنتاج الفحم وتوليد الطاقة وإنتاج الغاز الطبيعي ونقله، لأن شينغيانغ أو تركستان الشرقية تمتلك حوالي ٢١ مليار طن من احتياطيات النفط، يعني ما يعادل خمس إجمالي الاحتياط الصيني غير الرواسب الكبيرة الموجودة، وأيضاً تمتلك شينغيانغ أكبر احتياطيات الفحم في البلاد تُقدر بـ ٤٠٪ من إجمالي الاحتياطيات الموجودة في الصين كلها، كما تمتلك أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي أيضاً، هذا يعني أننا نتكلم في الثلاثي الذي يدور مصنع العالم (النفط والفحم والغاز الطبيعي)، لأجل ذلك وضعت الحكومة الصينية المنطقة كواحدة من قواعد الطاقة الخمس في الصين في الخطة الاقتصادية الخمسية، بالإضافة إلى أن جميع الموارد المستوردة من النفط والغاز التي تأتي من آسيا الوسطى تمر عبر إقليم شينغيانغ ثم يتم توزيعها لباقي المقطعات الصينية.

أما بالنسبة لصناعة المنسوجات وهي أحد أضخم الصناعات الصينية، فالصين هي ثالث أكبر منتج للقطن في العالم بعد الهند والولايات المتحدة، ففي العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ كانت الصين تستحوذ على ٢٢٪ من الإنتاج العالمي للقطن لكن السؤال الذي يعرض نفسه من أين تأتي الصين كل هذا القطن؟! حوالي ٨٥٪ من الإنتاج الصيني من القطن مزروع بأيدي الإيغور فهناك ملايين الأطنان من القطن يتم شحنها كل سنة من إقليم شينغيانغ لمناطق أخرى في الصين لكي يتم تصنيع منسوجات وملابس لكي تُصدرها الصين بعد ذلك لدول ثانية كالولايات المتحدة الأمريكية التي ٣٠٪ من وارداتها من الملابس تشتريها من الصين.

للوصول للأسواق فإن مصنع العالم محتاج أن يُصدر البضاعة التي يمتلكها بأقل تكلفة، وغالبية التجارة الخارجية للصين الآن معتمدة على النقل البحري وهذا كان وما زال لوجستياً مُكلف جداً، التكاليف اللوجستية في الصين ضعف مثلتها في الدول المتقدمة وهذا طبعاً يمثل تهديد لقدرة الصادرات الصينية أنها تنافس، هنا يأتي دور إقليم شينغيانغ بموقعه الجغرافي يجعله البوابة الغربية للصين على العالم، فكما قلت الإقليم مُلاصق لحوالي ثمان دول في وسط وشرق آسيا، فالنقل البري من وإلى جمهوريات آسيا الوسطى ومنها لأوروبا يوفر فرص تجارية منخفضة التكلفة، و لذلك إقليم شينغيانغ يقع في قلب طريق الحرير وهو بداية الخط من ناحية الصين، وبالتالي الصين تنظر للاستقرار في الإقليم كعامل حاسم في نجاح مبادرة الحزام والطريق حيث أن ستة من ثمان خطوط للسكك الحديدية الصينية الأوروبية تبدأ من إقليم شينغيانغ قبل ما تدخل كزاغستان، ممرات إركشتم وتورجات الذين يربطون بين الصين وجمهورية قرغيزستان يمر من إقليم شينغيانغ ولهم أهمية استراتيجية ضخمة جداً لأنهم أقصر الطرق بين الصين وقرغيزستان وأوزبكستان، كما أن شينغيانغ ستلعب دور حيوي أيضاً في ممر العبور الأوراسي والذي يُؤسس للاتصال عبر بحر قزوين، حيث سيتم ربط موانئ أكتاو في كازاخستان وميناء تركمانباشي في تركمانستان بميناء باكو الدولي للتجارة البحرية في أذربيجان، وبالتالي هذا سيمهد الطريق للشحن لأوروبا، وبالتالي مقاطعة شينغيانغ تُعتبر مفترق طرق أوروبي آسيوي بالنسبة للصين. باختصار مقاطعة شينغيانغ أو تركستان الشرقية الذي يسكنها الإيغور تُعتبر منجم ذهب بالنسبة للصين وبالتالي السيطرة التامة عليها يُعتبر أمر حيوي وحاسم للحزب الشيوعي الحاكم في الصين، والذي يرى أن الإيغور المسلمين المقيمين في شينغيانغ يُعتبر عائق في طريق تحقيق هذه السيطرة، وبالتالي قرر سحقهم بلا رحمة.

في الإقليم بما يشوش على الطريق الاقتصادي، وخصوصاً مع وجود تقارير وشهادات تُفيد أن هذا التنظيم الإرهابي صناعة استخبارية أمريكية¹.

وفي يناير عام ٢٠٢٢م بدأت مظاهرات واحتجاجات في كازاخستان الدولة التي أعلن فيها الرئيس الصيني الحالي شي جين بينغ عن مبادرة الحزام والطريق، وكانت تلك المظاهرات كبيرة لدرجة أنها لم تنته إلا بعد تدخل جيوش معاهدة الأمن الجماعي بزعامة روسيا، وبعدها بشهر في فبراير/ شباط اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية وبالتالي نتج عن ذلك أن طريق الحرير البري الواصل لأوروبا أصبح شبه منقطع تماماً لأن أوكرانيا تقع بموقع استراتيجي لتقاطع طريق الحرير البري والبحري.

وفي أبريل ٢٠٢٢م حصل في باكستان تغيير سياسي غير متوقع وذلك عندما قام البرلمان بسحب الثقة عن رئيس الوزراء عمران خان المعروف بعلاقته الوثيقة مع روسيا والصين، والذي اتهم بدوره القوى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية هي التي سعت للإطاحة به بسبب علاقاته مع روسيا والصين، كما اتهمها بالتدخل في شؤون باكستان الداخلية والتواطئ مع المعارضة لإسقاطه وخصوصاً مع انتخاب شهباز شريف زعيم المعارضة الموالية للغرب والذي كان من أولى قراراته رفض القروض الصينية، ويجب أن لا ننسى أن باكستان محطة رئيسة ومركز عبور استراتيجي لطريق الحرير لأن فيها ميناء غوادر وهو الميناء الذي يتقاطع عنده طريق الحرير البري والبحري (طريق الحرير البري الآتي من غرب الصين وخصوصاً من مقاطعة شينغ يانغ وقاطع باكستان كلها بالعرض، والطريق البحري الآتي من ميناء هامبانتوتا في سريلانكا)، وفي مارس/ آذار شهدت سريلانكا أسوأ أزمة اقتصادية منذ استقلالها، وذلك عقب إعلان الحكومة تعليق تسديد كافة الديون الخارجية والتي وصلت لأكثر من ٤٥ مليار دولار، منها ٨ مليار دولار للصين (في عام ٢٠١٧م اضطرت سريلانكا تسليم ميناء هامبانتوتا الاستراتيجي للصين لمدة ٩٩ عاماً وذلك بعدما فشلت تسديد ديونها للشركات الصينية)، مما أدخلها نفقاً مظلماً مع تزايد الاحتجاجات الشعبية فافتحموا القصر الرئاسي في مايو/ أيار من نفس العام وأبعدوا الرئيس غوتابايا راجاباسكا عن السلطة، وتوجه وليام بيرنز مدير الـ CIA وكالة الاستخبارات الأمريكية قائلاً: "إن السلطة السريلانكية قامت برهانات حمقاء من خلال الاستدانة من الصين والأزمة السياسية والاقتصادية التي تعيشها ستكون

1 فرضت أمريكا عقوبات على مسؤولين صينيين لقيامهم بممارسة القمع والعنف ضد الشعب هناك، فالسؤال الذي يعرض نفسه من متى تهتم أمريكا بأوضاع المسلمين وتخاف على مصالحهم؟! ولكن أهم ما يجب أن نفهمه هنا أن قضية الإيغور تُستثمر سياسياً واقتصادياً للخلافات التي ظهرت مؤخراً بين تلك الدولتين.

بمثابة تحذير ودرس للدول الأخرى التي يُغريها التقارب مع بكين"، وبالمقابل اتهمت صحيفة جلوبال تايمز الصينية بعض الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستغل أزمة سريلانكا لمصلحتها الخاصة أكثر من اهتمامها بمساعدة البلد فعلاً.

وفي كينيا وصل حجم ديونها لأكثر من ٧٠ مليار دولار وبالتالي حصلت احتجاجات شعبية وغلليان في ذروة حملة الانتخابات الرئاسية مُستغلاً ذلك المرشح للرئاسة وليام روتو عندما تعهد في يونيو ٢٠٢٢م بإلغاء الديون الخارجية وطرد الصينيين الذين يأخذون وظائف الكينيين في بلدهم وقال نصاً: "لا تقلقوا بشأن الجانب الذين يمارسون هذه الأعمال لدينا ما يكفي من الطائرات لترحيلهم"، وبالفعل في أغسطس ٢٠٢٢م فاز وليام روتو في الانتخابات الرئاسية في كينيا وفوزه كان ضربة موجعة للمصالح الصينية ومشروعها الطموح الحزام والطريق.

وعلى الرغم من أن اليابان ليست على طريق الحرير إلا أن الحدث الدراماتيكي باغتيال أهم الشخصيات السياسية فيها وهو رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي المعروف بأنه قومي يميني والذي لم يعتذر عن الغزو الياباني للصين ويُريد أن يكون لليابان جيشاً، وبالتالي انزعجت الصين من مواقفه المتشددة وهذا نراه بوضوح في ردود الأفعال الشعبية الصينية بعد حادثة الاغتيال رغم محاولة الحكومة الصينية عدم إظهار ذلك، إلا أن حادثة الاغتيال غير المعتادة في اليابان إلى جانب توقيتها الحساس تطرح ألباغاً كثيرة حول أسباب إغتيال آبي، بالإضافة إلى نتائجها المؤثرة على السياسة اليابانية والإقليمية في منطقة هي بالفعل مُتهدبة منطقة بحر الصين الجنوبي، فالبعض يرى أن أسباب الإغتيال شخصية بحتة وهذا الذي قالته التحقيقات الرسمية للشرطة اليابانية، ولكن أيضاً ممكن أن يكون في مصلحة أحد اللاعبين الكبار في المنطقة، فالصين ستستفيد من الإغتيال من خلال إقصاء أحد أكثر الشخصيات المُتشددة في اليابان (شينزو آبي)، أما الولايات المتحدة الأمريكية ستستفيد أيضاً من ناحية أخرى بأنها تحشد الرأي العام الياباني المتعاطف لأجل أن يدعموا خطأً أكثر تشدداً مع الصين وتُحقق حلم شينزو آبي بتعديل الدستور السلمي لليابان وامتلاك جيش عسكري يواجه الصين والذي يؤكد ذلك سياسة الحكومة الجديدة التي أخذت قرارات تُهدد أمن الصين من وجهة نظر الصينيين منها نشر ١٠٠٠ صاروخ أرض بحر على الجزر اليابانية وزيادة مداها لكي تصل لسواحل الصين ولأن اليابان من أهم المنافسين والأعداء التقليديين للصين وعضو مهم في التحالف الأمني الرباعي حلف كواد والذي يضم اليابان وأستراليا والهند بزعامة أمريكا

وذلك لمحاصرة الصين في منطقة المحيطين الهادي والهندي، مما يدل أن هناك "جبهة اقتصادية" جديدة لمواجهة نفوذ الصين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتحجيم دور الصين في آسيا والعالم.

كما أن من أحد الأسباب الرئيسة لسخونة منطقة الشرق الأوسط منذ ما يُقارب عشرة أعوام، كونها تقع على طريق الحرير وتُعتبر محطات مهمة ورئيسة فيه لما تُشكله من دور في نقل خطوط النفط والغاز للصين، ففي سورية مثلاً كانت بؤادر الحرب التي أشعلت فتيلها بعض الدوائر الغربية منع إنشاء مشروع أنابيب الغاز والنفط التي تنطلق من إيران ثم العراق وصولاً إلى سورية، كما اشتدت الصراعات بوجود مشروع بديل يقترح خطوط أنابيب تنطلق من الخليج وصولاً إلى تركيا مروراً بالأردن وسورية، لذلك تبقى التخوفات قائمة من اقتراحات طريق الحرير التي تهدف إلى ربط إيران وسورية والعراق والتي هي في قائمة الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية "دول مارقة"، ناهيك عن الدور الذي يمكن أن تؤديه إسرائيل في منع تنمية هذه الدول التي هي بالنسبة إليها (ومعها الدول العربية) خصم وجودي.

كل هذا حصل في أهم محطات طريق الحرير الصيني الجديد فالولايات المتحدة الأمريكية تُحاول التحكم بممرات الصين الاستراتيجية، والتي تُعتبر بمثابة رئة للصين التي ستجعل منها قوة لا يُستهان بها إذا ما استقلت بالسيطرة عليها، ولن يكون هناك عائق أمام تطورها، وبذلك تستطيع أن تمد نفوذها أكثر وأكثر، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية تحول دون وصولها إلى هذه الممرات، وذلك يكون بمثابة حجر عثرة في طريق تقدمها وتحولها إلى قوة عالمية، فأينما كانت هناك مشاريع للتطور نجد هناك عائقاً أمامها من قبل الولايات المتحدة، أي تُحاول قطع أذرعها سواءً في امتدادها على خط طريق الحرير أو في تطورها التكنولوجي والتجاري.

ولمواجهة هذه الاستراتيجية الطموحة للصين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة مشاريع مضادة تبرز رغبتها في الحفاظ على مكاسبها ونفوذها في منطقة آسيا، منها مشروع محور آسيا ومعاهدة التجارة الحرة والتجارة عبر الهادي والتي تضم كل دول شرق آسيا ما عدا الصين، وآخرها مشروع الممر الاقتصادي الذي يربط جنوب آسيا بأوروبا عبر الخليج العربي والشرق الأوسط الذي تم الإعلان عنه في قمة مجموعة العشرين في نيودلهي في الهند وذلك في أيلول عام ٢٠٢٣م، فمع توقيع اتفاق مشروع الممر الكبير أو العظيم بين الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط قال الرئيس الأمريكي الحالي جو بايدن إن هذا المشروع التاريخي سيغير قواعد اللعبة وربما يغير وجه العالم، فهذه الكلمات على قلتها كثيرة الرسائل فلربما يتبع

هذا الكلام المثل القائل: "الحكي إلك يا كنة اسمعي يا جارة"، فالجيران هنا بالنسبة لواشنطن من تم توقيع الاتفاق معهم وقد تكون الكنة هي الصين ومشروع الحزام والطريق خاصتها الذي لطالما أرق الأمريكيان وهو ما ألححت إليه رئيسة المفوضية الأوروبية (أورسولا فولدر لاين) عندما قالت: إن المشروع أكبر بكثير من مجرد سكك حديد أو كابلات لأن الاتفاق الذي ولد بين قادة عالميين في نيودلهي خلال قمة العشرين وتحديدًا بين أمريكا والإمارات والسعودية والإتحاد الأوروبي وفرنسا وألمانيا وإيطاليا للربط بين الهند وأوروبا عبر دول العرب ومعها ربما إسرائيل المحتلة، وبالتالي سيتم ربط جزء كبير من العالم ببعضه البعض، هذا الاتفاق سيشمل مشروعات للسكك الحديدية وربط الموانئ البحرية إلى جانب خطوط لنقل الكهرباء والهيدروجين وكابلات نقل البيانات ما يعني حقبة جديدة من الاتصال بين أوروبا وآسيا برًا وبحرًا وهو ما كانت تستهدفه الصين أصلاً لزيادة نفوذها من وراء مشروع الحزام والطريق، ورغم ما يظهر من تناحر واشنطن وبكين في جوهر الرغبة الأمريكية في المشروع فإن دول العرب لا يبدو أنها تنظر إلى هذا الربط إلا من منطلق الفوائد والعوائد الاقتصادية والإستراتيجية والجيوسياسية¹، وإذا ما غصنا في تفاصيل مشروع ربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط أكثر فإنه يتألف من ممرين منفصلين هما الممر الشرقي الذي يربط الهند مع الخليج العربي، والممر الشمالي الذي يربط الخليج العربي بأوروبا ويتضمن كلا الممرين مسارات مختلفة تشكل بعد إنشائها شبكةً عابرةً للحدود من السفن إلى السكك الحديدية ما يعني أن الممرات جزء منها سطحي يشمل النقل من خلال سكك الحديد والجزء الآخر يشمل النقل البحري بحيث يؤدي ربط الموانئ البحرية وتوصيل سكك الحديد إلى تعزيز التبادل التجاري وتسهيل مرور البضائع ونقل موارد الطاقة وتيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف من أجل تعزيز أمن الطاقة ودعم جهود تطوير الطاقة النظيفة إلى جانب الربط والنقل الرقمي للبيانات من خلال كابلات الألياف البصرية، إلا أن أمريكا بالطبع تراه أكثر من كل ما قيل بكثير ولا أدل على هذا من عزمها الإستثمار في إطار المشروع في خط السكك الحديدية الجديد الذي يبدأ من أنغولا ثم الكونغو وصولاً إلى زامبيا والمحيط الهندي، وإن كان المعلن بأن الهدف ممر عبر أفريقية تحسین اتصالات النقل بين منطقة كتانجا في جمهورية الكونغو

1 أعلنت الإمارات أن رئيسها محمد بن زايد شهد الإعلان عن إنشاء الممر الإقتصادي الذي يكمل طرق النقل البرية والبحرية القائمة لتمكين مرور السلع والخدمات، بينما ذهبت السعودية لتأكيد أن ولي عهدا محمد بن سلمان وقع مذكرة تفاهم لعمل ممر اقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا بهدف تأسيس ممرات عبور خضراء عابرة للقارات وتيسير عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف عبر كابلات وخطوط أنابيب وسكك حديد مع إيضاح أن الممر الجديد سيشمل تطوير بنية تحتية لا تقتصر على خطوط سكك حديدية بل على خطوط الكهرباء والهيدروجين، ومن طريقة تناول أبو ظبي والرياض للمشروع يتبدى هدفهما البراجماتي الاقتصادي البحث.

الديمقراطية وما يُسمى بالحزام النحاسي في زامبيا إلى ميناء لوبيتو في أنغولا، إلا أن دعم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أيضاً لهذا المشروع المعرف باسم ممر لوبيتو للربط بين ميناء لوبيتو الأنغولي بمناطق حبيسة برياً هي منطقة كتانجا في الكونغو ومناطق تعدين النحاس في زامبيا إنما يأتي ضمن جهود كل الغرب ومشاريعه المتعددة بكل القارات لمواجهة مبادرة البنية التحتية العالمية الصينية الحزام والطريق من خلال طرح واشنطن ومعها أوروبا شريكاً ومستثمراً بديلاً أمام الدول النامية في مجموعة العشرين وهو بطبيعة الحال ما ينطبق أيضاً على الممر الكبير بين الهند وأوروبا عبر العرب حيث تستهدف واشنطن من ورائه مكاسب سياسية أكبر من مجرد ربط اقتصادي¹.

والذي يحصل في غزة اليوم هو أبعد بكثير من قضية الشعب الفلسطيني وعلينا أن نتعمق في مشروع إسرائيل الكبرى لا كدولة يهودية أحادية في محيطها المتنوع فحسب، لكن كقوة اقتصادية وتجارية تُسيطر على شرق المتوسط والخليج العربي أيضاً، ولئن أراد الوقوف عند السبب الأساسي خلف الدعم الأمريكي غير المشروط والكامل تحت غطاء حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها لبحث عن حقيقة الحرب بين الولايات المتحدة والصين في منطقة صراعٍ مفتوحٍ وغير مُعلنٍ إلى الآن بين مبادرة الحزام والطريق الصينية واتفاقية الممر الأمريكية، فقبل عامين بدأت إسرائيل بالبحث عن قرب بدء العمل لحفر قناة تحمل اسم أول رئيس وزراء إسرائيلي دافيد بن غوريون، هذا المشروع الموجود كفكرة منذ عقود من شأنه أن يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط عبر قناة يتم حفرها انطلاقاً من خليج العقبة وخليج إيلات ولتأمين وصولها إلى المتوسط فإن مرورها ضروري في النقب والأهم بمحاذاة غزة وتحديدًا في شمالها، وهو ما يُفسر تركيز العمليات الإسرائيلية على هذا الجزء من القطاع بالإضافة إلى الدعوات المتواصلة لأهالي الشمال بالنزوح جنوباً وهو ما سيسمح لإسرائيل أيضاً بتهجير ٣٥٠ ألف عربي فلسطيني من المنطقة قسراً وفرض تغيير

1 ولنا أن نتذكر المساعي الأمريكية الحثيثة لتوقيع اتفاق سلام بين السعودية وإسرائيل حيث ترى واشنطن في هذا المشروع لبنة في تقريب التطبيع بين الرياض وتل أبيب وهو ما اتضح في تصريح جون فاينر نائب مستشار الأمن القومي الأمريكي عندما قال: " أن مشروع الممر أكثر من مشروع للبنية التحتية بل هو ضمن استراتيجية شاملة تُركز على خفض التوترات في منطقة كانت تاريخياً مصدرًا صافياً للاضطرابات وانعدام الأمن"، ورغم أن إسرائيل لم تكن طرفاً في التوقيع على اتفاق الممر الكبير بين آسيا وأوروبا إلا أن رئيس وزرائها بنيامين نتانياهو خرج على الفور ليقول أن وجود ممر عالمي بين قارتين يعبر السعودية وفلسطين المحتلة هو ارتباط سيحقق رؤية طويلة الأمد ستغير وجه الشرق الأوسط ووجه فلسطين المحتلة ويقود المنطقة نحو حقبة جديدة من التكامل والتعاون الإقليمي والعالمي الفريد وغير المسبوق.

إلا أن هناك عائق بالخطأ وهي العلاقات الإسرائيلية والسعودية التي لم تتضح بشكل نهائي حتى الآن فما بين كلامٍ عن قرب التوصل إلى صيغة للتفاهم بين الرياض وتل أبيب، وكلامٍ آخر يوحي بشروطٍ تعجيزية بين الطرفين لا يُعلم مستقبل هذه العلاقة فأخر ما رُشح هو شروط سعودية مقدمة لواشنطن لإكمال مسار تطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، ومن هذه الشروط تملك السعودية لبرنامج نووي للأغراض السلمية بإشراف أمريكي، بالإضافة إلى تعهدات أمنية موقعة من الكونغرس الأمريكي تتضمن صفقات أسلحة متطورة للمملكة، في حين تقول الرياض أن حلاً إسرائيليًا فلسطينيًا قد يفي بالغرض للبدء في عملية تطبيع وما بين هذا وذاك ما زالت التحركات الأمريكية لإتمام المشروع الذي وإن غلغته المنافع الاقتصادية إلا أنه مشروع سياسي بحث لمواجهة الصين والحد من نفوذها وسطوتها.

ديمغرافي¹، والقناة المزمع حفرها تُعتبر منافسة لقناة السويس خصوصاً أن من شأنها أن تُقلص المسافة التي على السفن اجتيازها للعبور من البحر الأحمر إلى المتوسط، كما المدة الزمنية التي تستغرقها الرحلة عبر

1 تذكر حرب العراق والتي شنّها الأمريكيون باسم الحرب على الإرهاب وامتلاك صدام أسلحة دمار شامل، تذكر كيف انكشف كذب الأمريكيين لاحقاً وتبين أن حريهم على العراق كانت فقط لأجل النفط بالدرجة الأولى والشيء بالشيء يُذكر والتاريخ يُعيد نفسه والدائرة دارت لكن هذه المرة على غزة وغازها، وبدايةً لا بد من التنويه إلى أن لكل حرب أبعادها السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى الثقافية بما فيها الدينية، وحرب الإسرائيليين على غزة سنجد فيها كل هذه التقاطعات معاً، فسياسياً معلومٌ لإسرائيل ما تُريده من مكاسب على رأسها التهجير ربما وإنهاء وتصفية قضية الفلسطينيين وعسكرياً كذلك بما يتضمنه من الحفاظ على هبة الجيش الذي لا يُقهر وأشياء أخرى، كما لا ينكر أحدنا البعد الديني لحرب الإسرائيليين على الفلسطينيين والعرب، وقُل ما شئت في الأسباب السياسية والعسكرية والثقافية وهي كثيرة ومتعددة ولكن أنا هنا سأركز على الجانب الاقتصادي الذي يراه البعض جوهر الحرب وأحد أسبابها وما فيه الكثير، وسأبدأ بتقرير نشره موقع مونتي كارلو الفرنسي عن كنوز بمليارات الدولارات تقع في غزة وبحرها وباطن أرضها وهذه الكنوز من الطبيعي أن تجعل غزة صيداً ثميناً بالنسبة لإسرائيل، وهنا قد يسأل البعض هل الدولة العبرية بحاجة إلى حرب كهذه للاستيلاء على خيرات الفلسطينيين، الإجابة ستكون بفقرة من القانون الدولي التي تُورق إسرائيل حيث وفقاً للقوانين والاتفاقية الدولية يحق للفلسطينيين استغلال مواردهم الطبيعية وذلك بعد أن صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات لصالح مشروع قرار بعنوان "السيادة على الموارد الطبيعية" والذي ينص على السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية وحقه في المطالبة بالتعويض نتيجة لأي خسارة أو استغلال أو استنزاف موارده الطبيعية وهذا كلام واضح يمنع إسرائيل من التصرف بخيرات الفلسطينيين وفي حال أقدموا على ذلك سيُعتبر الأمر بمثابة السرقة ولن يكونوا قادرين على تصريف هذه السرقة في السوق العالمي حيث الفلسطينيون قادرون على المطالبة بتعويضات في حال تم هذا وهذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جُل هذه الثروات والكنوز هي تتبع قطاع غزة وهو وإن كان محاصراً إلا أنه يُعتبر مُحرراً من الداخل ومن يحكمه حركة تُعلن الحرب على إسرائيل ما يعني أن لا طريقة للعمل من دون موافقتها كما لا توجد طريقة للفلسطينيين للعمل دون موافقة إسرائيل، إذاً الطرفان بحاجة لاتفاقي ومفاوضات، والطرفان هنا تل أبيب وحماس وفعلاً تفاوض الطرفان كما أُشيع عبر وسطاء مرجحٌ أنهما قطر وتركيا لمحاولة الإستفادة من كنوز غزة (غازها)، وهذا الاتفاق كان على وشك أن يتم لولا أسباب كل طرفٍ إتهم الطرف الآخر بعرقلتها، ولكن ما كان يجري سرياً فمن المستحيل معرفة ما تم فيه من تفاصيل، لكن ما يهم هنا هو التقرير لقناة (فرنسا 24) الذي بثته في حزيران عام 2023م، أي قبل أربع شهور من الحرب الأخيرة على غزة، فبحسب التقرير فإن إسرائيل وعلى رأسها نتنياهو وحكومته اليمينية أعطوا موافقتهم على تطوير أكبر حقول غزة، وما هو أكثر أهمية هو تقرير آخر نشرته وكالة الأناضول التركية عن موقف حماس من ذات الاتفاق وهو تقريرٌ نُشر بذات الفترة، ويتحدث عن كون موافقة إسرائيل كانت مشروطة بأن تنال الحصص الأكبر والباقي سيذهب للسلطة لكن حماس لم تقبل بهذا الاتفاق على ما يبدو لكون إسرائيل كانت تنوي السرقة بالقوة، وبحسب الأناضول وضعت الحركة الخيار العسكري على الطاولة وهددت به، حتى أن الوكالة التركية قالت أن إسماعيل هنية زار مصر وإيران وتواصل مع روسيا وتركيا لسبب ذي صلة، فماذا يعني هذا الكلام!!! معناه أن الأمر كان يستحق خاصة بعد تبعات الحرب الروسية الأوكرانية وما فرضته هذه الحرب من أزمة عالمية في قطاع الطاقة، إذاً الكل كان يُريد هذا الصيد الثمين لكن ما جرى أن إسرائيل كانت تُغرد باتجاه وحماس باتجاه آخر، الأولى كانت تُريد الكنز لها والثانية دافعت عن حقها بامتلاكه لكن بالتنسيق مع المُتعتشين للغاز وتحديد تركيا وحتى روسيا، فمن مصلحة روسيا أن يظل الغاز حبيس باطن الأرض كي يبقى العالم يُعاني أزمة لأن إسرائيل لو استحوذت عليه كانت ستُصدره إلى أوروبا التي تضغط عليها موسكو بهذه الورقة، وكذلك الأمر لتركيا وحتى من خلفهم قطر التي لا تُريد مُنافساً، وكذلك إيران التي تُريد لأزمة العالم أن تستمر عليهم يسمحون لها ببيع ما تملك ومحفوظ بفعل العقوبات، وبالمخلص هي معركة أخرى تجري حول الغاز، ولأجله هناك سؤال آخر وهو هل ما تملكه غزة من غازٍ يستحق كل هذا العناء ويستحق أصلاً أن تخسر إسرائيل مليارات الدولارات من اقتصادها على حرب لأجل حقول من الغاز؟ فحسب المعلوم والمنشور، المركز الفلسطيني للإعلام ذكر في تقرير نُشر في شهر تموز 2023م، أنه يوجد على سواحل قطاع غزة أكثر من حقلٍ من بينها (حقل غزة مارين) وهو أول الحقول المُكتشفة للغاز الطبيعي على سواحل غزة حيث تم اكتشافه عام 1999م باحتياطي 32 مليار متر مكعب ولم يتم استخراج الغاز منه حتى اليوم، و (حقل ماري بي) الذي يقع على الحدود البحرية الشمالية لقطاع غزة والذي تم اكتشافه عام 2000م وبدأت إسرائيل بالإستحواذ

إنشاء خطين عاملين على قناة بن غوريون واحدٌ من البحر الأحمر إلى المتوسط وآخر بالاتجاه المعاكس، فيما الرحلة عبر قناة السويس تستغرق إسبوعين وتُبحر فيها السفن من اتجاهٍ إلى آخر وفي الاتجاه المعاكس في اليوم التالي، ما يعني عملياً أن قناة بن غوريون هي مشروعٌ اقتصادي منافس بالكامل لقناة السويس يبدأ بتقاسم عائدات النقل البحري عبر قناة السويس مع مصر والتي تُقارب سنوياً اليوم ٩.٥ مليار دولار تمهيداً للاستحواذ على مكانة مصر الإقليمية والدولية حيث من المتوقع أن تبلغ أرباح إسرائيل السنوية ٦ مليار دولار على الأقل بينما مولت المشروع عبر قرضٍ أمريكي بقيمة ١٦ مليار دولار وبفائدة ١٪ على ثلاثين عاماً، هذا بالإضافة إلى هدفٍ إسرائيلي لربط دول الخليج بقناة بن غوريون عبر مشروع الميناء البحري والذي يُرجح أن تُشكل عائداته السنوية ٤ مليار دولار، جزيرتا تيران وصنافير هما المدخل الوحيد إلى خليجي العقبة وإيلات وبالتالي إلى قناة بن غوريون، ففي عام ٢٠١٧ م صادق الرئيس المصري على اتفاقية نقل السيادة على هاتين الجزيرتين إلى السعودية، ومن هنا يمكن فهم أهمية اتفاق التطبيع الذي كان يجري التحضير له بين إسرائيل والمملكة والذي تم تعليقه في أعقاب طوفان الأقصى، ومن هنا أيضاً يمكن ربط مشروع القناة بالمشروع الأوسع أي اتفاقية الممر التي عُرفت بالممر الهندي (الأمريكي) التي وقعها ولي العهد السعودي مع الرئيس الأمريكي على هامش قمة العشرين، منطقياً تُشكل قناة بن غوريون عنصراً أساسياً في الشق الاقتصادي من اتفاقيات أبراهام التي تهدف إلى تطوير مبادرة الصين ومشروعها المشترك مع روسيا وإيران وسوريا " الحزام والطريق " والمعروف أيضاً بطريق الحرير من خلال اتفاقية الممر من الهند إلى أوروبا مروراً بإسرائيل المحتلة، ما يجعل هذا المشروع على خريطة الحرب بين واشنطن وبكين وما يُعطي البُعد العالمي لعملية طوفان الأقصى، كما أن من شأن مشروع قناة بن غوريون أن يُعزز إسرائيل أيضاً على المستويين الأمني والعسكري حيث سيؤدي عملياً إلى ربط موانئها على المتوسط بموانئها في إيلات عبر البر الإسرائيلي وهو ما يُسقط حاجتها لقناة السويس للوصول إلى موانئ إيلات وبالتالي يجعلها قادرةً على التحكم بها وحمايتها، كما أن النجاح بشق القناة وتشغيلها يجعل إسرائيل قادرةً على دخول الصراع على النفوذ في البحر الأحمر باتجاه إيران من بابهِ العريض حيث ستكون قادرةً على ربط كل قدراتها البحرية وسفنها وغواصاتها، كل ذلك بينما الطرف الثالث المعني أي الأردن مكبلٌ باتفاقياتٍ عقدها وأخطرها قانون صندوق الاستثمار الذي يسمح لإسرائيل بالاستثمار وحتى الإستملاك المباشر في الأردن.

ومنذ أيام ليست ببعيدة وتحديدًا في ٢٩ تموز ٢٠٢٤م، قامت جورجيا ميلوني رئيسة الوزراء الإيطالية بزيارة رسمية إلى بكين وذلك لإعادة ضبط العلاقات الاقتصادية بين البلدين، على الرغم من انسحابها من مبادرة الحزام والطريق وانتقادها العلني لقرار رئيس الوزراء الإيطالي آنذاك جوزيبي كونتي بالتوقيع على المبادرة، ولكنها اليوم وبعد عام من انسحابها من هذه المبادرة تعود وتُغير توجهاتها الجيوسياسية والاقتصادية، فمن وجهة نظري كباحثة فهي تُحاول أن توازن بين كُرتين، الأولى أن تستعيد روابطها مع الصين ربما لأنها وجدت أن مشروع الممر الاقتصادي الكبير ليس لديه مستقبل واضح بسبب وضع الشرق الأوسط الملتهب من جهة، بالإضافة إلى قرب موعد الانتخابات الأمريكية التي يمكن أن تقلب كل الموازين السياسية والاقتصادية من جهة أخرى، والثانية أن هناك روسيا والهند والوقود الأحفوري الروسي والخلفية الجيوسياسية، فهي تسعى لتُصبح مركزاً رئيساً لإيصال إمدادات الغاز من أفريقية¹ (الجزائر بشكل أساسي وبعض الدول الأفريقية) لشمال أوروبا في المستقبل، وبالتالي تحل محل روسيا التي كانت تمد أوروبا بقرابة نصف احتياجاتها من الغاز، وفي الوقت نفسه تسحب البساط من تحت قدم النفوذ الفرنسي في شمال ووسط وغرب أفريقية، ولكن لم يكن بمقدورها القيام بذلك من غير رجوعها إلى الصين، وذلك لأن الجزائر باعتبارها شريكاً استراتيجياً في المبادرة وصديقاً تقليدياً للصين، حيث أن الصين تُراهن عليها كثيراً في تنفيذ أهداف المبادرة وذلك بحكم موقعها الجيوستراتيجي الهام ومقوماتها الاقتصادية التي

1 في عام 2022م، وقبل الغزو الروسي لأوكرانيا كانت روسيا تزود دول الاتحاد الأوروبي بـ 40% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي، وكانت إيطاليا ثاني أكبر مستورد للغاز الروسي بعد ألمانيا، وهي عمومًا واحدة من أكبر مستوردي ومستخدمي الغاز الطبيعي في أوروبا كلها، تستورد 90% من إمداداتها من الغاز الطبيعي و40% منهم تقريباً أو حوالي 29 مليار متر مكعب كان يأتي من روسيا، وفي عام 2021م وصل الاستهلاك المحلي الإيطالي من الغاز لـ 75 مليار متر مكعب والغاز الطبيعي مسؤول بشكل كامل عن توليد نصف كهرباء الدولة، فهو مصدر الطاقة الرئيس للصناعات الإيطالية والتدفئة في البيوت، ولكن بعدما شن بوتين الحرب على أوكرانيا المستمرة إلى الآن، إيطاليا وغيرها من دول الاتحاد الأوروبي وجدوا أنفسهم مهددين بقطع إمدادات الغاز الروسي عنهم، وبالفعل بدأت إمدادات الغاز الروسي تقل بالتدريج مع احتدام الحرب وفرض الاتحاد الأوروبي جميع أشكال وألوان العقوبات على موسكو، ولأجل ذلك كانت الخطوة المنطقية هي بحث الأوروبيين عن بدائل للغاز الروسي، فكان جنب إيطاليا بعد مرور أشهر قليلة من الحرب الروسية الأوكرانية كان أمامها هدفين رئيسيين هدف قصير الأجل وهو تأمين إمداداتها من الغاز الطبيعي بعد التخلص التدريجي من الغاز الروسي، وهدف متوسط الأجل وهو التخطيط لإعادة تصدير فائض الغاز التي تستورده من أفريقية لأوروبا، وبالتالي تكون مركز للغاز في قارة أوروبا وبفضل جهود ضخمة بذلتها شركة إيني عملاق الطاقة الإيطالي ورئيس الوزراء السابق (Mario Draghi)، نجحت إيطاليا بشكل كبير في تحقيق هدفها قصير الأجل وهو تأمين إمدادات البلد من الغاز الطبيعي واستغنائها عن الغاز الروسي، ولكن السؤال هنا من الذي استطاع تأمين احتياجات الإيطاليين من الغاز الطبيعي؟؟؟

الجزائر هي من استطاعت تأمين احتياجاتهم حيث كانت ثاني أكبر مورد غاز للإيطاليين بعد روسيا تورد 29% من إجمالي تدفقات الغاز الداخلة إلى إيطاليا يعني تقريباً 21.2 مليار متر مكعب، ولكن الإيطاليين كانوا بحاجة 9 مليار متر مكعب إضافي من الغاز الجزائري، لأجل ذلك (ماريو دراجي) قاد وفدًا رفيع المستوى بعد الغزو الروسي بشهر ونصف لتأمين هذا الاتفاق وإقناع الجزائريين به، وأيضًا حتى يكون لشركة (Eni) موطنًا قدم في الجزائر، وبدءًا من أواخر شهر سبتمبر 2022م، انخفضت إمدادات روسيا من الغاز إلى أكثر من 40% إلى أن وصلت لـ 10% فقط من الواردات الإيطالية، هذا يعني أن إيطاليا نجحت في أن تستغني عن معظم الغاز الروسي وعوضت ذلك من زيادة إمدادات الغاز من الجزائر بشكل أساسي ونسبة أقل من مصر وليبيا، وبعد استلام جورجيا ميلوني السلطة كانت من أولى اهتماماتها قومية بلدها فقط، حيث كان أول هدف لها هو وضع إيطاليا في مكان استراتيجي رئيسة على خريطة الغاز العالمية وتخطط كي يُصبح بلدها مركز الغاز الرئيس الأوروبي القادم، ورأس الحربة في تحقيق هدفها هذا هي الجزائر، فالجزائر هي أكبر مصدر للغاز في أفريقية تنتج 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي كل عام، تستهلك نصف إنتاجها محليًا والباقي تُصدرة، وتمتلك واحد من أكبر احتياطات النفط والغاز في أفريقية ولكنها ثروة غير مستغلة إلى حد كبير بسبب مزيج من سوء الإدارة ونقص الاستثمارات، وبالتالي الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر تجعلها حجر الزاوية الرئيس في طموح جورجيا ميلوني.

تُشكل محوراً مهماً في اهتمامات السياسة الخارجية الصينية ضمن محيطها المغاربي وذلك بالنظر إلى حيازتها على واحدة من أكبر احتياطات الغاز في العالم، فالاستثمارات الصينية في الجزائر تتركز بشكل كبير على الاستثمار في قطاع المحروقات (النفط والغاز) والهيكل القاعدية، إضافة إلى وزنها الدبلوماسي في القارة الأفريقية، فهي بوابة الصين إلى هذه القارة.

واخيراً نجد أن أمريكا تسعى لتطويق الصين فكما هو الحال في مشروع الشرق الأوسط هذا، تعمل واشنطن أيضاً بجدٍ ليل نهار لتطويق الصين من الجهة الأخرى حيث اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين حتى أنها كادت تضع الفلبين في مواجهة عسكرية مع الصينيين، كما دعمت أمريكا نهضةً عسكريةً شاملةً في هذه الدول الثلاث (اليابان وكوريا الجنوبية والفلبين) تحسباً لأي حرب قد تندلع عقب ضم الصين لجزيرة تايوان كما تُخطط بكين، بل إن الولايات المتحدة ذهبت إلى أستراليا وأقنعتها هي الأخرى بالبدء بعملية تسليحٍ لمجابهة الصينيين وهي تسعى لكسب دول أخرى في صراعها هذا، فلأجل ذلك اقترحت على العرب هذا المشروع (الممر الاقتصادي الكبير) خاصةً أن دول العرب كانت مؤخراً قد أبدت انفتاحاً على الصينيين أقلق البيت الأبيض كثيراً حتى بدأ الصراع على الولاء والتحالف، وحتى الآن العرب يقودون توازنات ما بين العلاقة مع الطرفين تضمن الاستفادة من هذا وذاك ولكن ربما واشنطن تُريد زج العالم كله بحربٍ مع الصينيين وهذا السعي لن تظهر نتائجه الآن، فما هو ثابت حتى الآن حروبٌ بالخلفية ومشروعٌ مقابل مشروع تماماً كما هو الحال بحرب الطرق هذه التي انضم إليها طرفٌ ثالث ورابع وهم الروس والأتراك، فأمريكا سعت لتطويق روسيا وحصارها وخنقها وعزلها عن العالم، لكن روسيا أخرجت فأساً وشقت طريقاً عبر هذا الجدار الذي بنته واشنطن، وهي الآن في طريقها صوب المياه الدافئة، وفي طريقها لتبني جدارها الخاص بها لقطع الطريق على واشنطن وفصل الشرق عن الغرب، مشروعٌ يمكن تسميته

"بطريق الحرير الروسي" أو "بجدار برلين الآسيوي"¹، كما روسيا هناك طريقاً جديداً يعبر حدود تركيا والعراق ليفتح معبراً عالمياً لمرور البضائع من آسيا إلى أوروبا، مشروعٌ وصفه أردوغان "بطريق الحرير الجديد" أو "طريق الحرير الإسلامي"، وقالت الصحافة العالمية أنه سينافس قناة السويس، ألف كيلو متر من المسافة قد تُغير اقتصاد الدولتين وتفتح خطوطاً جديدة، سيُشكل هذا الطريق رابطاً جديداً بين الشرق الآسيوي والغرب الأوروبي، لكن تلك الآمال لا تزال محكومةً بالتوترات أنقرة وبغداد، بين وفاق الاقتصاد وخلاف السياسة، بين رضا الأمن وغضب التدخلات، فهل أصلح اللقاء الأخير كل القضايا، بين العراق

1 في منتصف شهر مايو ٢٠٢٣م وفي العاصمة الإيرانية طهران، أمين المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني على شمخاني التقى مع مستشار الأمن القومي الهندي أجيت دوفال وناقش الطرفان أمراً بات ملأاً ومهماً سبق لشمخاني مناقشته مع إيجور لويتين المساعد الخاص للرئيس الروسي، وهو ذات الأمر الذي ناقشه بوتين مع نظيره الإيراني إبراهيم رئيس في اتصال هاتفى، فيوتين يُريد الإسراع في التنفيذ وكلف الإيرانيين بالتنسيق مع الهند وعن هذا الموضوع الذي بات ملأاً على مائدة الرئيس الروسي، فهو مرمٌ جديد أو طريق جديد وطويل يُعرف باسم "ممر الشمال- الجنوب"، وهذا الممر عبارة عن بناء شبكة طرق برية وسكك حديدية وخطوط ملاحية بحرية تصل الشمال بالجنوب، بمعنى أنها تنطلق من العاصمة الروسية الشمالية أي سان بطرسبورغ المطل على خليج فنلندا في بحر البلطيق وتقطع الأراضي الروسية مروراً بإيران ثم تتجه لمدينة بومباي الهندية ومنها إلى المياه الدافئة في جنوب القارة الآسيوية حيث المحيط الهندي، وذلك عبر ثلاث مسارات:

المسار الأول عبر بحر قزوين حيث المسار براص من سان بطرسبورغ شمال غرب روسيا إلى منطقة أستراخان الروسية على بحر قزوين ثم يتم الشحن بحرًا بواسطة السفن إلى ميناء بندر أنزالي الإيراني على ساحل بحر قزوين ثم النقل برًا إلى ميناء تشابهار الإيراني المطل على المحيط الهندي ثم الشحن بحرًا نحو مدينة بومباي في الهند.

أما المسار الثاني فيسمى المسار الشرقي وهو مسار بري ينطلق من روسيا إلى إيران مروراً بكل من كازاخستان وتركمنستان وأوزبكستان. وعن المسار الثالث فهو يُسمى المسار الغربي وهو أيضاً مسار بري ينطلق من روسيا إلى إيران لكن عبر أذربيجان ويتطلب إكمال بناء خط سكة حديد راشد أسترا داخل إيران بطول ١٦٠ كم لربط ميناء بندر أنزالي الإيراني مع شبكة السكك الحديدية الروسية عبر أذربيجان،

إذاً شبكة هائلة من الطرق البرية والبحرية بالإضافة إلى لسكك الحديد، وهذا مشروع تم رسمه سابقاً على الورق من قبل الروس وتحديداً في العام ٢٠٠٠م لكن حتى ذلك الوقت كانت علاقات روسيا بالغرب جديدة والطرق بينهما مفتوحة ولم تكن روسيا قد أعلنت بعد عن المواجهة حيث كانت حقبة التسعينات في روسيا عبارة عن ترتيب للبيت الداخلي وللمة ركام انهيار الاتحاد السوفيتي وكان على رأس الحكم رئيس يوصف بالضعيف لدى كثيرين وهو يلتسن، لكن مع قدوم بوتين الساعي لإعادة مجد الروس، بدأ التفكير في موسكو بإعادة رسم خارطة العالم وخلال ما يقارب من ربع قرن من وجود بوتين في السلطة على رأس روسيا جرى فعلاً إعادة رسم خارطة الكوكب وإن كلف ذلك روسيا الكثير، والكثير هذا يعني كثيراً من الحروب في جورجيا وسورية وأوكرانيا، والآن عادت لمشروع روسيا القديم أهميته حيث سيكون بمثابة الخط الفاصل بين الشرق والغرب، فما على الشرق تزييد موسكو القول أنها مناطق لها ولن معها بمعسكها أي الصين، وأما غرب هذا الطريق فهي مناطق تسعى روسيا أيضاً لترويضها، وبالأسماء خريطة وقسمناها بمر الشمال الجنوب الروسي هذا سنجد الشرق وهي (إيران، تركمنستان، أوزبكستان، كازاخستان، طاجكستان، قيرغيزستان، أفغانستان، باكستان، ومعهم الهند)، ثم يأتي سور الصين العظيم، وهذه المناطق للروس فيها نفوذ متفاوت بين قوي وكبير إلى تأثير متوسط، ما يعني أنها مناطق نفوذ حيوي لموسكو ستوفر لها الامتداد والمتنفس هروباً من الحصار الغربي وإغلاق الأبواب الذي جرى عقب حرب أوكرانيا والعقوبات الغربية، كما ستوفر أسواقاً جديدة لموسكو تشتري منها وتبيع، ومساحات شاسعة للاستثمار، كما والأهم أنها ستوفر ممرات نحو المياه الدافئة هاجس الروس عبر التاريخ، والأكثر من ذلك فهي طريقٌ نحو الخليج هذا في روسيا القادم، وأيضاً بوابة لأفريقية ساحة الصراع الجديدة مع أمريكا، أما عن غرب هذه الطريق فهي تركيا وأوروبا الشرقية وهنا لا يمكن القول أن روسيا ستُهلها بل هي مهتمةٌ بها فالعلاقات الروسية التركية في تصاعد، وكذلك للروس حلفاءٌ ونفوذٌ في شرق القارة الأوروبية ما يعني أن موسكو قادرة على تأمين طريقها هذا بل وحصنته بجدار متين، ستكون قادرةً من خلاله على منع تمدد الأمريكيين نحوهم، ولأن الآمال كبيرة على هذا المشروع فالتحديات أيضاً كبيرة، أي أن الهدف الروسي هذا طريقة ليست معبدة بالورود سيمر جزء كبيرٌ من هذا المشروع عبر إيران، وإيران واحدةٌ من أفقر الدول من حيث البنى التحتية والقدرات العالية على تأمين مستلزمات العبور، كما ان صراعاتٍ تدب بين دول شريكة في هذا المشروع قد تُعطل إتمامه وتحديداً الصراع الإيراني الأذري حيث تُعتبر إيران حليفةً لأرمينيا الدولة التي تخوض حرباً ضد أذربيجان، بإضافة إلى تحدٍ آخر وهو ضمان بقاء الهند في محور روسيا، فالهند كما هي بلدٌ كبير المساحة والسكان هي أيضاً كعكة كبيرة يسعى العالم كله لقضم جزء منها، فأمريكا لها نفوذٌ فيها وقد تسعى لعرقلة مشروع الروس لكن مع التحركات الأخيرة يبدو أن موسكو قد عزمته وأمرها وطهران كذلك فالآمال غير تلك التي نكرتها كبيرة وتستحق، فايران هي الأخرى ترحح تحت عقوبات الغربيين وتبحث عن مُنفس لها، كذلك قد يُصبح هذا الطريق بديلاً عن مرور السفن بقناة السويس للوصول إلى جنوب آسيا لذا من المتوقع أن يُصبح هذا المشروع واقعاً لعددٍ من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وقد يتحول فعلاً إلى جدار برلين الجديد الذي يفصل شرق العالم عن غربه.

وتركيا أين تتجه بوصولة الجيران¹، فما علينا إلا الانتظار ومعرفة من سينجح بأن يكون قاطع الطرق الأجر.

1 في زيارة وصفت بالمهمة والبارزة ووسط استقبال رسمي وُصف بالحافل وصل رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني في أواخر مارس آذار ٢٠٢٣م، إلى العاصمة التركية أنقرة في زيارة رسمية التقى فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وذلك لبحث عدد من القضايا المشتركة والإقليمية بعد لقاء استمر لساعات، أعلن الرئيس التركي أردوغان بدأ العمل على المشروع طريق التنمية الممتد من البصرة في العراق إلى تركيا والذي وصفه بأنه طريق حريز جديد مؤكداً على عزم البلدين على العمل معاً لإنجاز هذا المشروع الهادف لبناء ممر نقل بري وسكة حديد يمتد من البصرة إلى الحدود التركية، موضحاً أن اتخاذ تلك الخطوة الجادة تُظهر الإرادة للعمل معاً لتحقيق هذا الهدف، مشدداً على أن طريق التنمية لا يُعتبر مشروعاً استراتيجياً مهماً لتركيا والعراق فحسب بل للمنطقة بأسرها، زيارة وصفت بالثمرة لرئيس الوزراء العراقي لكن المشروع الذي أطلقه أردوغان يُعتبر الأبرز، حيث يبلغ طول الطريق نحو ١٠٠٠ كم، ويبدأ من موانئ البصرة أقصى جنوبي العراق المطل على مياه الخليج العربي وصولاً إلى المثلث العراقي التركي السوري من جهة منطقة فيش خابور، ويبلغ الوقت المتوقع لقطعه في حال إتمامه بين ١٢ و ١٦ ساعة للسيارات وأقل من ذلك للقطار، فهذا المشروع سيحول العراق إلى محطة نقل كبرى للدول الأوروبية بعد تركيا، فمن المقرر أن الشحنات التي تصل بحراً عبر ميناء الفاو ستعبر إلى تركيا وأوروبا من خلال القناة الجافة، كما أنها ستنتقل السلع التركية والأوروبية إلى العراق ومنه إلى دول الخليج وإيران وسوريا والأردن، في حال إتمام المشروع بالكامل وبكل الإمكانيات فغنه سيكون متحدياً حقيقياً لقناة السويس حيث سينخفض زمن الرحلة البحرية للسفن المحملة بالبضائع من ميناء شنغهاي الصيني إلى ميناء روتردام التي تستغرق نحو ٣٣ يوماً بحراً إلى ١٥ يوماً فقط، وذلك عندما تُنقل البضائع من شنغهاي إلى ميناء جوادر الباكستاني ثم إلى ميناء الفاو العراقي ومنه عبر القناة الجافة إلى تركيا ثم إلى أوروبا، فهذا المشروع ككل ممكن أن يُعيد العلاقات التركية العراقية للواجهة من جديد بعد سنوات من التوتر والقلق لدى الطرفين خصوصاً في ملف الاكراه على الحدود، فتاريخياً ترتبط العراق وتركيا بعلاقات تاريخية وثقافية قوية إذ يتشاركان حدوداً مشتركة تمتد لأكثر من ٣٠٠ كم، وتمتد هذه العلاقات لتشمل العديد من المجالات بما في ذلك الاقتصاد والثقافة والأمن، تُعتبر تركيا واحدة من أهم شركاء العراق التجاري حيث تمتلك العديد من الشركات التركية استثمارات في العراق وذلك في مختلف القطاعات مثل البناء والمقاولات والنظ والغاز، وتُعتبر تركيا الدولة الأكثر تصديراً للسلع إلى العراق حيث تصدر الكثير من المنتجات سنوياً.

أثر تحرير سعر الصرف على التكلفة متباينة السلوك

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية

رحاب عادل صلاح الدين أمين

مدرس المحاسبة بمعهد المدينة للإدارة والتكنولوجيا شيرامنت – مصر

يُعد سعر الصرف عنصراً هاماً يصل بين الأسعار المحلية بالدولة والأسعار العالمية كما يشير إلى الوضع الاقتصادي للدولة واستقرارها من عدمه ولعل ما حدث عام ٢٠١٦ كان أول خطوة فعلية نحو الإصلاح الاقتصادي للقضاء على ظاهرة السوق السوداء وجذب المستثمرين نحو الاستثمار في مناخ موحد ومستقر لسعر صرف العملة الأجنبية. وهو ما دفع الباحثة نحو دراسة أثر ذلك القرار وهو تحرير سعر الصرف على سلوك التكلفة وتباينها من عدمه. وذلك لتتني تكلفة التشغيل والتكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

مفهوم التكلفة متباينة السلوك

يعتبر تحليل سلوك التكلفة من أبرز الموضوعات التي طرحت في الفكر المحاسبي بالفترة الأخيرة تحديداً بالمحاسبة الإدارية والتكاليف (Yang, 2018). فبتعباً للتصنيف المتعارف عليه في محاسبة التكاليف فإنه يمكن تقسيم التكاليف إلى: تكاليف ثابتة تكون في حدود الطاقة القصوى المتاحة للإنتاج، وهي بعيدة عن التغير في مستوى النشاط، وتكاليف متغيرة وذلك طبقاً للاستجابة، والتغير في حجم نشاط الشركة في المدى القصير، كما أنها تتغير بشكل متناسب مع التغيرات في مستوى النشاط، وغالباً ما تكون متماثلة، أو طردية (تناسبية) مع الزيادة أو النقص في مستوى النشاط حيث تحتاج التغيرات المتماثلة في التكاليف أن تتغير بنفس النسبة بغض النظر عن اتجاه التغير في النشاط. والتالي شرح لأنواع التكلفة.

تصنيف التكاليف من وجهة النظر الحديثة

يأخذ سلوك التكلفة في علاقته بحجم النشاط حسب وجهة النظر التقليدية الأشكال التالية (متغيرة، ثابتة، مختلطة). وطبقاً لوجهة النظر التقليدية فإن سلوك التكلفة المعتاد يماثل سلوك التكلفة. ولا يوجد دور فعال لقرارات المديرين في تحديده؛ إلا أن الدراسات الحديثة قد أشارت لوجود ظاهرة التكلفة متباينة السلوك، ويمكن أن يكون هناك دور فعال للمديرين، وقراراتهم في زيادتها، أو نقصها. وأوضحت دراسة

(Banker et al., 2011) أن أغلب التكاليف ترتفع نتيجة لقرارات المديرين المتعمدة بالاحتفاظ بالموارد لتنشأ عنها التكاليف متباينة السلوك، أو المبالغة في الاستغناء عن الموارد لتنشأ عنها تكاليف غير متباينة السلوك. وذلك استجابة للانخفاض في المبيعات. وعليه فقد أوضحت دراسة (عوض، ٢٠٢٠) وجود نوعين لسلوك التكاليف طبقاً لوجهتي النظر التقليدية والحديثة وهما:

١. سلوك متماثل للتكاليف (تكلفة غير متباينة السلوك) وأنماطها: (التكاليف المتغيرة، التكاليف الثابتة، التكاليف المختلطة).

٢. سلوكاً غير متماثل للتكاليف (تكلفة متباينة السلوك).

ويرى (محمد، ٢٠١٨) أن منهجية تفسير التكلفة المتعارف عليه بالفكر المحاسبي أصبحت لا تعبر عن الواقع، ويجب أن تتضمن ضمن طياتها محددات أخرى للسلوك بخلاف حجم النشاط، وتتفق الباحثة مع وجهة النظر السابقة حيث وجب التحديث لمواكبة الواقع.

وجدير بالذكر أن بداية ظهور التكلفة متباينة السلوك كانت في دراسة (Brasch, 1927). نقلاً عن (Ibrahim et al., 2021)؛ حيث أشارا إلى أن منحني التكلفة يختلف عند التغير في حجم النشاط بشكل غير متوقع. وقد أوضحت دراسة (Malcolm, 1991) أن الكثير من التكاليف الإضافية لا تتغير بشكل تناسبي مع التغيرات؛ حيث أن العديد منها تميل إلى أن تكون غير متغيرة نوعاً ما، ولا تتغير بشكل تناسبي مع التغيرات في النشاط. فهي تبقى ملتصقة حتى في حالة انخفاض حجم النشاط. وعلى نفس الصعيد، توصلت دراسة (Noreen & Soderstrom, 1997) أن نظم التكاليف تفترض أن التكاليف تتناسب بشكل كبير مع النشاط فالنظم التقليدية تتباين بشكل مرتفع في تأثير النشاط على التكاليف، بالإضافة إلى ذلك، فإن ما يقرب من ٣٠٪ من التكاليف الإضافية تتغير مع النشاط. وقد قدم الباحثان دليلاً على أن التكاليف تتغير بشكل سريع كاستجابة للزيادة في النشاط عن الانخفاض في النشاط. وهو ما يطلق عليه التكلفة متباينة السلوك. وقد توصلت دراسة (Cooper & Kaplan, 1998) أن الزيادة في بعض التكاليف كاستجابة للزيادة في النشاط تكون أكبر من انخفاضها نتيجة استجابتها لنفس مقدار الانخفاض في النشاط، وهذا يعني أن سلوك التكاليف في بعض الأحيان يتعارض مع افتراضات وجهة النظر التقليدية لسلوك التكاليف. وقد نوهت دراسة (Anderson et al., 2003) إلى مصطلح التكلفة متباينة السلوك؛ حيث أشاروا إلى أن التكلفة

تصبح متباينة إذا كان معدل الزيادة في التكاليف عند زيادة حجم النشاط أكبر من معدل انخفاضها عند هبوط مكافئ للنشاط. مستندة في ذلك لنتيجة فحص العلاقة بين سلوك التكلفة البيعية والإدارية والعمومية، وبين التغيرات في إيرادات المبيعات. وقد تم إيضاح ذلك من خلال دراسة تجريبية لشركة على مدار ٢٠ عاماً.

لذلك توالى الباحثون، في وضع تعريف مناسب للتكلفة متباينة السلوك. فعرفت دراسة (Anderson et al., 2003) بأنها التكلفة التي لا تستجيب للتغير في حجم النشاط. وجاءت دراسة (Chang et al., 2019)؛ بأنها درجة الانخفاض غير المتماثلة في التكلفة استجابة لانخفاض حجم نشاط الشركة. وأشارت دراسة (Hartlieb et al., 2020) أن التكلفة متباينة السلوك هي ظاهرة ينتج عنها إضفاء التفاعل السريع للمديرين في حالة زيادة حجم المبيعات، وما يترتب عليها من زيادة الموارد مع التردد في تخفيض الطاقة غير المستغلة عند انخفاض حجم المبيعات.

وترى الباحثة، إنه يمكن تعريف التكلفة متباينة السلوك على أنها التكلفة التي لا تستجيب للتغير في النشاط سواء بالانخفاض، أو الارتفاع، ولا يمكن التخلص منها في فترات الركود الاقتصادية خوفاً من ارتفاع الطلب مستقبلاً، وانتعاش الظروف الاقتصادية، مما ينتج عنه في حالة الاستغناء، التأخر في تلبية الطلب المستقبلي عند التخلي عن الموارد غير المستغلة.

أثر التكلفة متباينة السلوك على الفكر المحاسبي

حاولت الدراسات السابقة في الفكر المحاسبي توجيه الضوء نحو عدة قرارات مرتبطة بالتشغيل والتي يقرها المديرون، وتؤثر على سلوك التكلفة. مما نتج عنه إتاحة الفرصة للعديد من الباحثين لدراسة ظواهر من المحتمل أن تؤثر على القرارات الإدارية (Banker et al., 2011). قحطان، 2021).
وجدير بالذكر أنه بالرجوع إلى لدراسات السابقة، تبين وجود تأثير للتكلفة متباينة السلوك على كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. والتالي عرض مفصل لتلك التأثيرات.

تأثير التكلفة متباينة السلوك على المحاسبة المالية

نوهت بعض الدراسات السابقة عن تأثير التكلفة متباينة السلوك على المحاسبة المالية، والتالي هو عرض لتلك النقاط بشكل مفصل:

١ . تأثير التكلفة متباينة السلوك على التنبؤ بالأرباح: يجب على المحللين دمج القيمة التنبؤية للتكلفة متباينة السلوك بشكل كامل في النماذج الخاصة بتوقعات الأرباح، بهدف تجنب أخطاء التوقعات (Banker et al., 2018. Weiss, 2010). وتري الباحثة إن إدراك ووعي المحللين، والمستثمرين بالتكلفة متباينة السلوك يؤدي إلى تعزيز دقة التنبؤ بالأرباح خاصة في فترات انخفاض المبيعات.

٢ . تأثير التكلفة متباينة السلوك على مخاطر الائتمان: أشارت مجموعة من الدراسات يذكر منها (Reimer, 2019. محمد، ٢٠٢٠. قحطان، ٢٠٢١) أن التكلفة متباينة السلوك تزيد من مخاطر الائتمان للشركة؛ لأنها تزيد من تقلب الأرباح.

٣ . تأثير التكلفة متباينة السلوك على النسب المالية: حيث يؤثر الفهم بشكل واع لإدارة التكاليف على عملية تفسير النسب المالية؛ لأن هذه النسب تتأثر بشكل مباشر بقرارات إدارة التكاليف المتعلقة بالمديرين. والتالي عرض لتأثير التكلفة متباينة السلوك على ممارسات المحاسبة الإدارية (قحطان، ٢٠٢١).

تأثير التكلفة متباينة السلوك على ممارسات المحاسبة الإدارية

توصلت بعض الدراسات يذكر منها (منطاش، ٢٠١٥. محمد، ٢٠٢٠) أن التكلفة متباينة السلوك تؤثر في دقة المحتوى المعلوماتي لمخرجات المحاسبة الإدارية. وقد نوهت دراسة (Anderson et al., 2003) أن الاستمرار في تبني وجهة النظر التقليدية بالفكر المحاسبي لتقدير التغير في التكلفة استجابة للتغير في النشاط، بدون الأخذ في الاعتبار التكلفة متباينة السلوك، قد ينتج عنه المغالطة في تقدير استجابة التكلفة للزيادة في النشاط، أو تقدير استجابتها لانخفاض في النشاط. مما ينتج عنه عدم صحة القرارات الإدارية التي تستند على تحليل التكلفة. والتالي عرض لبعض المخرجات:

١ . التخطيط للموازنات: حيث يحتاج إعداد الموازنات لفهم أهمية التكلفة متباينة السلوك، ودورها الفعال في دقة التنبؤ بالأرباح (Weiss, 2010).

٢ . أنظمة الحوافز: يؤثر ربط حافز المدير بنسبة معينة من أرباح الشركة على قرار المدير ب (الاحتفاظ / أو التعديل) للموارد غير المستغلة. ووفقاً لنظرية الوكالة فإن المدير يفضل مصلحته الشخصية على

مصلحة جميع الأطراف الأخرى. ومن ثم يجب أن يؤخذ في الحسبان سلوك التكاليف داخل الشركة عند حساب مكافأة المديرين (Banker et al., 2013).

٣. **تقييم كفاءة المديرين**: ينظر الفكر التقليدي للموارد غير المستغلة على اعتبار أنها مؤشر لعدم كفاءة المديرين، ولكن مع تقديم مفهوم التكلفة متباينة السلوك تغيرت وجهة النظر بالإبقاء على بعض الموارد (تكلفة الاحتفاظ) قد تكون أقل من تكلفة التخلص، وإعادة الشراء مرة أخرى.

٤. **تقييم كفاءة الشركة**: قد تتسم فترة انكماش حجم النشاط بانحراف التكاليف ضد مصلحة الشركة الأمر الذي ينظر إليه في الفكر التقليدي على اعتباره قصوراً في أداء الشركة. ولكن في ظل منظور التكلفة متباينة السلوك فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن الأداء غير كفؤ لأن هذه الانحرافات يمكن أن تؤول بالكامل، أو جزء منها للتكلفة المتباينة.

٥. **قياس تكلفة منتج ما**: ويتوقف على عناصر التكلفة خاصة التكاليف الصناعية غير المباشرة المساهمة في فهم التكلفة متباينة السلوك. مما قد يؤدي إلى تحسين عملية تخفيض التكاليف، مما ينتج عنه تحسين عملية التسعير (Anderson & Inane, 2009).

٦. **تصميم نظم التكاليف**: تساعد التكلفة متباينة السلوك في تحسين نظم التكلفة، وتلزم مصممي نظام التكاليف بوضع هيكل تكاليف (نظام مرن)، وبحيث يمكن لمديري الشركات من تغيير مستوى النشاط دون تحمل تكاليف زائدة.

مخاطر التكلفة متباينة السلوك

إن المخاطر بصفة عامة تشير إلى حالة عدم التأكد من العوائد المحتمل حدوثها مستقبلاً. ويترتب على وجود التكلفة متباينة السلوك في الشركات بعض المخاطر التي تنبع من قرارات المديرين المتعمدة. وقد استهدفت دراسة (الزكي، ٢٠١٩) عرض لأهم مخاطر التكلفة متباينة السلوك، والتي انقسمت لمخاطر متعلقة بالنشاط، وأخرى بالمخاطر المالية. والتالي، عرض مفصل:

١- **مخاطر النشاط**: هي المخاطر المتعلقة بالأرباح التي يتوقع حدوثها قبل حساب الفوائد، والضرائب فهي مرتبطة بشكل أكثر بالتدفقات النقدية التشغيلية، وتنقسم هذه المخاطر وتظهر بصورة واضحة في الحالات التالية:

١. **عدم التأكد من الطلب وهيكل التكلفة:** إن عملية تقدير الطلب تكون من قبل المديرين، وقد يحتمل ذلك المبالغة في تقدير الطلب، أو تقليل الطلب عن المتوقع ففي حالة توقع زيادة الطلب يتم الاحتفاظ بالموارد غير المستغلة، وتحمل نفقات من الممكن الاستغناء عنها. والعكس في حالة انخفاض الطلب يتم الاستغناء عن الموارد، ويؤدي ذلك للتأخر في تلبية الطلب مستقبلاً. مما ينتج عنه انخفاض إرضاء العملاء. وجدير بالذكر، أنه يجب توافر هيكل تكاليفي مرن بمعنى أن تكون نسبة التكاليف الثابتة منخفضة.

ب. **الرافعة التشغيلية:** وتشير إلى نسبة التكاليف الثابتة لإجمالي هيكل التكاليف في الشركة فإذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يشير إلى وجود رافعة تشغيلية مرتفعة، وقد تؤثر على الأرباح، لأنها تؤدي لتقلب الأرباح؛ وذلك بسبب وجود عملية تعديل مستمرة للموارد لمدة ينعكس أثرها لعدة سنوات متتالية على الأرباح المستقبلية، وبالتالي فإن أثر الرافعة التشغيلية طويلة الأجل على نمو الأرباح متباين، وأن الأرباح المستقبلية لتلك الشركات تزيد بمعدل أقل عندما تزيد الإيرادات مقارنة بانخفاضها عندما تنخفض الإيرادات في السنوات التالية، وبالتالي فإن تأثير الرافعة التشغيلية على الأرباح المستقبلية أكثر وضوحاً في حالات الركود مقارنة بالرواج؛ بسبب التكلفة متباينة السلوك للتكاليف الخاصة بالشركة. كما أن الرافعة التشغيلية تؤدي إلى فرض قيود مالية على استجابة الشركات لصدمات الطلب، وأخيراً فإنه يصعب تعديل الموارد للشركات ذات الرافعة التشغيلية المرتفعة. وجدير بالذكر، أن من أحد أهم المحددات التي تؤدي لوجود التكلفة متباينة السلوك هو تكلفة العمالة التي تندرج ضمن التكاليف البيعية والعمومية والإدارية. وهي أحد أهم محركات الرافعة التشغيلية، والتي تؤدي لحدوث مخاطر، وتسبب التغيير في العوائد.

٢- **المخاطر المالية:** أشارت دراسة (Holzhacker et al., 2015) أنه يمكن توضيح معنى المخاطر المالية على أنها عدم قدرة الشركة مستقبلاً على تلبية الالتزامات التي عليها للغير. وتنتج المخاطر المالية من استخدام الرافعة المالية بدلاً من إصدار الأسهم العادية للحصول على التمويل. وقد تشمل المخاطر المالية على مخاطر السيولة، ومخاطر الائتمان، ومخاطر الإفلاس.

وجدير بالذكر، أنها أيضاً تنتج من التكلفة متباينة السلوك نتيجة وجود قيود على مرونة هيكل التكلفة حيث أن هيكل التكلفة الثابت قد يتسم بمرونة منخفضة للتكلفة، والتي قد تفرض مخاطر على الشركة؛ نظراً لأن النسبة المرتفعة من التكاليف تكون ثابتة، وبالتالي فإن انخفاض الطلب يحقق تأثيراً سلبياً على أرباح الشركة في حالة اتسام هيكل التكلفة بعدم المرونة مقارنة بالهياكل المرنة، وأن قرارات المديرين بشأن هيكل التكلفة قد تكون قرارات معقدة نظراً لأنها قد تكون مبنية على عدة عوامل سواء داخل الشركة، أو خارجها، أو ترتبط بدوافع المديرين وحوافزهم الأمر الذي ينتج عنه التكلفة متباينة السلوك. ويمكن تعريفها أيضاً طبقاً لوجهة نظر (Kitada et al., 2016) على أنها التغيير الإضافي في الأرباح المتاحة لحملة الأسهم العادية بالشركة؛ بسبب استخدام التمويل بالدين لتمويل اقتناء الأصول، وغالباً ما تشير إلى احتمالية الإفلاس التي تنتج من التمويل المبالغ فيه بالديون نظراً للمطالبة بسداد التزام الفائدة، بجانب أرباح الأسهم العادية التي يتم دفعها بعد تقدير الإدارة لها.

وترى الباحثة أن المخاطر المالية مختلفة عن مخاطر التشغيل، وذلك يرجع إلى طبيعتها؛ حيث يمكن اعتبار المخاطر التشغيلية ناتجة عن البيئة الداخلية للشركة، وطبيعة نشاطها، والعواقب التي تواجهها داخلياً؛ على العكس من ذلك فإن المخاطر المالية ناتجة بشكل أكثر عن الظروف الاقتصادية. إلا أن دراسة (الزكي، ٢٠١٩) قد جادلت في تلك النقطة، وأشارت إلى أنه يمكن اعتبار المخاطر المالية ليس لها علاقة بالبيئة الداخلية، أو الخارجية للشركة، وأنها ناتجة عن القرار الواعي من قبل الشركة باستخدام الرافعة المالية كبديل عن إصدار الأسهم العادية للحصول على تمويل. إلا أن الباحثة ترى أن ذلك غير منطقي ويرجع السبب في ذلك؛ أنه عند اختيار أمثل هيكل تمويل للشركة، من الممكن أن تكون تكلفة التمويل بالاقتراض أقل من التمويل بالملكية فأسعار الفائدة من المتوقع أن تنخفض أثناء فترات الركود، كما أن التمويل بالاقتراض يوفر ميزة ضريبية عند حسم الفائدة من صافي الربح، وهو ما لا يوفره التمويل بالملكية فكل هذه العوامل موجودة بالبيئة الخارجية للشركة، وليست فقط متعلقة بالقرار الواعي للمديرين. وبعد الحديث عن أبرز المخاطر المتعلقة بالتكلفة متباينة السلوك، كان لا بد من الإشارة لوجهات النظر في تفسير التكلفة متباينة السلوك بالجزء التالي.

وجهات النظر في تفسير التكلفة متباينة السلوك

حاولت العديد من الدراسات تفسير التكلفة متباينة السلوك بالاعتماد على النظريات المحاسبية لفهم طبيعة التكلفة، وأسباب ظهورها بالشركات. والتالي، عرض لأشهر وجهات النظر والنظريات التي تم عرضها بالدراسات السابقة.

١- القرار المتعمد أو المدروس: تصبح التكاليف متباينة السلوك كرد فعل طبيعي للقرارات المتأنية والمدروسة من قبل المديرين بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة بغرض تخفيض التكاليف المحتملة بالأجل الطويل، فعند انخفاض إيرادات المبيعات يتوقع المديرون أنه انخفاض مؤقت يتبعه انتعاش بالمستقبل، مما يدفعهم إلى الاحتفاظ بالموارد المتعلقة بالأنشطة التشغيلية خلال فترات انخفاض المبيعات؛ لأن تكلفة الاحتفاظ بتلك الموارد غير المستغلة أقل من تكلفة التخلص منها عند انخفاض المبيعات، واستعادتها مرة أخرى عند ارتفاع المبيعات (تكلفة التعديل). ويترتب على ما سبق، تحقيق أرباح منخفضة في الأجل القصير نتيجة تحمل الشركة لتكلفة الاحتفاظ بموارد غير مستغلة، ثم تحقيق أرباح مرتفعة في الأجل الطويل نتيجة الوفورات التي حققتها الشركة. بهدف تحقيق ميزة تنافسية على المنافسين، والاستفادة من انتعاش المبيعات مستقبلاً (Anderson et al., 2003. Anderson et al., 2005. Yasukata, 2011. عبد الرحمن، ٢٠٢٠).

٢- تأخير تعديل التكلفة: يرى (Yasukata, 2011) أن نظرية تأخير تعديل التكلفة تدعم نظرية القرار المتعمد، أو المدروس فوفقاً لتلك النظرية فإنه يمكن تفسير التأخير في تخفيض التكلفة خلال الأجل القصير كنتيجة للقرارات المتعمدة للمديرين بالاحتفاظ بالموارد غير المستغلة بناءً على توقعاتهم بانتعاش المبيعات مستقبلاً. وهو ما يتفق مع ما أشار إليه (Anderson et al., 2003) بأن المديرين قد يؤجلون عمداً تخفيض الموارد غير المستغلة حين التأكد من مدى استمرارية انخفاض الطلب، كما يمكن تفسير التأخير في تخفيض التكلفة عند الانخفاض الكبير في المبيعات بدراسة، وتقييم المديرين للتكاليف المرتفعة الناتجة عن التخفيض الكبير في الموارد غير المستغلة استجابة للانخفاض الكبير في المبيعات (كالتعويضات المدفوعة للعمالة المستغنى عنها) إضافة إلى التكاليف المرتفعة لاستعادة تلك الموارد عند انتعاش الطلب مستقبلاً (كتكاليف التعيين، وتدريب عمالة جديدة).

٣- نظرية الوكالة: إن ظهور الشركات الكبيرة، وشيوع انفصال الملكية عن الإدارة، وما نجم عنها من ظهور مشاكل عدة، من أبرزها مشكلة تضارب المصالح نتج عن تلك المشاكل ما يسمى بنظرية الوكالة وذلك على يد (Jensen & Meckling, 1976) فقد نتج عن انفصال الإدارة وجود اختلاف بين أهداف، وأولويات، وتفضيلات كل من (صاحب رأس المال، أو حملة الأسهم) و (الإدارة). ويسعى المالك إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من جهد وعمل من خلال الإدارة، لأن الإدارة تسعى إلى تعظيم منفعتها عن طريق الحصول على أكبر قدر من الحوافز مع بذل أقل جهد ممكن. ونشأت نظرية الوكالة لتفسير العلاقة بين المساهمين (وسلوك المديرين) في الشركات التي تنفصل فيها الملكية عن رأس المال. حيث يتم تفويض المديرين باتخاذ القرارات التي ستزيد من قيمة السهم إلا أن المديرين يفضلون التوسع بالأعمال التجارية وزيادة عائداتهم والتي لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السهم. (سالم وآخرون، ٢٠٢١).

الدراسة التطبيقية

العينة ومصادر الحصول على البيانات

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المقيدة في البورصة المصرية موزعة على قطاعات رئيسية، وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٢. وترجع الباحثة ذلك الاختيار إلي ما يلي:

✓ الاقتصار على الشركات الصناعية، بهدف الحد من آثار اختلاف طبيعة النشاط علي نتائج الدراسة.

✓ شمول قوانين وقواعد سوق الأوراق المالية درجة عالية من الشفافية والمصدقية والتماثل في القوائم المالية المنشورة.

✓ شهدت فترة الدراسة (٢٠١٤ - ٢٠٢٢) أحداثاً هامة أثرت بشكل كبير على قرارات إدارات الشركات المختلفة بالاحتفاظ أو تعديل مواردها غير المستغلة عند انخفاض المبيعات، وبالتبعية على سلوك التكلفة. وقد تمثلت العينة في شركة صناعية مقيدة بعد استبعاد المشاهدات

الخاصة بالشركات التالية:

● الشركات التي لم تحقق مبيعات خلال إحدى سنوات فترة العينة.

● الشركات ذات البيانات الناقصة، أو غير المفصح عنها واللازمة لقياس أحد متغيرات الدراسة.

جدول رقم (١): يوضح توزيع مشاهدات العينة طبقاً لقطاعات سوق الأوراق المالية التي تم استهدافها:

القطاعات الرئيسية بالبورصة المصرية	عدد الشركات	عدد المشاهدات (8 سنوات)	نسبة المشاهدات لكل قطاع
1-قطاع مواد الورق والتغليف	2	16	2.35%
2-قطاع مواد البناء	9	72	10.59%
3-قطاع منسوجات و سلع معمرة	6	48	7.06%
4-قطاع مقاولات وإنشاءات هندسية	6	48	7.06%
5-قطاع أغذية ومشروبات وتبغ	18	144	16.18%
6-قطاع طاقة وخدمات مساندة	1	8	1.18%
7-قطاع مرافق	2	16	2.35%
8-قطاع عقارات	16	128	18.82%
9-قطاع خدمات ومنتجات صناعية	5	40	5.88%
10-قطاع رعاية صحية وأدوية	6	48	7.06%
11-قطاع موارد أساسية	14	112	16.47%
الإجمالي	85 شركة	680 مشاهدة	100%

المصدر: إعداد الباحثة

يتطلب قياس متغيرات البحث بيانات مالية عن الشركات محل الدراسة، وقد تم الحصول عليها من قاعدة

بيانات Thomson Reuters Eikon الموجود بالجامعة البريطانية في مصر The British

University in Egypt (BUE)، كما قامت الباحثة بجمع بعض البيانات من موقع مباشر

مصر، وموقع Investing .

متغيرات الدراسة

جدول يوضح المتغيرات وقياسها:

الرمز	الدلالة	أسلوب القياس	نوع المتغير
EX _{it}	سعر الصرف	تم القياس بمتغير وهمى يأخذ القيمة (1) في حالة التحرير و (صفر) مستقل	مستقل

تابع	$CS = \text{Operating Ratio} * D SALES_{it} * D \frac{Operating_{it}}{SALES_{it}} + \left(\frac{Operating_{it-1}}{SALES_{it-1}} - \frac{Operating_{it}}{SALES_{it}} \right) * D SALES_{it} * D Operating_{it}$ <p>حيث أن:</p> $D SALES_{it} > 1 \text{ والقيمة } 0$ <p>فيما عدا ذلك.</p> $D Operating_{it} < 1 \text{ إذا كان } 0$ <p>والقيمة 0 فيما عدا ذلك.</p> <p>فإذا كانت قيمة $CS \neq 0$ يدل على أن الشركة يوجد لديها تكلفة متباينة السلوك.</p> <p>وإذا كانت $CS = 0$ يدل على أن الشركة لا يوجد لديها تكلفة متباينة</p>	التكلفة متباينة السلوك	SC_{it}
رقابي	تقاس من خلال إيجاد اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركة في نهاية العام.	حجم الشركة	$SIZE_{it}$
رقابي	تقاس من خلال ناتج قسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول في نهاية العام.	الرافعة المالية	LEV_{it}
رقابي	تقاس من خلال ناتج قسمة صافي الربح بعد الضرائب على متوسط إجمالي الأصول في نهاية العام.	معدل العائد على الأصول	ROA_{it}
رقابي	تقاس من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للشركة في نهاية العام.	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية	MTB_{it}

المصدر: إعداد الباحثة.

الإحصاء الوصفي:

لأغراض التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فروض الدراسة، تم الاعتماد على حزم البرامج الإحصائية (EXCEL OFFICE v.2010, STATA v. 14) للتمكن من استخدام الأساليب وإجراء

الاختبارات الإحصائية التالية:

التحليل الوصفي لبيانات ومتغيرات الدراسة

يتضمن التحليل الوصفي للبيانات، ومتغيرات الدراسة استخدام الطرق، والمقاييس التالية:

✓ طريقة Winsorizing لمعالجة القيم الشاذة أو المتطرفة في بيانات عينة الدراسة.

✓ بعض المقاييس الإحصائية الوصفية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، أدنى قيمة، أعلى قيمة) التي تستخدم لوصف المتغيرات الكمية.

✓ بعض المقاييس الإحصائية (التكرارات، النسب المئوية) التي تستخدم لوصف المتغيرات الوصفية.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

تستخدم الإحصاء الوصفي لوصف الملامح الرئيسية لمتغيرات الدراسة، ولذلك سيتم عرض نتائج الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل، والمتغير التابع، والمتغيرات الرقابية والمحفزة. والجدول رقم (٣) التالي يوضح الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

جدول رقم (٣): يوضح الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى	التباين	الالتواء	التفرطح
التكلفة متباينة السلوك (تكلفة التشغيل)	,2441176	,429879	0	1	,184796	1.191362	2,419343
حجم الشركة	9.069437	,7452967	7,141248	11,01312	,5554672	,1587911	2,622014
الرافعة المالية	,5138999	,2514911	0056498-	1,237064	,0632478	,2587636	3,024826
معدل العائد على الأصول	,0904914	,1486	2358672-	,4205041	,022082	,0544358	3,187926
القيمة الدفترية للقيمة السوقية لحقوق الملكية	2,709362	2,372399	,0171246	8,009779	5,628279	1,150363	3,115936
ربحية السهم	,7495528	1,438477	2,08533-	3,521093	2,069216	,5407988	2,914832
تحرير سعر الصرف	14,08601	4,640758	7,09145	19,69667	21,53664	4489901-	1,525063

النموذج الأول: وهو النموذج الخاص باختبار اثر التغير في أسعار الصرف على التكلفة متباينة السلوك لبند تكاليف التشغيل.

عدد المشاهدات = 680

Chi 2(6) = 42.31

Prob>chi2= 0.0000			
Pseudo R2= 0.0560			
P	الخطأ في الانحراف المعياري	Odds Ratio	التكلفة متباينة السلوك (بند تكاليف التشغيل)
0.004	.0223468	1.061659	تحرير سعر الصرف
0.913	.1385689	.9847636	حجم الشركة
0.473	.3108402	.7400052	الرافعة المالية
0.015	.0945073	.0999152	معدل العائد على الأصول
0.562	.049232	.971037	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية
0.110	.0832007	.8559776	ربحية السهم

يتضح من الجدول السابق صلاحية النموذج اللوجستي للانحدار حيث بلغت χ^2 احتمالية 0.0000 وهو ما يشير إلى جودة النموذج لأنها أقل من ٥٪، كما يتضح أن المتغير المستقل تحرير سعر الصرف والمتغيرات الرقابية / حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ربحية السهم، يفسرون ٥.٦٪ من المتغير التابع وهي التكلفة متباينة السلوك في تكاليف التشغيل.

النموذج الثاني: وهو النموذج الخاص باختبار اثر التغير في أسعار الصرف على التكلفة متباينة السلوك

لبند التكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

عدد المشاهدات= 680			
Chi 2(6)= 1.52			
Prob>chi2= 0.9584			
Pseudo R2= 0.0018			
P	الخطأ في الانحراف المعياري	Odds Ratio	التكلفة متباينة السلوك (بند التكاليف البيعية والعمومية والإدارية)
0.654	.0183743	.9917177	تحرير سعر الصرف
0.994	.1317536	1.000986	حجم الشركة
0.850	.4293172	1.078241	الرافعة المالية
0.785	.6637761	.797171	معدل العائد على الأصول
0.504	.043114	.9707851	القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية

0.325	.0860328	1.081506	ربحية السهم
-------	----------	----------	-------------

يتضح من الجدول السابق صلاحية النموذج اللوجستي للانحدار حيث بلغت Chi^2 احتمالية 0.0000 وهو ما يشير إلى جودة النموذج لأنها أقل من ٥٪، كما يتضح أن المتغير المستقل تحرير سعر الصرف والمتغيرات الرقابية / حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، القيمة السوقية للقيمة الدفترية لحقوق الملكية، ربحية السهم، يفسرون ٥.٦٪ من المتغير التابع وهي التكلفة متباينة السلوك في التكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

أهم النتائج

- وجود علاقة طردية معنوية بين تحرير سعر الصرف وتكاليف التشغيل مما يعني تأثر عمليات التشغيل في الشركات بتحرير سعر الصرف بشكل كبير.
- وجود علاقة طردية غير معنوية بين تحرير سعر الصرف والتكاليف البيعية والعمومية والإدارية.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

١. الزكي، لمياء كمال محمود محمد، (٢٠١٩). تأثير مخاطر السلوك غير المتماثل للتكلفة على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة قناة السويس. كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلد ١٠. العدد ٣. ص ٧٨٩-٧٥٨.
٢. الزكي، لمياء كمال محمود محمد، (٢٠١٩). تحليل دور آليات الحوكمة في الحد من تأثير دوافع المديرين الانتهازية على السلوك غير المتماثل. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. جامعة قناة السويس. كلية التجارة بالإسماعيلية. المجلد ١٠. العدد ٣. ص ٧٩٠-٨١٨.
٣. سالم، محمد جمال محمد، الطنطاوي، هبة السيد إبراهيم، السيد، على مجاهد أحمد، (٢٠٢١). إطار مقترح لإدارة التكاليف للزوجة لتدعيم استراتيجية زيادة التكلفة: مع دراسة حالة في البيئة المصرية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة. كلية التجارة. جامعة كفر الشيخ. المجلد ٧. العدد ١٣. ص ٧٦٩-٨١٨.
٤. عبد الرحمن، محمد مصطفى محمد، (٢٠٢٠). قياس العلاقة بين الاستراتيجيات التنافسية والتكلفة متباينة السلوك بهدف ترشيد القرارات الإدارية: بالتطبيق على القطاع الصناعي. رسالة دكتوراه. كلية التجارة جامعة القاهرة.
٥. عوض، محمود حسين معوض. (٢٠٢٠). العوامل المحددة لسلوك التصاق التكلفة وأثرها على التنبؤ بالأرباح. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة المنصورة.
٦. قحطان، منير علي مدهش، (٢٠٢١). أثر السلوك غير المتماثل للتكلفة على تحليل التكلفة - الحجم - الأرباح وانعكاساته على جودة معلومات المحاسبة الإدارية: بحث تطبيقي. مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية: سلسلة الآداب والعلوم التربوية والإنسانية والتطبيقية. جامعة تعز فرع التربة - دائرة الدراسات العليا والبحث العلمي. العدد ١٦. ص ٢٤١-٢٧٨.
٧. محمد، عبد الله حسين يونس، (٢٠١٨). أثر مشكلة الوكالة والتوجه الاستراتيجي للمنشأة على لزوجة التكلفة - بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة المصرية. المجلد ٢. العدد ١٥. ص ٢٠١-٢٨١.
٨. محمد، محمد محمود سليمان، (٢٠١٨). أثر حوكمة الشركات ومشكلات الوكالة على لزوجة التكاليف "دراسة إمبريقية". رسالة دكتوراه. كلية التجارة. جامعة الزقازيق.

٩. محمد، هاجر عبد الرحمن عبد الفتاح، (٢٠٢٠). قياس تأثير توقعات الإدارة على السلوك غير المتماثل للتكلفة بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لنظام المحاسبة الإدارية (دراسة تطبيقية). مجلة الفكر المحاسبي. كلية التجارة. جامعة عين شمس. المجلد ٢٤. العدد ١. ص ٥٦٢ - ٦٢٤.

١٠. منطاش، عبد الحميد عبد المنعم عبد الحميد، (٢٠١٥). قياس انعكاس التكلفة ثنائية الاتجاه على دقة مخرجات نظام المحاسبة الإدارية. رسالة دكتوراه. كلية التجارة. جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

١١. Anderson, M. C., Banker, R. D., & Janakiraman, S. N. (2003). Are selling, general, and administrative costs 'sticky'? *Journal of Accounting Research*, 41(1), 47–63.
١٢. Anderson, S. W., & Lanen W. N. (2009). Understanding Cost Management: What Can We Learn from the Evidence on 'Sticky Costs'? Working Paper. http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=975135 (Accessed 31 Jan 2023).
١٣. Anderson, S., C. Chen and S. Young. (2005). "Sticky Costs as Competitive Response: Evidence on Strategic Cost Management at Southwest Airlines." Working paper. Available at: www.docin.com.
١٤. Banker, R. D., Byzalov, D., & Plehn-Dujowich, J. M. (2011). Sticky cost behavior: theory and evidence. AAA.
١٥. Banker, R. D., Byzalov, D., Fang, S., & Liang, Y. (2018). Cost management research. *Journal of Management Accounting Research*, 30(3), 187–209.
١٦. Brasch, H. (1927). Zur Praxis der Unkostenschwankungen und ihrer Erfassung (II) (The practice of cost fluctuation and their measurement). *Betriebswirtschaftliche Rundschau*, 1927(4), 65–73.
١٧. Chang, H., Guo, Y., & Mo, P. L. L. (2019). Market competition, audit fee stickiness, and audit quality: Evidence from China. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 38(2), 79–99.
١٨. Cooper, R., & Kaplan, R. S. (1998). The promise—and peril—of integrated cost systems. *Harvard business review*, 76(4), 109–120.
١٩. Hartlieb, S., Loy, T. R., & Eierle, B. (2020). Does community social capital affect asymmetric cost behaviour?. *Management Accounting Research*, 46, 100640.
٢٠. Holzhaecker, M., Krishnan, R., & Mahlendorf, M. D. (2015). Unraveling the black box of cost behavior: An empirical investigation of risk drivers, managerial resource procurement, and cost elasticity. *The Accounting Review*, 90(6), 2305–2335.
٢١. Ibrahim, Hadeer Hesham El- Sayed, (2021). Impact of Internal Auditing Governance on Sticky Cost Behavior: With A Field Study. Master Thesis. Faculty of Commerce. Kafr El – Sheikh University
٢٢. Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305–360.
٢٣. Kitada, T., Koyama, M., & Kajiwara, T. (2016). The Moderating Effect of the Main Bank System in Japan on the Association between Financial Risk and Cost Behavior. Available at SSRN 2823246. Accessed 20 Jan 2021.
٢٤. Malcom, R. E. (1991). Overhead control implications of activity costing. *Accounting Horizons*, 69–78

٢٥. Noreen, E., & Soderstrom, N. (1997). The accuracy of proportional cost models: evidence from hospital service departments. *Review of accounting Studies*, 2(1), 89–114.
٢٦. Reimer, K. (2019). Cost Stickiness Concept. In *Asymmetric Cost Behavior*. 5–37. Springer Gabler, Wiesbaden.
٢٧. Weiss, D. (2010). Cost behavior and analysts' earnings forecasts. *The Accounting Review*, 85(4), 1441–1471.
٢٨. Yang, Y. (2018). Do accruals earnings management constraints and intellectual capital efficiency trigger asymmetric cost behaviour? Evidence from Australia. *Australian Accounting Review*, 29(1), 177–192.
٢٩. Yasukata, K. (2011). Are Sticky Costs the Result of Deliberate Decision of Managers?. Available at SSRN 1444746. Accessed 20 Jan 2021.

القواعد الموحدة لطلب الضمانات المصرفية

(يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠)

المستشار د. عبد القادر ورسمه غالب

شركة د. عبد القادر ورسمه للاستشارات ذ.م.م، البحرين - دبي

الضمانات المصرفية من أهم الخدمات التي تقدمها البنوك لأنها توفر الثقة والاطمئنان نظراً لأن البنوك ذات ملاءة ومقدرة للوفاء بالتزاماتها. ولذا، اهتمت غرفة التجارة الدولية بباريس اهتماماً كبيراً بالضمانات المصرفية لأهميتها في فتح سبل التجارة الدولية بين أطراف العالم، عبر البنوك.

وانطلاقاً من هذا وتعزيزاً له، قامت الغرفة بإصدار "القواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات المصرفية لعام ١٩٩٢". وللوصول إلى أقصى مجالات التفعيل قامت الغرفة بإصدار نظام جديد نسبياً، وهو النظام المعروف ب"القواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات المصرفية لعام ٢٠١٠" والمعروف اختصاراً (يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠).

النظام الجديد الذي بدأ تطبيقه منذ ٢٠١٠ يشمل العديد من الايجابيات لتجاوز ما كان موجوداً في النظام السابق الصادر في ١٩٩٢. ولا بد من القول أن نظام "يو آر دي جي ٧٥٨" يحقق التوازن المطلوب لكل الأطراف كمقدم الطلب والضامن والمستفيد من الضمان أو الضمان المقابل. وهذا الأمر مطلوب في المعاملات المصرفية، ويتميز النظام الجديد بأنه أكثر وضوحاً وأكثر دقة وبه تفاصيل شاملة تتناول مراحل دورة التنفيذ. وهذه التفاصيل مفيدة لكافة الأطراف، ومن الضروري الإشارة إلى أن هذه التفاصيل قد لا تتوفر في الضمانات والضمانات المقابلة التي لا تحكمها قواعد "يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠". وهنا الفرق.

وتنطبق القواعد الدولية الموحدة لطلب الضمانات المصرفية (يو آر دي جي ٧٥٨)، بصفة خاصة، على الضمانات والضمانات المقابلة شريطة أن تتم الإشارة والنص صراحة في هذه العقود (الخاصة بالضمانات والضمانات المقابلة) إلى تطبيق القواعد الموحدة لطلب الضمانات المصرفية "يو آر دي جي ٧٥٨". هذا مع ضرورة التنبيه، إلى أن هذه القواعد الموحدة تنطبق، حتى لو لم يتم الإشارة الصريحة لها في العقد، وذلك في حالة علاقتها غير المباشرة مع عقود ضمانات أخرى مرتبطة، أو عند ممارسة تطبيقها كعادة

تجارية، أو عندما تكون طبيعة التعامل تقتضي تطبيقها. وفي كل هذا توسيع لنطاق تطبيق القواعد الموحدة الجديدة، وهذا الاتجاه يجد منا كل التأييد، وعلى الدوائر المختصة في البنوك التنبه لهذا الأمر وتطبيقه لصالح بنوكهم.

وكقاعدة قانونية، نقول ان الالتزام الناشئ عن القواعد الموحدة لطلب الضمانات يعتبر مستقلاً تماماً عن العلاقة التعاقدية بين الأطراف لأن هذا الالتزام منفصل وقائم بذاته، وهنا تنطبق نظرية خصوصية العقد "برفتي أوف كونتراكت". وهذا الالتزام يتميز أيضا بأنه غير قابل للرجوع عند صدوره حتى إذا لم يذكر ذلك صراحة في الوثيقة وهذا يعطي آل "يو آر دي جي ٧٥٨" القوة الضرورية اللازمة التي تدفع الأطراف للمزيد من الثقة في التعامل، وهنا أيضا يجب علي الدوائر المختصة في البنوك التنبه لهذه النقطة. وكإجراء ضروري فان أي طلب يتم تقديمه للضمان يجب أن يكون مؤيدا بالمستندات الضرورية التي تدعمه، وفي جميع الأحوال يجب على المستفيد توضيح حالات الخرق أو التجاوزات التي حدثت في العقد التي بموجبها يتقدم بالطلب للحصول علي مبلغ الضمان أو الضمان المقابل. وهذا من الشروط الخاصة والأساسية في آل "يو آر دي جي ٧٥٨" وهو قد لا يتوفر في الضمانات الأخرى، وفي هذا فرق كبير وتميز خاص.

ووفقا للقواعد الموحدة لطلب الضمان يجب التقيد بذكر هوية مقدم الطلب، هوية المستفيد، هوية الضامن، ذكر نوعية العلاقة بين الأطراف، تحديد الضمان والحد الأقصى لمبلغ الدفع والعملية. وهناك اشتراطات أخرى لتطبيق آل "يو آر دي جي ٧٥٨" مثل توضيح أنها كضمان تمثل تعهدا واحدا لدفع المبلغ المطلوب عند الطلب، ويجب أن يكون التعهد بدفع مبلغ محدد قيمته أو الحد الأقصى للمبلغ الواجب دفعه، أن يكون دفع الضمان أو الضمان المقابل بعد تقديم طلب مكتوب يفيد بذلك. ولكن من الضروري أن نبين أنه وبالرغم من وجود هذه الشروط في قواعد آل "يو آر دي جي ٧٥٨"، إلا أننا نذكر أن هناك مساحة متوفرة من الفرص للأطراف بحيث يجوز لهم حذف أو إضافة بعض الشروط الجديدة التي يرونها في الضمان أو الضمان المقابل. وهذه نقطة ايجابية يجب أن نأخذها في الاعتبار، وهي تنطلق من المبدأ القانوني الهام بأن "العقد شريعة المتعاقدين". وعلى البنوك تنبيه زبائنها لهذه النقاط المفيدة لهم ومصالحهم التجارية.

من الجدير بالذكر أن آل "يو آر دي جي ٤٥٨" وكذلك آل "يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠" ينصان علي إمكانية تأجيل أو وقف الدفع وذلك لمنح أطراف الضمان أو الضمان المقابل - مقدم الطلب

والمستفيد – بعض الوقت للتوصل للاتفاق إلي منح فترة إضافية للدفع. مع ملاحظة أن أُل "يو آر دي جي ٤٥٨" كانت تنص علي تأجيل أو وقف الدفع لفترة معقولة من دون تحديد تاريخ محدد، إلا إننا نلاحظ أن أُل "يو آر دي جي ٧٥٨ لعام ٢٠١٠" أشارت إلي أنه يجوز للضامن تأجيل أو وقف الدفع لفترة لا تتجاوز ٣٠ يوما اعتبارا من تاريخ استلام طلب الدفع. وفي هذا تطور نظرا لأن تأجيل أو وقف الدفع لفترة معقولة دون تحديد تاريخ محدد قد يفتح أبواب الخلاف بين الأطراف لأن الفترة المعقولة قد تختلف بحسب نظرة وظروف كل طرف. هذا مع العلم أنه يجب على الضامن، وفي جميع الحالات، الالتزام بالدفع إذا تم أمره بذلك إذ أنه لا يستطيع تأجيل أو وقف الدفع في مثل هذه الحالات.

بالنسبة للقانون الواجب التطبيق واستنادا على المادة ٣٤ من أُل "يو آر دي جي ٧٥٨"، وما لم يتم الاتفاق علي أي قانون آخر، فانه قانون مكان الضامن الذي أصدر الضمان ونفس الأمر بالضرورة ينطبق علي الضمان المقابل، وهذا يمنح مقدم الضمان وضعاً قانونياً مريحاً. وهنا تم التعديل لأن النظام السابق كان ينص علي أن يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون مكان الضامن أو الطرف الأمر وإذا كان لديهم أكثر من مكان واحد يكون مكان الفرع الذي أصدر الضمان أو الضمان المقابل هو مكان القانون الواجب التطبيق.

ولزيد من التوضيح فان نموذج "فورم" طلب الضمان بموجب أُل "يو آر دي جي ٧٥٨" يجب أن يشمل التفاصيل الأساسية الآتية مثل نوع الضمان (ضمان دفع مقدم أو ضمان تنفيذ أو ضمان مناقصة...)، رقم الضمان، اسم الضامن (اسم وعنوان الفرع...)، مقدم الطلب، المستفيد، نوع العلاقة بين الطرفين (نوع العقد، شروط المناقصة، مقدار الضمان والعملة، أنواع المستندات المطلوبة لدعم طلب الدفع واللغة المطلوبة، كيفية تقديم الطلب (عبر الفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل البريدية)، مكان تقديم الطلب (عنوان الفرع أو عنوان البريد الإلكتروني...) تاريخ الانتهاء أي آخر تاريخ للمطالبة بالدفع، اسم الطرف المطلوب منه سداد أي التزامات معينة، أية اشتراطات أخرى أو إضافية يراها الأطراف، مع ضرورة الإشارة إلي أن الضمان يخضع للقواعد الموحدة لطلب الضمان "يو آر دي جي ٧٥٨"، مع توقيع الأطراف المفوضة. وهذا الفورم واضح ويتضمن التفاصيل والالتزامات بصورة سهلة التطبيق مما يساعد علي انتشار استخدامه.

ومن هذه القواعد الدولية "الموحدة" نجد صيغة قانونية ملائمة للضمانات والضمانات المقابلة ومن المستحسن الاستفادة منها خاصة وأنها توفر البيئة القانونية السليمة لمثل هذه التعاملات. والاستفادة

متوفرة لكافة القطاعات التجارية المتخصصة في التصدير والاستيراد وكافة الأعمال التجارية ومكاتب الهندسة والمقاولات وكافة البنوك والعملاء والشركات... الخ.

وعبر هذا النظام القانوني المتطور ساهمت غرفة التجارة الدولية في توفير السبل والضمانات الضرورية التي تمنح الأطراف الثقة في التعاملات التجارية والخدمات المصرفية المرتبطة بها. ولنستفيد من هذا المنفذ القانوني الذي تم وضعه بعد عصارة تجارب كثيرة بهدف اتاحة أفضل السبل القانونية لدعم الأعمال والتجارة الدولية عبر الخدمات المصرفية المتطورة والأمانة لخدمة الزبائن واصحاب العلاقة والمجتمع.

عقود CFD والتداول على المنصات

(فوركس وكريبتو وأسهم وسلع وغيرها)

د. سامر مظهر قنطكجي

إن عقد الفروق Contract for difference CFD هو اتفاق ملزم قانونياً، يُنشئ حقوقاً والتزامات متبادلة بين طرفيه، ينص على أن المشتري سيدفع للبائع الفرق بين القيمة الحالية للأصل وقيمه في وقت العقد:

— فإذا كان سعر الاقفال أعلى من سعر الافتتاح، فسيدفع البائع للمشتري الفرق، وذلك هو ربح المشتري.

— وإذا كان سعر الإقفال أقل من سعر الافتتاح، فإن البائع، سيستفيد من الفرق. والأصل المالي؛ كالأسهم والسلع ومؤشرات السوق، أو أي أداة مالية أخرى، كالفوركس والعملات المشفرة.

لذلك هو عقد مستقبلي، يتضمن نوعاً من أنواع المشتقات المالية، وموضوعه المراهنات المالية والمقامرة. يستخدم كاستراتيجية تجارية من قبل الخبراء، ولشدة مخاطر تداوله لا تسمح به الولايات المتحدة، حيث يركز عمل المتداولين فيه على توقع الاتجاه المستقبلي للأسعار. بينما تسمح به بعض الأسواق كبريطانيا وألمانيا وسويسرا وسنغافورة وإسبانيا وفرنسا وجنوب أفريقيا وكندا ونيوزيلندا وهونغ كونغ والسويد والنرويج وإيطاليا وتايلاند وبلجيكا والدنمارك وهولندا.

مثال: إذا دخل مستثمر في عقد CFD على شركة سعر سهمها ١٠ دولار. وكانت العقود ل ١٠٠٠ سهم، فإن قيمة المركز تبلغ ١٠٠،٠٠٠ دولار لوجود الرافعة المالية عادة. بينما يضع كل من المشتري والبائع ١٠٠٠٠ دولار فقط. وعليه:

— إذا ارتفع سعر السهم إلى ١١ دولاراً في تاريخ العقد، فسيحصل المشتري من البائع على [(١١ - ١٠) × ١٠٠٠ سهم = ١٠٠٠ دولار].

— وإذا انخفض السعر إلى ٩ دولارات، فيدفع المشتري ١٠٠٠ دولار للبائع.

¹ المسألة ١٦١٦ من كتاب الفتاوى المالية

وهذا مثال مبسط لا يشمل جميع التكاليف؛ كالعمولات ورسوم فتح المركز وإغلاقه. لذلك لا يصح التداول عبر المنصات التي تستخدم عقود الفروق CFD لأنها من بيوع المشتقات المحظورة، ولما تتضمنه من مقامرة، فإذا دخلتها الرافعة زاد على آثامها الربا بسبب القروض التي تجر النفع.

التهاون بالفتيا

(الفتاوى المعلبة انموزجاً)

سامر الشحنة البستاني

باحث

الفتاوى المعلبة مصطلح تم تناوله مؤخراً، ويقصد به: الفتاوى الجاهزة التي تقدم إلى المأل على حد سواء بقطع النظر عن الشخص، والجنس، والمكان، والزمان، وتفصيل السؤال وتفريعاته.

وقبل الولوج بموضوع الفتاوى المعلبة ينبغي أن نعرج على عدة نقاط ليكون الموضوع أكثر وضوحاً وهي:

أولاً: مفهوم الفتوى.

ثانياً: شروط المفتي.

ثالثاً: التجرؤ على الفتيا.

أولاً: مفهوم الفتوى: عرّف العلماء الفتوى بعدة تعريفات منها:

- قال القرافي: الفتوى إخبارٌ عن حكم الله تعالى في إلزام أو إباحة¹.

- وقال الجرجاني: الإفتاء: بيان حكم المسألة².

- وقال ابن الصلاح: الفتيا: إنها توقيع عن الله تبارك وتعالى³.

- وعرفها ابن حمدان الحراني الحنبلي، بقوله: تبين الحكم الشرعي عن دليل لمن سأل عنه⁴.

ومن خلال التعريفات السابقة وغيرها يمكن تعريف الفتوى بأنها: بيان الحكم الشرعي لمن سأل عنه على

غير وجه الإلزام.

ومن هنا نفهم أن الفتوى غير ملزمة قضاءً إلا أنها ملزمة ديانة وشرعا ويجب على التقي الورع إن تبين له

الحكم بالدليل القاطع وبالبرهان الساطع أن يأخذ بها ويأثم إن تركها..

1 القرافي الامام شهاب الدين القرافي (كتاب أنوار البروق في أنواء الفروق) دار النوادر الكويتية 2010 م.

2. الجرجاني علي بن محمد الجرجاني (كتاب التعريفات) المطبعة الخيرية بجمالية مصر 1889م الطبعة الأولى.

3. ابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن (أدب المفتي والمستفتي) مكتبة العلوم والحكم الطبعة الأولى 1986م.

4. الحراني الحنبلي الإمام أحمد بن حمدان الحراني الحنبلي منشورات المكتب الاسلامي الطبعة الأولى دمشق 1960 م

ثانياً : شروط المفتي¹ :

٣٠. العلم بكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما يتعلق بهما من علوم.
٣١. العلم بمواطن الإجماع والخلاف والمذاهب والآراء الفقهية.
٣٢. المعرفة التامة بأصول الفقه ومبادئه وقواعده ومقاصد الشريعة، والعلوم المساعدة مثل النحو والصرف والبلاغة واللغة والمنطق وغيرها.
٣٣. المعرفة بأحوال الناس وأعرافهم، وأوضاع العصر ومستجداته، ومراعاة تغييرها فيما بني على العرف المعترف الذي لا يصادم النص.
٣٤. القدرة على استنباط الأحكام الشرعية من النصوص
٣٥. الرجوع إلى أهل الخبرة في التخصصات المختلفة لتصور المسألة المسؤول عنها، كالمسائل الطبية والاقتصادية ونحوها.
- ثالثاً: التجرؤ على الفتيا :

- لما كان الإفتاء في الدين بهذا الخطر العظيم، فقد قدره السلف حق قدره، فقد كان علماء السلف لا ينصبون أنفسهم للفتوى إلا بعد استكمال شروطها، وبعد هذا كله تجدهم يعظمون منصب الفتوى أشد التعظيم، حتى إن الواحد منهم بعد أن يستكمل دراسة العلوم المؤهلة للإفتاء يتهيب الإقدام على الفتوى، ويود لو أن غيره كفاه إياها، ونورد فيما يلي أقوال بعض العلماء تبين تورعهم عن الفتوى²:
- قال البراء: لقد رأيت ثلاثمائة من أصحاب بدر ما فيهم من أحد إلا وهو يحب أن يكفيه صاحبه الفتيا. وإنما يفعلون هذا، تورعاً، وإبعاداً للنفس عن خطر الفتوى، وخوفاً من القصور والتقصير. وقد سار على دربهم الفضلاء من الخلف، الذين أشربت قلوبهم حب السير على منهاج الأولين.
- قال ابن الصلاح: «ولما ذكرناه هاب الفتيا من هابها من أكابر العلماء العاملين وأفاضل السابقين، والخالفين، وكان أحدهم لا تمنعه شهرته بالأمانة، واضطلاعه بمعرفة المعضلات في اعتقاد من يسأله من العامة من أن يدفع بالجواب، أو يقول: لا أدري، أو يؤخر الجواب إلى حين يدري.
- عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل أحدهم عن المسألة فيردها هذا إلى هذا، وهذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول.

1 منظمة التعاون الاسلامي مجمع الفقه الاسلامي الدولي قرار رقم: 153/ (2/17) اجتماع المجلس الذي حصل في عمان (المملكة الاردنية الهاشمية) في دورته السابعة عشر 28 حزيران 2006.

2 مقال (الجرأة على الفتوى بين السلف والخلف) عن موقع دار الافتاء المصرية نشر بتاريخ 27/2/2023

وفي رواية: ما منهم من يحدث بحديث، إلا ودَّ أن أخاه كفاه إياه، ولا يستفتى عن شيء إلا ودَّ أن أخاه كفاه الفتيا. وعن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهم: من أفتى عن كل ما يُسأل فهو مجنون.

– وعن الشَّعبي والحسن وأبي حَصين – بفتح الحاء – التابعيين قالوا: إن أحدكم ليفتي في المسألة ولو وردت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه لجمع لها أهل بدر.

– وعن عطاء بن السائب التابعي: أدركت أقواما يُسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وهو يردد.

– وسئل القاسم بن محمد بن أبي بكر عن شيء فقال: لا أحسنه، فقال السائل إنني جئت إليك لا أعرف غيرك فقال القاسم لا تنظر إلى طول لحيتي وكثرة الناس حولي والله ما أحسنه، فقال شيخ من قریش جالس إلى جنبه: يا ابن أخي الزمها فوالله ما رأيتك في مجلس أنبل منك اليوم، فقال القاسم: والله لأن يقطع لساني أحب إلي من أن أتكلم بما لا علم لي.

– وعن الشافعي وقد سئل عن مسألة فلم يجب، فقيل له، فقال: حتى أدري أن الفضل في السكوت أو في الجواب.

– وعن الهيثم بن جميل: شهدت مالكا سُئل عن ثمانٍ وأربعين مسألة، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري.

– وعن مالك أيضا: أنه ربما كان يسأل عن خمسين مسألة، فلا يجيب في واحدة منها، وكان يقول: من أجاب في مسألة فينبغي قبل الجواب أن يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة، ثم يجيب فيها!

– وسئل عن مسألة فقال: لا أدري، فقيل: هي مسألة خفيفة سهلة، فغضب وقال: ليس في العلم شيء خفيف! أما سمعت قول الله تعالى: (إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا) (المزمل: ٥). فالعلم كله ثقيل، وبخاصة: ما يسأل عنه يوم القيامة.

وقال: "إذا كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تصعب عليهم مسائل، ولا يجيب أحد منهم في مسألة حتى يأخذ رأى صاحبه مع ما رزقوا من السداد والتوفيق، مع الطهارة، فكيف بنا الذين قد غطت الخطايا والذنوب قلوبنا؟".

- وقال مالك: ما أفتيت حتى شهد لي سبعون أني أهل لذلك .
- وقال أيضا: لا ينبغي لرجل أن يرى نفسه أهلا لشيء حتى يسأل من كان أعلم منه وما أفتيت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فأمراني بذلك، ولو نهاني انتهيت .
- وقال الشافعي: ما رأيت أحداً جمع الله تعالى فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عيينة أسكت منه عن الفتيا .
- وقال أبو حنيفة: لولا الفرق من الله تعالى أن يضيع العلم ما أفتيت، يكون لهم المهناً وعلي الوزر .
- تلك الأقوال التي وردت من أهل العلم والفهم تدل على عظم الفتيا وعدم التساهل فيها كما يحصل في أيامنا من التصدر لها حتى بين العامة فتطرح في مجلس مسألة فيفتي فيها كل الحاضرين مع اختلاف تخصصاتهم ومستواهم الثقافي .
- وهنا يجب أن نميز حالتين بالفتوى :
- الحالة الأولى: حالة الفتوى بالنوازل الجديدة والمستحدثة وهذه ينبغي أن ينبري لها كبار العلماء المجتهدين والجامع الفقهية مع المختصين في المجال لصياغة فتوى مناسبة مستندة إلى روح التشريع ومقاصد الشريعة .
- الحالة الثانية: حالة الفتوى التي يوجد حكم لها في الشريعة وبين طيات الكتب وتمس تفاصيل الناس اليومية فهنا لا حرج ولا مانع ان يتصدر لها العلماء وطلاب العلم في البلد والمساجد ممن يخولهم علمهم وسمعتهم بذلك تيسيرا على الناس وحلا لمشاكلهم وبالمقابل على السائل أن يختار من عرف عنه العلم والورع والاخلاص وألا يتساهل في التحري عن الثقة الورع .
- وبالعودة إلى مصطلح (الفتاوى المعلبة)، فالذي دفعني لهذا الموضوع هو كثرة ما أشاهد من برامج فضائية أو مواقع انترنت أو وسائل تواصل اجتماعي تُعنى بالرد على أسئلة الناس والرد عليها بفتاوى دون التدقيق في حال المستفتي وتفاصيل الفتوى أو مكان إقامة المستفتي .
- فلا يوجد فتوى واحدة للجميع كل حسب وضعه وتفاصيله وهذا من مصلحة المستفتي لأن المفتي إن سمع حالته، فكان فاهماً بمقاصد الشريعة ومرونتها وصلاحها لكل زمان ومكان سيبحث له عن حل بين طيات الكتب وأقوال العلماء .

فتجده يستمع إلى التلفاز على برنامج للفتوى وأكد القائمين على هكذا برامج مشكورة جهودهم لكن بالنسبة للمتلقى يسمع فتوى أفتاها المفتي لإنسان آخر فيطبقها على نفسه، حتى المفتي لا يتسلسل

بالكلام مع المستفتي الذي معه على الهاتف أو بالمراسلة بتفاصيل الفتوى لأنه قد تكون هناك كلمة يقولها تغير مجرى الفتوى كلياً، ومن الأمور التي تؤثر على صفاء الفتوى أيضاً هي الاستفتاء عن طريق شبكة الانترنت لاشك أن وجود الانترنت يسر كثيراً على طلبة العلم والباحثين في اكتساب العلوم والمعارف والبحث وسرعة وسهولة الوصول إلى المعلومة، طبعاً بالإضافة لما فيه من مساوئ ومفاسد وسموم تبتث على الشبكة تهدم الفكر والأخلاق لكن ذلك يتبع حقيقةً للمستخدم فهو الذي يختار كيفية الاستخدام إما بالخير والفضيلة أو بالشر والرذيلة .

فتجد كثيراً من الناس في وقتنا الحالي إن عرضت له حادثة وأراد الاستفتاء عنها يكتب على محرك البحث (غوغل) السؤال فيظهر له المئات من الأجوبة فينتقي منها ما يميل هو إليه وفق ما يناسب أهواءه وشهواته ويتذرع بأنه أخذ الجواب من الشيخ الفلاني أو الموقع الفلاني وقد يكون من أفتاه يقيم بمكان بعيد عنه فتختلف البيئة والأعراف ونحن نعرف أن العرف يرجع إليه في بعض الأحكام الشرعية (لأنه مصدر من مصادر التشريع الثانوية طبعاً وفق الضوابط والشروط) وأكثر ما يرجع إليه في أحكام المعاملات والأحوال الشخصية ... الخ .

لذلك أوصي وبشدة أن من حصلت له مسألة وأراد أن يعرف حكمها الشرعي عليه بالعلماء وطلاب العلم في بلده ممن عرف عنهم الورع والاخلاص لأنهم أعلم بحاله والظروف المحيطة به ويتحاوران فيما بينهما ليحيط المفتي بكامل المسألة بعدها يعطيه الجواب فيكون موفقاً بالجواب بنسبة كبيرة بما يتناسب مع حال المستفتي وروح الشريعة ومقاصدها ..

خاتمة :

والذي أراه مناسباً لضبط فوضى الفتوى ولتكون أكثر ضبطاً أن يكون في كل بلدة مركز بسيط يحوي عدداً من طلاب العلم الشرعي وعدداً من المختصين في مجالات متعددة كالطب والاقتصاد والقانون وغيره، أو عدد من المراكز حسب حجم المدينة أو البلدة وألا تخلو بلدة وإن كانت صغيرة من هكذا مركز. وصحيح أن هناك مجامع فقهية متعددة ومراكز لكن على مستوى عالمي أو إقليمي أو على مستوى الدولة وتخصصها فتاوى النوازل الجديدة المستحدثة لكن الذي أقصده مراكز صغيرة على مستوى البلديات لتلبية مسائل الناس التي يتعرضون لها في حياتهم اليومية ولا نقصد بالمراكز مراكز فاخرة وأبنية عملاقة وموظفين كثير، وروتيناً إدارياً، لكن مركزاً مبسطاً من طلاب علم المنطقة من أحب المشاركة ومن

يُجد في نفسه أهلاً وقبولاً عند الناس بالإضافة لارتباطهم مع مختصين في حال الحاجة لخبرتهم أو حتى أصحاب مهنة لأن كثير من مسائل المعاملات يرجع فيها لعرف الاختصاص في الفتوى.

التمويل بالمشاركة - الخصائص ومزايا التطبيق

د. هند المتولي إبراهيم إبراهيم

دكتورة في الاقتصاد - كلية الدراسات الإفريقية العليا - جامعة القاهرة

الحلقة (٣ / ٢)

إن الفقه الإسلامي زاخر بالعديد من صيغ الاستثمار المتنوعة، والتي تلبى كافة رغبات البشر، وتعد المشاركة من أساليب الاستثمار المتميزة في الفقه الإسلامي، حيث تلائم طبيعة المصارف الإسلامية، ويمكن استخدامها لتمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وسوف يتم التعرض لصيغة التمويل بالمشاركة والتي تعتبر من أهم صيغ الاستثمار في المصارف الإسلامية من خلال أربعة محاور: المحور الأول: مفهوم الشركة في الفقه الإسلامي ومشروعيتها وأنواعها، المحور الثاني: شركة العنان ومشروعيتها وأركانها وشروطها، المحور الثالث: التمويل بالمشاركة وأشكال المشاركات، المحور الرابع: خصائص وإجراءات التمويل بالمشاركة - ومزايا تطبيقه.

المحور الثالث: التمويل بالمشاركة وأشكال المشاركات

أولاً: مفهوم التمويل بالمشاركة

نجد أن مفهوم التمويل بالمشاركة ينقسم إلى شقين الأول: هو التمويل، والثاني: هو المشاركة.

التمويل لغة: من المال تقول تمويل فلان أي صار ذا مال⁽¹⁾.

التمويل اصطلاحاً: "هو عملية تقديم الأموال أو الحصول عليها من الجهات المختلفة (مؤسسات تمويل أم شركات أم أفراد) بغرض الاستفادة من هذه الأموال استهلاكياً أو استثمارها في المشاريع الإنتاجية"⁽²⁾.

أما الشركة لغة فقد تم تعريفها في المبحث الأول من هذا الفصل.

وهناك عدة تعريفات للتمويل بالمشاركة:

فقد عرفه البعض على أنه "من أهم صيغ استثمار الأموال التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تقوم على فكرة تأسيس شركة بين المصرف الإسلامي وأحد رجال الأعمال، لتعمل في

(1) ابن منظور، لسان العرب، الجزء ٤٨، دار المعارف، القاهرة - ج.م.ع، د. ت، د. ط، ص ٤٣٠٠.

(2) قتيبة عبدالرحمن العاني، التمويل ووظائفه في البنوك الإسلامية والتجارية دراسة مقارنة، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م، ط ١، ص ٥٣.

أحد المشروعات سواء أكانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية أو غيرها، على أن يشترك كل من المصرف ورجل الأعمال في رأس المال والإدارة والربح والخسارة"⁽¹⁾.

بينما يرى آخر أن التمويل بالمشاركة يشير إلى "قيام المصرف* بتقديم حصة من إجمالي التمويل اللازم لتنفيذ صفقة أو مشروع، على أن يقدم الشريك الآخر (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكتملة، بالإضافة إلى قيام الأخير في الغالب بإدارة عملية المشاركة، فتكون حصته مشتملة على حصة في المال بالإضافة إلى حصة العمل والخبرة والإدارة، ويتفق المصرف مع شريكه طالب التمويل على توزيع الأرباح المتوقعة بينهما على أساس حصول المصرف على حصة مقابل تمويله، وحصول الشريك على حصة مقابل تمويله وعمله وإدارته للعملية، أو يتم التوزيع على أساس تحديد حصة الشريك مقابل الإدارة فتخصص من الأرباح أولاً، ثم يوزع الباقي بين الطرفين حسب نسبة حصة كل منهما في التمويل، أما في حالة الخسارة يتحمل كل طرف نصيبه منها حسب حصته في التمويل، ويكون الشريك قد بذل جهده في الإدارة دون حصوله على مقابل لعدم وجود أرباح"⁽²⁾.

أيضاً يعرف البعض التمويل بالمشاركة على أنه "أسلوب تمويلي يقوم على أساس تقديم المصرف الإسلامي التمويل الذي يطلبه المتعامل معه، وذلك دون تقاضي فائدة ثابتة (ربا) كما هو الحال في التمويل المصرفي الربوي، وإنما يشارك المصرف في الناتج المحتمل ربحاً أو خسارة، وفي ضوء قواعد وأسس توزيع متفق عليها في بداية التعاقد، وهذه الأسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية"⁽³⁾.

وهناك من يرى أن التمويل بالمشاركة في رأس المال هو "البديل للقرض الربوي وفيه يسهم الممول في أرباح وخسائر المشروع المستفيد من التمويل، ويتم توزيع المددود على الاستثمار الكلي توزيعاً عادلاً بين الممول وصاحب المشروع، ويحمل الممول نصيباً من مخاطر الاستثمار بدلاً من تحميل رب العمل عبء المخاطر كلها، هذا التمويل لا يعطي لصاحبه امتيازاً على أصول الشركة عند عدم السداد فيكون كالشركة

(1) حسين حسين شحاتة، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، دار النشر للجامعات، القاهرة، ٢٠٠٩م، ط١، ص٦٦.

* البعض يسمي المؤسسة المصرفية (البنك)، وآخرون يسمونها (المصرف) وهي الترجمة العربية لكلمة (البنك) الإنجليزية.

(2) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٨٠.

(3) عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ٦.

لا كالقرض، وهذا يجعل الممولين أكثر اهتماماً عند تقويم احتمالات نجاح المشروع، وأكثر حذراً عند منح التمويل" (1).

وهناك من عرفه على إنه: "تقديم المصرف والعميل المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو شركة أو مساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممتلكاً حصة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ومستحقاً لنصيبه من الأرباح، وتقسم الخسارة على قدر حصة كل شريك في رأس المال" (2).

وهناك تعريف آخر للتمويل بالمشاركة " مساهمة البنك في رأس مال المشروع، مما يترتب عليه أن يصبح البنك شريكاً في كل ما يترتب عليه من ربح أو خسارة بالنسبة المتفق عليها" (3).

وهناك من عرف التمويل بالمشاركة كالتالي: " هي صيغة يتم بموجبها تجميع الفوائض المالية للأفراد والمؤسسات من أجل تكوين رساميل صغيرة أو متوسطة أو كبيرة تمثل قوة اقتصادية معتبرة تسهم في تكوين الاستثمارات الجديدة أو توسيع المشاريع القائمة وتجديدها، وتتطلب عقود الاستثمار مساهمة العمال في رأس المال إلي جانب عملهم وخبرتهم في حين تقتصر مساهمة الطرف الثاني على تمويل الجزء الباقي من رأس المال على أساس المشاركة في الناتج المحتمل سواء كان ربحاً أو خسارة. وتقوم المشاركة على قاعدتين مهمتين: أن يكون الربح مشاعاً غير محدد غنماً بغرم، فيحرم العائد الثابت دون مراعاة لنتيجة الأعمال، وأن يكون رأس المال معرضاً للمشاركة في الخسارة، ولا يجوز ضمانه، فإذا ضمن أصبح لا يستحق ربحاً ويعفي من الخسارة" (4).

تستنتج الباحثة من التعريفات السابقة ما يلي:

إن التمويل بالمشاركة هو أداة من أدوات التمويل الإسلامي، تستخدم لتمويل مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة أياً كان نوعها تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية، وفيها يقدم المصرف الإسلامي حصة من إجمالي التمويل، ويقدم العميل (طالب التمويل من المصرف) الحصة المكتملة، وقد

(1) محمد عمر شابر، نحو نظام نقدي عادل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٠م، ط ٢، ص ٩٢.

(2) صادق راشد الشمري، أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار البازوري، الأردن، ٢٠١١م، ط ١، ص ٢٩٢.

(3) الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس (المجلد الأول)، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م، ط ١، ص ١٩٤.

(4) نصبه مسعودة، بحث بعنوان "الفعالية الاقتصادية لنظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي"، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي - جامعة الأزهر، العدد ٣٩ - الجزء الأول، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م، ص ٥٣ - ٥٤.

تتساوى أو تتفاوت نسبة الحصص، على أن يتشارك الشريكان (المصرف، العميل) في الناتج المتوقع الحصول عليه للمشروع ربحاً كان أو خسارة وفقاً لقاعدة الغنم بالغرم*، وقد يتشارك الشريكان في إدارة المشروع حيث إن المصرف قد يتدخل في الإدارة للمتابعة والاطمئنان، لكن في الغالب يقوم العميل بإدارة عملية المشاركة، وفي هذه الحالة يضاف إلى حصته من الأرباح حصة أخرى مقابل عمله وإدارته للمشروع، ويتم الاتفاق بينهما على أسس وقواعد توزيع الأرباح عند بداية التعاقد، أما في حالة الخسارة يتحمل كل شريك نصيبه منها حسب حصته في التمويل، والشريك الذي يقوم بالإدارة لا يحصل على مقابل جهده وعمله لعدم وجود أرباح.

ويعتبر التمويل بالمشاركة البديل الشرعي عن القرض الربوي (التمويل بالفائدة) ولكنه لا يشترط فائدة ثابتة كما في القرض، بالإضافة إلى أن الممول (المصرف الإسلامي) يتحمل مع العميل (طالب التمويل) مخاطر الاستثمار عكس التمويل بالفائدة الذي يتحمل فيه العميل وحده المخاطر في حالة حدوث الخسارة، في حين أن المصرف التقليدي يضمن أصل القرض مضافاً إليه الفائدة المحددة مسبقاً.

ثانياً: أشكال المشاركات

تتعدد وتنوع أشكال التمويل بالمشاركة وفقاً لاختلاف معيار التقسيم. تنقسم عمليات التمويل بالمشاركة من حيث النشاط الاقتصادي الذي تقوم المصارف بتمويله إلى: تمويل الأنشطة الصناعية، وتمويل الأنشطة الزراعية، وتمويل الأنشطة التجارية، وتمويل الأنشطة الخدمية... الخ(1).

كما تنقسم عمليات التمويل بالمشاركة وفقاً لطبيعة الأصول الممولة إلى(2): المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية.

* قاعدة الغنم بالغرم: الغنم بالشيء هو الفوز به، الغرم هو الدين أو أداء شيء يلزم به -

- والغنم بالغرم يعنى تحميل الفرد من الأعباء والواجبات بقدر ما يأخذ من الميزات والحقوق بحيث تتعادل كفتا الميزان في الواجبات والحقوق، فلا تنقل إحداها على حساب الأخرى.(سيد الهواري، موسوعة الاستثمار، الموسوعة العلمية والعملية، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ٢٠٦).

(1) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(2) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ١٦.

كما تنقسم وفقاً لغرض ومجال التمويل على سبيل المثال إلى: المشاركة في الاستيراد، والمشاركة في التصدير، والمشاركة في المقاولات(1).

وتنقسم أيضاً من حيث الأجل الزمني للمشاركة إلى(2): مشاركة قصيرة الأجل (في صفقة واحدة)، مشاركة متوسطة الأجل (لأكثر من سنة حتى ثلاث سنوات)، ومشاركة طويلة الأجل (أكثر من ثلاث سنوات).

كما تنقسم من حيث التكييف القانوني الوضعي إلى(3):

١. شركات الأشخاص: التي تقوم على شخصية الشركاء والثقة المتبادلة بينهم بغض النظر عن المال الذي يقدمه كل شريك وهي تشمل شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة.

٢. شركات الأموال: التي تعتمد على عنصر المال بغض النظر عن شخصية الشريك وتشمل شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

وتنقسم من حيث ثبات الحصص في رأس المال (استمرار ملكية البنك) إلى مشاركة ثابتة، مشاركة متناقصة (منتهية بالتمليك)(4).

وقد يتم الجمع بين أكثر من شكل من أشكال المشاركات بالنظر إليها من أكثر من منظور، وسوف يتم التعرض لبعض أنواع من هذه المشاركات بالتفصيل.

إن من أكثر التقسيمات شيوعاً في المصارف الإسلامية ذلك التقسيم الذي يعتمد على مدى استمرار ملكية العميل، وأجل المشاركة، وطريقة استرداد التمويل(5). وبالنظر إلى المشاركات من حيث ثبات الحصص في رأس المال أو استمرار ملكية البنك نجد أن هناك نوعين من المشاركات:

١ - المشاركة الثابتة:

وفيها يقوم المصرف بالمساهمة في تمويل جزء من رأسمال مشروع معين، سواء كان هذا المشروع قائماً بالفعل أم سوف ينشأ، ويترتب على ذلك أن يكون المصرف شريكاً في ملكية هذا المشروع، سواء بنسب

(1) راجع: المرجع السابق، ص ١٦.

(2) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٦٨.

(3) راجع: محمد عبد الحميد الفقى، مرجع سابق، ص ٢٠٥.

(4) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٦٨.

(5) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٤.

متساوية أو مختلفة عن الشريك أو الشركاء الآخرين، ويكون شريكاً في كل ما ينتج عنه من ربح أو خسارة بالنسب التي يتم الاتفاق عليها، وحسب القواعد الحاكمة لشروط المشاركة، ويكون له الحق في المشاركة في إدارة المشروع والإشراف عليه⁽¹⁾.

ويتميز هذا النوع من المشاركات أن لكل طرف من الأطراف حصة ثابتة في المشروع إلى حين انتهاء مدة المشروع المحددة في العقد⁽²⁾.

وينقسم هذا النوع من المشاركات إلى:

أ - مشاركة ثابتة مستمرة:

وفيها يظل المصرف شريكاً في المشروع طوال فترة وجوده، دون تحديد أجل معين لانتهاء المشروع⁽³⁾، ومن أمثلتها: مشاركة المصرف لعملائه في استيراد الأصول الثابتة أو مستلزمات الإنتاج أو الخدمات للمشروعات تحت التأسيس أو التوسعات في مشروعات قائمة لإنشاء وحدات جديدة، وفيها يتم الاتفاق بين الطرفين على توزيع العائد والإدارة وغير ذلك، ومنها أيضاً أن يلجأ المصرف إلى شراء أسهم شركات قائمة أو المساهمة في رأس مال مشروعات معينة، وتستمر لأكثر من فترة مالية (متوسطة أو طويلة الأجل)، ويتم توزيع الأرباح والخسائر في نهاية كل سنة مالية، وينصح الخبراء أن تكون هذه المشاركات محدودة في مجال الاستثمار المصرفي؛ نظراً لما تؤديه من تجميد جزء من أموال المصرف المتاحة للاستثمار فترة طويلة⁽⁴⁾.

ب - مشاركة ثابتة موقوتة:

هي مشاركة ثابتة في ملكية المشروع لكنها موقوتة بمدة معينة تنتهي بعدها المشاركة - حسب ما يتفق عليه الشركاء - ومن أمثلتها: مشاركة المصرف مع أحد عملائه في تمويل صفقة معينة كاشتراك المصرف مع أحد المقاولين في تنفيذ عطاء معين أو مشاركة أحد التجار في استيراد بضاعة معينة من خلال

(1) راجع: محمد البتاجي، المصارف الإسلامية النظرية - التطبيق - التحديات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م، ط ١، ص ٤٦

(2) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٦٩

(3) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٨١

(4) راجع: محمد صلاح محمد الصاوي، مرجع سابق، ص ٦١٧.

المشاركة في قيمة الاعتماد المستندي حيث تكون قيمة الاعتماد مشاركة بين المصرف والعميل، وتنتهي الشراكة بانتهاء الصفقة، واحتساب حصة كل طرف من الأرباح⁽¹⁾.

وهذا النوع يناسب المجالات التي يمكن التعامل فيها مع مختلف فئات القطاع التجاري من أفراد أو شركات، ويمكن للمصرف توزيع عملياته على مختلف القطاعات وشتى المجالات لتوزيع المخاطر، ويمكن للمصرف أن يقارن بين النتائج التي يحققها كل من العملاء حتى يمكنه تصنيف المتعاملين معه، والتعرف على مدى كفاءتهم وأمانتهم حتى يتمكن من دقة اختيار عملائه في المستقبل⁽²⁾.

٢ – المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك :

هي المشاركة التي يحق فيها للشريك أن يحل محل المصرف في ملكية المشروع إما دفعة واحدة أو على دفعات حسب الشروط المتفق عليها وطبيعة العملية⁽³⁾، ويمكن للشريك أن يسدد للمصرف قيمة مساهمته في المشروع موضوع المشاركة من العائد الذي يؤول إليه أو من أي موارد خارجية أخرى، وعند انتهاء عملية السداد يخرج المصرف من المشروع، ويتملك الشريك المشروع⁽⁴⁾، مع مراعاة انه يجب عدم تعهد الشريك بشراء حصة الآخر بمثل قيمة الحصة عند إنشاء الشركة (القيمة الاسمية)، لما في ذلك من ضمان الشريك لحصة شريكه، بل ينبغي أن يتم تحديد بيع الحصة بالقيمة السوقية يوم البيع⁽⁵⁾. وتسمى مشاركة متناقصة من وجهة نظر المصرف؛ حيث إن مشاركته تتناقص كلما استرد جزءاً من تمويله، وتسمى منتهية بالتمليك من وجهة نظر الشريك لأنه سوف يمتلك المشروع بعد سداد قيمة حصة المصرف في المشروع⁽⁶⁾، وبعد أن يقوم الشريك بشراء حصة المصرف يتم التخارج بينهما بعد انتهاء مدة المشاركة المتفق عليها في العقد⁽⁷⁾، وتتم المحاسبة في المشروع الممول من المصرف بصورة دورية⁽⁸⁾.

(1) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(2) راجع: محمد صلاح محمد الصاوي، مرجع سابق، ص ٦١٨.

(3) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ١٨.

(4) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٦.

(5) راجع: أشرف محمد دوابه، الاستثمار في الإسلام، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(6) راجع: محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(7) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٠.

(8) راجع: صادق راشد الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ١٣٧.

" وقد أجاز مؤتمر المصارف الإسلامية الأول المنعقد بدبي عام ١٩٧٩م جواز المشاركة المنتهية بالتملك، كما أجاز الحق لأي من الشريكين أن يبيع حصته لطرف ثالث غير الشريك الأصلي"⁽¹⁾، وربما يميل إلى هذا النوع كثير من طالبي التمويل؛ ممن لا يرغبون في استمرار المشاركة مع المصرف⁽²⁾، كما أن المصرف قد لا يريد أن يستمر في المشاركة؛ لأن قصده استثمار أمواله وأموال المودعين وسرعة تدويرها⁽³⁾.

الصور التي يمكن أن تأخذها المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

الصورة الأولى: وفيها يتفق المصرف مع الشريك أن يكون إحلال هذا الشريك محل المصرف بعقد مستقل يتم بعد إتمام عقد المشاركة، بحيث يكون للشريكين حرية كاملة في التصرف ببيع حصته لشريكه أو لغيره⁽⁴⁾.

الصورة الثانية⁽⁵⁾: وفيها يتفق المصرف مع الشريك على أساس حصول المصرف على حصة نسبية من صافي الدخل المتحقق فعلاً، مع حق المصرف في الحصول على جزء من الإيراد المتحقق فعلاً يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل.

أي يتم تقسيم الدخل إلى ثلاثة أقسام:

- حصة للمصرف كعائد للتمويل.
- حصة للشريك كعائد لتمويله وعمله.
- حصة ثالثة لسداد تمويل البنك.

الصورة الثالثة: وفيها يتم تحديد نصيب كل شريك في شكل حصص أو أسهم لكل منهما قيمة معينة، ويمثل مجموعها إجمالي قيمة المشروع أو العملية، وللشريك - إن شاء - أن يقتنى من هذه الأسهم المملوكة للمصرف عدداً معيناً كل سنة، بحيث تتناقص أسهم المصرف بمقدار الزيادة في أسهم الشريك، حتى يمتلك الشريك كامل الأسهم، وتصبح ملكيته كاملة للمشروع⁽⁶⁾.

(1) محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص ١٨٣.

(2) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ١٩.

(3) راجع: محمد عبد الحميد الفقي، مرجع سابق، ص ٢١٠.

(4) راجع: الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الخامس - المجلد الأول، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ط ١، ص ٣٢٦.

(5) راجع: عبد الحميد الغزالي، التمويل بالمشاركة، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢٠.

(6) راجع: المرجع السابق، ص ٢٠.

من أمثلة المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك) :

١ - المشاركة في بعض الأصول الرأسمالية ذات الإيراد مثل تمويل المصرف جزءاً من قيمة سيارة أو طائرة أو أصل ثابت (1).

٢ - المشاركة في تمويل بناء عقار لأجل التأجير، وفيها يقوم المصرف بتمويل بناء وحدات سكنية على قطعة أرض، ويقدم المصرف المال، ويقدم الطرف الآخر الأرض، ويوزع العائد بينهما بنسبة قيمة التمويل إلى قيمة الأرض، ويقوم الشريك بشراء حصة المصرف في البناية حسب الاتفاق بينهما (2).

٣ - مشاركة المصرف لإحدى الشركات في تمويل وحدة كاملة لتصنيع نوع معين من السلع، ويتم الاتفاق بينهما على تقسيم الربح بينهما مع تجنيب جزء من الدخل يحتفظ به لتسديد ثمن هذه الوحدة، وفي النهاية تنفرد الشركة بملكية هذه الوحدة (3).

صور أخرى من صور المشاركات :

المشاركة المتغيرة :

وفيها يتم تمويل العميل بدفعات نقدية حسب احتياجه، ويتم أخذ حصة من الأرباح الفعلية في نهاية العام، وتعتبر هذه المشاركة البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين في المصارف التقليدية، حيث تحتاج الكثير من الشركات إلى سيولة نقدية لتمويل النشاط الجاري من شراء مواد خام ومستلزمات التشغيل ودفع رواتب العاملين، لهذا يناسب هذا النوع من المشاركات تمويل رأس المال العامل، والذي يعتبر من أهم أسباب لجوء الشركات الصناعية والتجارية إلى المصارف التقليدية. وسميت هذه المشاركة متغيرة نظراً لتغير قيمة السيولة النقدية التي يوفرها المصرف للعميل (4).

(1) راجع: حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص ٧٤.

(2) راجع: المرجع السابق، ص ٧٤.

(3) راجع: محمد صلاح محمد الصاوي، مرجع سابق، ص ٦١٩.

(4) راجع: محمد البلتاجي، مرجع سابق، ص ١٨٦ - ١٨٩.

المساهمات المتناقصة:

هي تشابه أسلوب التمويل بالمشاركة المتناقصة، لكنها تختلف عنها في أن فترة تواجد المصرف تكون أكثر دواماً منه في حالة المشاركة المتناقصة، لهذا فهي تناسب تمويل المشروعات الاستثمارية طويلة ومتوسطة الأجل (1).

(1) راجع: عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، مرجع سابق، ص ١٧٧.

الاستصناع والاستصناع الموازي

د. أحمد ابراهيم محمد ابراهيم

مستشار شرعي وقانوني بالمملكة العربية السعودية

الحلقة (٢/٢)

مما لا شك فيه أن الإسلام قد أولى عناية كبيرة وعناية خاصة بالصناعة في كل وقت وفي كل زمن، فقد كان العرب وغيرهم من الأمم تنظر للصناعات وللحرف نظرة بها نوع من التقليل والخط من قيمتها، وعلى إثر ذلك نزلت الآيات البيّنات التي تدل على أهمية الصناعات في حياة الأمم، والسبب في ذلك هو ما قد قرنه الله سبحانه وتعالى بها، حيث قرن سبحانه الحديد مع القرآن، فقال تعالى: لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ (الحديد: ٢٥).

المبحث الثالث - انتهاء عقد الاستصناع وتجارب تطبيق صيغة الاستصناع الموازي في بعض الدول

العربية ومدى إمكانية توظيفها في المشاريع التنموية

نعرض في هذا المبحث لانتهاء عقد الاستصناع في مطلب أول، ثم نختم المبحث ببيان تجارب تطبيق صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي وبيان مدى إمكانية توظيفها في المشاريع التنموية في مطلب ثانٍ على النحو التالي:

المطلب الأول: انتهاء عقد الاستصناع

ينتهي عقد الاستصناع بما تنتهي به جميع عقود المعاوضات التي ترتب عوض من قبل العاقدين من وفاء المتعاقدين بالتزامات المتبادلة التي يوجبها العقد وهي:

أولاً: من جهة الصانع¹:

١ . إتمام صنع المادة الخام وكذا القيام بتشكيلها وفقاً للمواصفات التي تم الاتفاق عليها.

٢ . كذلك تسليم المطلوب صنعه للمستصنع.

¹ عقد الاستصناع دراسة فقهية، سلمى بنت محمد بن صالح

المصدر مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ع ٤٥، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٤، ص ٦٤٠

٣ . استلام الثمن المتفق عليه بينهما .

ثانياً: من جهة المصنّع¹:

١ . تقديم المواصفات المطلوبة للمصنّع وللصانع وقت التعاقد .

٢ . كذلك استلام المطلوب صنعته .

٣ . وأيضاً القيام بدفع الثمن المتفق عليه للصانع .

والسؤال الهام هنا هو: هل ينتهي عقد الاستصناع بوفاة أحد العاقدين؟

يرى جمهور الأحناف²، أن عقد الاستصناع ينتهي على كل حال بوفاة الصانع، ودليلهم في ذلك هو

القياس على عقد الإجارة ومن الممكن أن يرد على ذلك من وجهين:

الأول: أن بطلان الإجارة بموت المستأجر مسألة ليست متفقاً عليها بل هي خلافية حيث ذهب معظم

الفقهاء إلى أن الإجارة لا تبطل بموت العاقدين ولا بموت أحدهما³.

الثاني: إن هذا قياس مع الفارق ذلك لأن المعقود عليه في الإجارة هو العمل فقط، بينما المعقود عليه في

الاستصناع هو العين والعمل معاً، وحتى الحنفية أثبتوا للاستصناع أحكاماً لا توجد بالإجارة، مثل خيار

الرؤية وعدم اللزوم ونحوهما .

وعلى ذلك فالقول بعدم انتهاء عقد الاستصناع بموت أحد العاقدين أو موتهما هو الرأي الراجح الراجح

خاصة في هذا العصر والذي قد أصبح فيه للمصانع والشركات شخصية معنوية دائمة ومستمرة ببقاء

الشركة أو المصنّع، كما أن الأشخاص بذواتهم ليس لهم أثر في شخصية الشركة وعلى كل فيستثنى من

ذلك ما لو كان الصانع فرداً أو شخصية لها اعتبار في العقد سواء كان ذلك من حيث خبرته أو مهارته

فعقد الاستصناع ينتهي بموته، وأما فيما يتعلق بالمصنّع فنجد أن العقد لا ينتهي بموته، بل نجده ينتقل

لورثته .

¹ نفس المرجع السابق ونفس الصفحة.

² فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ) الناشر: دار الفكر للطباعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، ج٦،

ص٢٤٤

³ روضة الطالبين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمان الطبعة:

الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ج٥، ص٢٤٥

المطلب الثاني: تجارب تطبيق صيغة الاستصناع الموازي في بعض الدول العربية ومدى إمكانية توظيفها في المشاريع التنموية:

قبل الخوض في تجارب بعض الدول في اعتماد صيغة الاستصناع الموازي نعرض لأهم أنواع الاستصناع من حيث الجملة كمدخل مبين وموضع لهذه الصيغ:
أنواع الاستصناع:

أولاً: الاستصناع المصرفي: وهذا النوع له صورتان: الأولى: الاستصناع: ومعناه أن يكون المصرف هو الصانع، وهو ما يمكنه من تخصيص جزء من موارده المالية من أجل القيام بأعمال الصناعة والمقاولات من خلال إدارات متخصصة توظفها الإدارة العليا للمصرف وإدارته التنفيذية¹.
والصورة الثانية: الاستصناع الموازي: وقد استخدمت المصارف الإسلامية صيغة جديدة لعقد الاستصناع وهي الاستصناع الموازي، ووفقاً لهذا الأسلوب يقوم المصرف بتمويل مشروع معين تمويلاً كاملاً بوساطة التعاقد مع المستنصع وهو طالب الصناعة على تسليمه المشروع كاملاً بمبلغ محدد ومواصفات محددة وفي تاريخ معين، ومن ثم يقوم المصرف بالتعاقد مع مقاول أو أكثر لتنفيذ المشروع حسب المواصفات المحددة، ويمثل الفرق بين ما يدفعه المصرف وما يسجله على حساب المستنصع الربح الذي يؤول إلى المصرف².

وعلاقة العميل مع المصرف تكون مباشرة ولا علاقة له مع الأشخاص المنفذين، وليس هناك بينهما التزامات واتفاقات، فالمنفذ هو الصانع الملتزم قانوناً أمام المصرف وليس العميل في هذا العقد³.

ثانياً: الاستصناع العقاري: يتمثل الاستصناع العقاري في قيام المستنصع بالتعاقد مع الصانع بتنفيذ المشاريع العقارية والتي تعتمد أساساً على أنشطة المقاولات مثل إنشاء المباني بمختلف الأنواع وتنفيذ مشاريع البنية التحتية، وقد يأخذ هذا النوع من العقود صورة الاستصناع الموازي.

ثالثاً: الاستصناع الصناعي: يطبق هذا النوع من عقود الاستصناع في تمويل الأنشطة الصناعية بمختلف أنواعها، وذلك لقيام الصانع بتنفيذ عقود لاستصناع بعض المنتجات الصناعية، ويمكن تنفيذ تلك العقود

¹ العوامل المؤثرة على تقدم صيغة التمويل بالاستصناع في المصارف التجارية الليبية، أبو راوي قيقب، وأحمد التواقي، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ٢٠١٥، ص ٢٥.

² أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، بن إبراهيم الغالب، دار الفوائس للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ٧٤.

³ المصارف الإسلامية، النظريات والتطبيقات، عبد اللطيف حمزة المصري، دار السفير للطباعة والنشر، بنغازي، ٢٠١١، ص ٦٧.

باتباع صورة الاستصناع الموازي في حالة عدم قدرة الصانع على تنفيذ العقد بمفرده، فيلجأ الصانع إلى أن ينشئ عقداً ثانياً لغرض تنفيذ التزامه في العقد الأول¹.

ثانياً: تجارب الدول في استخدامها للاستصناع الموازي:

١- تجربة شركة الراجحي المصرفية للاستثمار: من أهم عقود الاستصناع الذي أبرمته مؤسسة الراجحي العقد الذي وقعته مع وزارة التربية السعودية عام ١٩٩٣ لبناء ٤٠٠ مدرسة موزعة على جميع أنحاء المملكة السعودية بقيمة ٣.٢ مليار سعودي، من خلال عقد استصناع بقيمة ٤٠ قسطاً متساوياً على أن تتولى شركة الراجحي بالتوقيع على ٥٦ عقد مقاوله من الباطن (استصناع موازي) لإنجاز هذه المشاريع ومع نهاية عام ٢٠٠٢ انجز العقد بالكامل باستثناء مدرسة واحدة بقت تحت الإنجاز².

٢- تجربة بنك قطر الإسلامي: يعتبر بنك قطر الإسلامي أكبر البنوك في دولة قطر فغي التمويل العقاري وذلك بتميزه في إنشاء دائرة عقارية هندسية كاملة تحتوي على جميع التخصصات التي تتعلق بالمقاولات، وبالتالي القيام بالأعمال التي تتعلق بإعداد المستندات والوثائق الخاصة بالمناقصات ودراسة العروض والإعلان عنها ومن ثم متابعة مراحل الإنجاز الخاصة بالمشروعات، وكان لوجود هذه الدائرة العقارية المتخصصة دور كبير هام في التميز في الميدان العقاري الأمر الذي قد أدى إلى استحواذ بنك قطر الإسلامي على النسبة الأعلى في تمويل الأبراج التي تم إنشاؤها في قطر.

٣- تجربة بعض المصارف السودانية: نظراً لأن القطاع الزراعي يمثل العمود الفقري لاقتصاد السودان، فقد أخذت المصارف الإسلامية السودانية على عاتقها تمويل احتياجاتها القطاع الزراعي بشتى صيغ التمويل الإسلامية وخصوصاً صيغة الاستصناع، وقد بدا كذلك التوجه إلى تطوير صيغ التمويل الإسلامية ومن بينها صيغة الاستصناع، وعليه فقد اتبعت المصارف الإسلامية السودانية اسلوبين لاستخدام صيغة الاستصناع، وهذين الأسلوبين يتمثلان في الآتي:

¹ أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، صادق راشد الشمري، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١، ص ٢٦٥.

² معوقات تطبيق صيغة الاستصناع، أحمد بلقاسم التواتي، الموازي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، منطقة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، ١٣٤، ٢٠٢١، ص ٨٧-٩١.

– الأسلوب الأول: قيام بعض المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية السودانية بالتنفيذ المباشر لما يطلبه العميل (الاستصناع) وذلك من خلال امتلاكها لوحدات خدمية لمجالات التنمية الزراعية، مثل: وحدات التشييد والبناء وحفر الآبار.

– الأسلوب الثاني: قيام بعض المصارف والمؤسسات المالية في السودان بالتعاقد الطبي مع طالبي الصناعة على أساس الاستصناع، ثم تقوم تلك المؤسسات بالتعاقد مع مقاولين من أجل تنفيذ المشروع وذلك وفق شروط العقد الأول وهو ما يسمى بالاستصناع الموازي.

٤- تجربة المؤسسة العربية المصرفية في بريطانيا: فقد حصل مصرف المؤسسة العربية المصرفية الدولي ومقره المملكة المتحدة على جائزة أفضل هيكل تمويل إسلامي مبتكر وذلك بقيام فريق تمويل العقارات بوحدة إدارة الموجودات الإسلامية بمصرف المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي بالتعاون مع هيئة الرقابة الشرعية في البنك بتطوير صيغة الاستصناع الموازي، حيث قامت المؤسسة بإنشاء مشروع سكني في شمال إنجلترا بتكلفة قدرها ٦٠ مليون دولار، كما نجحت المؤسسة فغي خفض تكلفة تمويل المشاريع العقارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لمستويات متدنية¹.

وأخيراً: مدى إمكانية توظيف الاستصناع الموازي في المشاريع التنموية: أغلب الدول التي تستخدم صيغ التمويل الإسلامي لا تتخذ من الاستصناع الموازي من ضمن المسارات التنموية لهذه البلدان على اختلاف مواردها إلا أن التجارب المنفذة حتى وإن كانت فرصها ضئيلة ومتواضعة جداً فقد أدت أكلها وظهرت نتائجها الإيجابية بشكل ملفت وخاصة مع استخدام الأساليب التقنية الحديثة والمتطورة وإدماجها مع صيغ التمويل الإسلامي وخصوصاً الاستصناع الموازي الأمر الذي سيساعد في الإسهام في المشاريع المستهدفة مثل التنمية مثلا في بلادنا حال توفر البيئة المناسبة وهو ما يوفر سرعة في الإنجاز ودقة في الأداء لا سيما توفير الوقت والجهد والمساهمة في القضاء على البطالة.

وما قد يشجع الدول النامية منها خاصة على أن تقوم بتوظيف الاستصناع الموازي في حدود الموارد المتاحة بشكل يضمن الاستثمار التنموي الهادف والذي يعكس دور المؤسسات المصرفية لتلك الدول في هذا النوع من الاستثمار الفعال من ناحية هوامش الربح أو الاستقرار التنموي السليم من الفوائد ذات الطابع الاستغلالي، وعلى ذلك يكون بالإمكان استخدام هذه الصيغة وتجربتها والخوض فيها في بعض الدول

¹ معوقات تطبيق صيغة الاستصناع الموازي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، أحمد بلقاسم التواقي، منطقة طرابلس، مرجع سابق، ص ٨٧- ٩١.

لقلة المخاطر المحتملة ونجاح التجربة ولو بشكل نسبي، خاصة وأن الصيغة ضمن الصيغ التي تكون مستهدفة للتمويل والاستثمار للمصارف المتوجهة للتمويل الإسلامي¹.

خاتمة: في خاتمة هذا البحث في الاستصناع والاستصناع الموازي أسجل الخلاصات التالية:

فقهنا الإسلامي زاخر ومليء حقيقة بالآراء والمذاهب بما يضمن مراعاة مصالح وأحوال الناس وهو ما يؤمن لهم راحتهم وسعادتهم، وهو كذلك ما يحث على مواكبة التطور بشكل مستمر في جميع المستجدات التي ترتبط بحياة الإنسان، والتي منها بلا شك الحياة الاقتصادية.

كذلك فإن فقهاءنا قد وضحوا وبحق وبشكل مفصل جميع الأحكام التي ترتبط بعقد الاستصناع، وذلك من أجل ضمان صحة التعامل به، وكذلك من أجل سلامة النتائج التي تترتب عنه، والتي تجنب الناس المشاكل وكذا النزاعات التي في العادة ما تنشأ بسبب تعاملات مالية.

عقد الاستصناع هو عقد له القدرة على حل العديد من المشكلات خاصة المعاملات المالية الربوية التي نهى عنها الشرع الحكيم، بما يتميز من أحكام خاصة تجعله متفرداً على غيره من عقود التمويل.

النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

١. مرونة الشريعة الإسلامية وكذا صلاحيتها لكل زمن ولكل مكان فهي دائماً نبراس يسير عليه الناس ولها القدرة على تلبية احتياجاتهم بشتى السبل وبجميع الوسائل.
٢. عقد الاستصناع هو عقد شرعي كما أنه مستقل عن السلم وعن غيره، وإن كان فيه شبهة من البيع والإجارة والسلم.
٣. يراعي في عقد الاستصناع تحديد العمل والزمن والثمن وكل ما يرفع النزاع بين المتعاقدين.
٤. عقد الاستصناع يلبي الكثير من الاحتياجات المعاصرة، كما أن من الممكن أن يتم تطبيقه على جميع الصناعات المعاصرة بضوابطه الشرعية.

¹ معوقات تطبيق صيغة المضاربة في المصارف التجارية، سليمان الهادي الزطاف، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ٢٠١٥، ص ٧٠، ومعوقات تطبيق صيغة الاستصناع الموازي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، أحمد بلقاسم التواقي، منطقة طرابلس، مرجع سابق، ص ٨٧ - ٩١.

التوصيات المقترحة :

يوصي الباحث ببذل مزيد من الجهد في عمل دراسات مستقلة تتناول الاستصناع الموازي بشكل خاص باعتباره شكل حديث من أشكال وصيغ الاستصناع بشكل عام وبما يتميز به من القدرة على وضع الحلول لتفادي العديد من المشكلات الاقتصادية .

كما يقترح الباحث أن يتم عمل هذه الدراسة المصغرة التي تناولنا فيها الاستصناع والاستصناع الموازي في بحث يكون رسالة دكتوراه بحيث يتم تناول الموضوع بالوسع الذي يمكن الباحث من تناول الموضوع من جميع جوانبه، لأنه من العسير تناول كل موضوعات هذا البحث في هذه الورقات البسيطة خاصة المشكلات والمعوقات التي تتعلق بالاستصناع والاستصناع الموازي ككل .

المراجع :

– كتب السنة الصحيحة المسندة .

– الكتب اللغوية والفقهية :

- ١ . المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، للشيخ أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي . تحقيق؛ الدكتور عبد العظيم الشناوي، ط / ٢ ، دار المعارف، القاهرة، دون تاريخ
- ٢ . مختار الصحاح، للشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي . طبعة؛ ١٩٨٦م . مكتبة لبنان، بيروت
- ٣ . الفقه الإسلامي وأدلته، للدكتور وهبة الزحيلي، ط ٣٤ ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م، دار الفكر، ج ٤ ، ص ٣٩٠ .
- ٤ . تحفة الفقهاء، للشيخ علاء الدين السمرقندي . ط ١ ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية – بيروت، ج ٢ .
- ٥ . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للعلامة علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي . ط ٢ ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٥ .
- ٦ . عقد الاستصناع أو عقد المقاول في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، للدكتور كاسب بن عبد الكريم البدران، ط ٢ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م، دون بيانات مكان الطبع .

٧. موسوعة قضايا إسلامية معاصرة، للدكتور محمد الزحيلي، ط ١، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، دار المكتبي - دمشق، ج ٣.
٨. عقد الاستصناع أو عقد المقاوله في الفقه الإسلامي دراسة مقارنة، للدكتور كاسب بن عبد الكريم البدران.
٩. فتح القدير، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ) الناشر: دار الفكر الطبعة: بدون طبعة وبدون تاريخ، ج ٦.
١٠. روضة الطالبين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ) تحقيق: زهير الشاويش الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان الطبعة: الثالثة، ١٤١٢هـ / ١٩٩١م، ج ٥.
- كتب الاقتصاد الإسلامي:
١. تطبيق مبادئ النظام المصرفي الإسلامي على التمويل البالغ الصفر، راحول دومالي، وآميلا سابكاتين، دراسة لحساب المكتب الإقليمي للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البنك الدولي، ٢٠١٢م.
٢. أهمية دور البنوك الإسلامية في إتمام قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين، ياسر عبد طه الشرفا، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، جامعة فلسطين، عماد الدراسات العليا والبحث العلمي، ٥٤، ٢٠١٣.
٣. العوامل المؤثرة على تقديم صيغة التمويل بالاستصناع في المصارف التجارية الليبية، أبو راوي قبقب، وأحمد التواتي، مجلة الجامعي، النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، ٢٠١٥م.
٤. أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، بن إبراهيم الغالب، دار النفائس للنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٥. المصارف الإسلامية، النظريات والتطبيقات، عبد اللطيف حمزة المصراطي، دار السفير للطباعة والنشر، بنغازي، ٢٠١١.
٦. أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، صادق راشد الشمري، دار اليازوني العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١١م.

٧. معوقات تطبيق صيغة الاستصناع، أحمد بلقاسم التواتي، الموازي: دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية، منطقة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، جامعة المرقب، كلية الاقتصاد والتجارة، ع١٣٤، ٢٠٢١.
٨. معوقات تطبيق صيغة المضاربة في المصارف التجارية، سليمان الهادي الزطاف، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، ٢٠١٥.
٩. المعاملات المالية المصرفية، وهبة الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ٢٠٠٢م.
١٠. تمويل المشروعات الصغيرة بالاستصناع، أشرف محمد دوابه، ورقة علمية وعملية مقدمة لمركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر، فبراير ٢٠٠٤م.
١١. عقد الاستصناع دراسة فقهية، سلمى بنت محمد بن صالح، المصدر مجلة مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ع ٤٥، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠١٤.

عقد المضاربة وتطبيقاته المعاصرة

د. إبراهيم بوحمره

تعتبر المضاربة من أهم الصيغ التمويلية المطبقة في البنوك الإسلامية، وقد اتخذت أشكالاً وصوراً متعددة في التطبيقات المعاصرة من أهمها ما يسمى بالمضاربة المشتركة، وهذه المضاربة هي في الحقيقة امتداد طبيعي لصور المضاربة الثنائية التي تناولها الفقهاء على اعتبار أن أصحاب المال يقابلهم في المضاربة المعاصرة العملاء والمودعون والمستثمرون، وأن العمال والمضاربين يقابلهم أصحاب الأعمال سواء كانوا شركات أو مقاولات أو أشخاص أو رجال الأعمال من المقاولين وغيرهم،

ويقوم البنك الإسلامي بالوساطة بين هؤلاء وأولئك عن طريق استثمار أموال أصحاب رؤوس الأموال المودعة لديه، وتنميتها بوساطة التمويل بالمضاربة مع عدد من أصحاب ورجال الأعمال بهدف تحقيق الربح، وتوزيعه على المشاركين في المضاربة من أصحاب رؤوس الأموال من جهة، وأصحاب الأعمال العاملين في استثمار تلك الأموال بخبرتهم ومهارتهم من جهة ثانية، وتسمى بالمضاربة المشتركة.

المطلب الأول: المضاربة المشتركة وبيان صورها وحكمها الشرعي

أولاً: تعريف المضاربة المشتركة

المضاربة المشتركة هي امتداد للمضاربة الثنائية المعروفة عند فقهاءنا الأعلام التي يتعدد فيها أطراف عقد المضاربة سواء كانوا أصحاب أموال أو مضاربين، فما هي المضاربة المشتركة؟ وما هي صورها وما هو حكمها الشرعي؟

أورد الفقهاء المعاصرون وهيئات المجمع الفقهي عدة تعريفات للمضاربة المشتركة منها:

١ - تعريف مجمع الفقه الإسلامي: «المضاربة المشتركة: هي المضاربة التي يعهد فيها مستثمرون عديدون - معاً أو بالتعاقب- إلى شخص طبيعي أو معنوي، باستثمار أموالهم، ويُطَلَق له غالباً الاستثمار بما يراه محققاً للمصلحة، وقد يُقَيَّد بنوع خاص من الاستثمار، مع الإذن له صراحة أو ضمناً بِخَلْطِ

أموالهم بعضها ببعض، أو بماله، أو موافقته أحياناً على سحب أموالهم كلياً أو جزئياً عند الحاجة بشروط معينة» (1).

٢ - تعريف المشرع المغربي: « كل عقد يربط بين بنك أو عدة بنوك تشاركية (رب المال) تُقدّم بموجبه رأس المال نقداً أو عيناً أو هما معاً، ومقاول أو عدة مقاولين (مضارب) يقدمون عملهم قصد إنجاز مشروع معين، ويتحمل المقاول أو المقاولون المسؤولية الكاملة في تدبير المشروع، يتم اقتسام الأرباح المحققة باتفاق بين الأطراف، ويتحمل رب المال وحده الخسائر إلا في حالات الإهمال أو سوء التدبير أو الغش أو مخالفة شروط العقد من طرف المضارب» (2).

يلاحظ على كلا التعريفين أنهما يصفان الصورة الثنائية للمضاربة المشتركة التي يتعدد فيها أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، وهي شبيهة بتلك التي وصفها فقهاؤنا القدامى، فأما مجمع الفقه الإسلامي فقد وصف الصورة التعاقدية المتمثلة في وجود طرفين هما: تعدد أصحاب رؤوس الأموال وهم المستثمرون الذين يقدمون أموالهم للبنك الإسلامي ليستثمره مضاربة، وانفراد البنك الإسلامي باعتباره طرفاً ثانياً في العقد بصفته مضارباً في تلك الأموال.

وأما المشرع المغربي فقد أشار إلى تعدد أطراف عقد المضاربة، وهذه الصيغة يتعدد فيها أصحاب رؤوس الأموال (بنك أو عدة بنوك تشاركية)، والمضاربون (مقاول أو عدة مقاولين)، إلا أن كلا التعريفين أغفلا الطرف الثالث الذي يقوم بالوساطة بين أصحاب الأموال (المستثمرين) والمضاربين (المقاولين)، وهذه الصورة الثلاثية هي الصورة المطبقة حالياً في البنوك الإسلامية، وهي الصيغة التعاقدية المطوّرة للمضاربة الثنائية التي نص عليها فقهاؤنا، وهذه الصورة هي المقصودة في التطبيق المعاصر في هذا البحث، وقد نبه عليها عثمان شبير عند توصيفه للمضاربة المشتركة حيث قال: «هي الصيغة التعاقدية المطوّرة لشركة المضاربة الفردية أو الثنائية، وهي تقوم على أساس أن يعرض المصرف الإسلامي - بصفته مضارباً - على أصحاب الأموال استثمار مدخراتهم لهم، كما يعرض المصرف - باعتباره صاحب مال أو وكيلاً عن

(1) منظمة مجمع الفقه الإسلامي قرار رقم: 122 (5 / 13) الدورة السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة من 22 إلى 27

دجنبر سنة: 2001م، ينظر مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد: 13/1298.

(2) القانون البنكي المتعلق بالبنوك التشاركية المغربية، رقم 12.103، المادة: 58.

أصحاب الأموال – على أصحاب المشروعات الاستثمارية استثمار تلك الأموال، على أن توزع الأرباح حسب الاتفاق بين الأطراف الثلاثة، وتقع الخسارة على صاحب المال» (1).

ثانياً: صور المضاربة المشتركة

للمضاربة المشتركة ثلاث صور:

إحداهما: أن يكون المضارب أي صاحب العمل واحداً وأصحاب الأموال متعددين، والثانية: أن يكون صاحب المال واحداً والمضاربون متعددون.

وهاتان الصورتان للمضاربة المشتركة قد تم تطبيقهما في البنوك الإسلامية، فأما الصورة الأولى المتعلقة بانفراد المضارب وتعدد أصحاب الأموال فإنها تتم في حالة قيام البنك بنفسه باستثمار أموال أصحاب الودائع الاستثمارية للمودعين بصفته مضارباً فيها، ويتم توزيع الربح بينه وبين أصحاب الأموال المتعددين بنسب معلومة متفق عليها.

وأما الصورة الثانية المتعلقة بانفراد صاحب المال وتعدد المضاربين، فإنها تتم في حالة قيام البنك باستثمار أموال المودعين مضاربة في مشاريع متنوعة صناعية وزراعية وتجارية بوساطة مضاربين ورجال أعمال متخصصين، ويكون البنك في هذه الحالة باعتباره وكيلاً عن أصحاب الودائع الاستثمارية هو صاحب المال وممثلاً لهم بالنسبة للمضاربين ورجال الأعمال.

والصورة الثالثة للمضاربة المشتركة تتعلق بتعدد طرفي عقد المضاربة، وهذه الصورة لم يتطرق إليها الفقهاء المتقدمون فيما أعلم، لكنني عثرت على توصيفها عند القاضي الماوردي في كتابه المضاربة، حيث قال متحدثاً عن هذه الصورة: «فصل في تعدد طرفي عقد المضاربة: أن يقارض رجلان بمالهما رجلين» (2).

وفي هذه الصورة يتعدد أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون أي أصحاب الأعمال، وهي شبيهة بالصورة الثانية؛ لأن البنك يمكن أن يمثل أصحاب رؤوس الأموال المودعين لأموالهم في البنك، ويقوم باستثمارها مضاربة بإعطائها لعدد من المضاربين، فيكون البنك بالنسبة لمجموع المضاربين هو صاحب المال.

(1) المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي لمحمد عثمان شبير، ص: 342.
(2) كتاب المضاربة هو كتاب مائع للماوردي، قام بتحقيقه عبد الوهاب حواس، ص 278.

ومن المؤكد أن الصورة الثانية والثالثة هما المطبقتان في البنوك الإسلامية، لأن البنك يقوم بدور الوسيط بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، ويصبح طرفاً ثالثاً في المضاربة المشتركة، وهذه الصيغة الثلاثية الأطراف هي المعنية في التطبيق المعاصر لهذا المقال.

ثالثاً: الحكم الشرعي للمضاربة المشتركة

المضاربة المشتركة هي امتداد للمضاربة الثنائية، بل هي صيغة تعاقدية مطورة لها، والجديد في هذه المعاملة هو ظهور البنك باعتباره طرفاً ثالثاً وسيطاً فيها، وعنصرها جوهرياً بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة والمضاربين (المقاولين) أصحاب الأعمال من جهة ثانية، وأن المستثمرين في المضاربة المشتركة يقومون مقام أصحاب الأموال في المضاربة الثنائية، وأن المقاولين أي أصحاب العمل يقومون مقام المضاربين في المضاربة الثنائية.

وتبعاً لذلك فإن المضاربة المشتركة تقاس على المضاربة الثنائية وتلحق بها في جوازها ومشروعيتها، ويبقى الحكم الشرعي لدخول البنك في هذه المضاربة باعتباره وسيطاً بين المستثمرين (أصحاب الأموال)، والمقاولين (أصحاب العمل).

وقد اتفق الفقهاء المعاصرون والمجامع الفقهية وهيئات المعايير الشرعية على جواز دخول البنك في المضاربة المشتركة، واختلفوا في تحديد علاقته بين طرفي عقد المضاربة وهما: أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: اعتبر أن للبنك دوراً محورياً في المضاربة المشتركة، وجعله بمثابة المستثمر (صاحب الأموال) والمضارب (صاحب الأعمال) في نفس الوقت، وهذا ما ذهب إليه سامي حمود حيث اعتبر البنك ذا صفة مزدوجة فهو مضارب بالنسبة للمستثمرين (أصحاب الأموال)، ونزله منزلة المضارب المشترك قياساً على الأجير المشترك؛ لأنه يعمل لأشخاص متعددين من جهة، وصاحب رأس المال بالنسبة للمضاربين من جهة ثانية، وقد نص على ذلك بقوله: «وإذا كان المصرف باعتباره وسيطاً هو الشخص الجديد في نظام المضاربة المشتركة، فإن أهميته تتمثل في صفته المزدوجة التي يبدو فيها مضارباً بالنسبة للمستثمرين (وهم أصحاب الأموال) من ناحية، كما أنه يبدو كمالك المال بالنسبة للمضاربين من ناحية ثانية»⁽¹⁾.

(1) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية لسامي حمود، ص: 394.

ويبدو من كلام سامي حمود أنه يجيز ضمان العامل المضارب مطلقاً (وهو المصرف في نظره) ولو لم يتعدَّ أو يفطر، وهذا غير مُسَلَّم لاعتبارين:

أحدهما: أن ضمان العامل في المضاربة إذا لم يتعدَّ أو يتهاون لم يقل به أحد من فقهاء المذاهب المعتمدة، والفقهاء المعاصرين والجامع الفقهية وهيئات المعايير الشرعية، فكلهم على عدم جوازه باستثناء الشوكاني الذي شذ في سيل الجرار.

والثاني: أن قياس العامل المضارب على الأجير المشترك قياس مع وجود الفارق؛ لأن أحكام الأجير المشترك (كالطبيب والخباط) في الإجارة التشغيلية مختلفة عن أحكام العامل المضارب في المضاربة.

القول الثاني: اعتبر البنك مضارباً مضاربة مطلقاً في أموال المودعين، وفي هذا السياق يقول عبد الله العربي: «إن المودعين يُعتبرون- في مجموعهم لا فرادى- رب المال (صاحب المال)، والبنك (المضارب) مضاربة مطلقاً» (1).

وتصرَّف المضارب بصفة مطلقاً في المضاربة أجازها فقهاء الشافعية بشرط الاستقلال التام له في التصرف وعدم التضيق عليه من صاحب المال، وأجازها الحنفية إذا قال صاحب المال للمضارب: (اعمل برأيك) فهذه العبارة بمثابة تفويض عام للمضارب، وأجازها المالكية والحنابلة بإذن من صاحب المال، إذا لم يكن في المضاربة الثانية ضرر على المضاربة الأولى.

القول الثالث: اعتبر البنك عنصراً غير أساسي في المضاربة المشتركة لأنه ليس بالمستثمر (صاحب المال)، ولا هو بالمضارب (صاحب العمل)، وإنما يقوم فقط بدور الوساطة بين أصحاب الأموال والمضاربين مقابل أجر، وهذا ما نص عليه باقر الصدر حيث قال: «يقوم البنك بتجميع أموال هؤلاء المودعين، ويتيح لرجال الأعمال أن يراجعوه ويتفقوا معه على استثمار أي مبلغ تتوفر القرائن على إمكان استثماره بشكل ناجح، وهذه الوساطة التي يمارسها البنك تعتبر خدمة محترمة يقدمها البنك لرجال الأعمال، ومن حقه أن يطلب مكافأة عليها على أساس الجعالة» (2) «(3).

(1) المعاملات المصرفية المعاصرة ورأي الإسلام فيها لعبد الله العربي، ص: 36.
(2) الجُعْلُ والجُعَالَةُ لغة الأجر: أعطى العامل جُعْلَهُ وجُعَالَتَهُ أي أجره، ينظر أساس البلاغة للزمخشري: 1/141، واصطلاحاً: التزام عَوْض معلوم على عمل معين أو مجهول عَسُرَ عمله، كقوله من خاط ثوبي هذا قميصاً فله كذا، ينظر مغني المحتاج: 3/617.
(3) البنك اللاربيوي في الإسلام لباقر الصدر، ص: 41.

وحاصل ما ترجح لدي من خلال هذه الأقوال الثلاثة: أن البنك يضارب مضاربة مطلقة بتفويض عام من أصحاب الأموال، وقد أجازها الفقهاء القدامى، والعلة في ذلك أن البنك محترف ذو خبرة واسعة ومهارة عالية بالأسواق ورجال الأعمال ومجالات الاستثمار المربحة.

المطلب الثاني: بيان أطراف المضاربة المشتركة والتكليف الفقهي للعلاقة بين أطرافها

أولاً: بيان أطراف المضاربة المشتركة

إذا كانت المضاربة في الفقه الإسلامي تتميز بتعدد أصحاب رؤوس الأموال وتعدد أصحاب العمل المضاربين فإنها تقتصر على علاقة ثنائية بين طرف يملك رأس المال سواء كان منفرداً أو متعدداً، وطرف مضارب صاحب عمل سواء كان منفرداً أو متعدداً، أما المضاربة المشتركة فإنها تتميز بوجود ثلاثة أطراف منفصلة: وهم أصحاب رؤوس الأموال، والمضاربون العاملون في هذه الأموال، والبنك الإسلامي باعتباره وسيطاً بين هؤلاء (أصحاب الأموال) وأولئك (أصحاب العمل)، وهو الذي يتعهد باستثمار الأموال.

أما أصحاب رؤوس الأموال: فهم المودعون أموالهم في البنك الإسلامي قصد استثمارها في المضاربة، ويقابلهم في المضاربة الثنائية أصحاب الأموال سواء كانوا منفردين أو متعددين. وأما أصحاب العمل (المضاربون): فهم المقاولون الذين يتلقون رؤوس الأموال ليعملوا بها بمهاراتهم وخبراتهم في المشاريع المناسبة، ويقابلهم في المضاربة الثنائية المضاربون العمال سواء كانوا منفردين أو متعددين.

وأما الجهة الوسيطة بين أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب العمل فهي البنك الذي يتلقى الأموال من أصحابها، ويدفعها للمضاربين قصد استثمارها في مشاريع تجارية أو صناعية أو زراعية وغيرها.

ثانياً: التكليف الفقهي للعلاقة بين أطرافها (أصحاب الأموال والمضاربون والبنك الإسلامي)

غني عن البيان أن الصيغة التعاقدية للمضاربة المشتركة ما هي إلا امتداد للمضاربة الثنائية التي أوردها الفقهاء في مسألة تعدد أطراف عقد المضاربة من أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين، وأن الطارئ الجديد على هذه المعاملة في التطبيق المعاصر للمضاربة هو دخول البنك باعتباره طرفاً ثالثاً.

فماهي العلاقة بين هذه الأطراف في المضاربة المشتركة؟ وما هو تكليفها الفقهي؟

اختلف الفقهاء المعاصرون في تحديد العلاقة بين المستثمرين فيما بينهم وبين البنك من جهة، وبين المضاربين فيما بينهم وبين البنك من جهة أخرى، وقد لخص هذه العلاقة بدقة متناهية سامي حمود حيث

قال: « تكون علاقة المضارب المشترك (البنك) بالمستثمرين كعلاقة العامل في المال مع رب المال، أما علاقة المضارب المشترك (البنك) بالمضاربين، فإنها كعلاقة رب المال- بالنسبة لكل طرف منهم- دون أي اختلاف.

أما بالنسبة للمستثمرين فيما بينهم فإنهم يعتبرون شركاء في الربح الذي قد يتحصل، رغم عدم وجود أي تعاقد فيما بينهم، وأما المضاربون فإنهم مستقلون تماما- بعضهم عن بعض- سواء في العمل أو الربح أو الشروط، وهكذا يبدو أن البنك هو الشخص الجديد الذي يتطلبه تنظيم المضاربة المشتركة في إطار الاستثمار الجماعي بشكله الحديث» (1).

و اتفق الفقهاء المعاصرون على جواز تعدد أطراف المضاربة المشتركة قياسا على تعدد أطراف المضاربة الثنائية، وقد صدر قرار عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي بجواز تعدد أرباب الأموال والمضاربين جاء فيه ما يلي: « هذه المضاربة المشتركة مبنية على ما قرره الفقهاء من جواز تعدد أرباب الأموال وجواز اشتراك المضارب معهم في رأس المال، وأنها لا تخرج عن صور المضاربة المشروعة في حال الالتزام فيها بالضوابط الشرعية المقررة للمضاربة، مع مراعاة ما تتطلبه طبيعة الاشتراك فيها بما لا يخرجها عن مقتضى الشرعي» (2).

المطلب الثالث: التمويل بالمضاربة المشتركة وتكييفها الفقهي

تعد المضاربة المشتركة من الصيغ التمويلية المستجدة المطبقة في البنوك الإسلامية، فهي أداة من أنجع أدوات استثمار الأموال، وتنميتها وفق ضوابط الشريعة وأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، وتكمن أهمية المضاربة المشتركة في كونها تجمع بين المال والعمل، حيث تتيح لأصحاب رؤوس الأموال استثمار أموالهم في مشاريع اقتصادية متنوعة ومربحة، وتتيح للمضاربين والعمال ذوي الخبرات والمهارات استثمار جهودهم وطاقتهم في تلك الأموال في إطار من التكامل والتعاون بغية تحقيق الأرباح، ويقوم البنك الإسلامي بدور الوساطة بين أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين من أصحاب الأعمال.

أولاً: بيان الخطوات والإجراءات المتبعة في التمويل بالمضاربة المشتركة

إن التمويل بالمضاربة المشتركة كما تجرّيه البنوك الإسلامية يتم وفق الخطوات التالية:

(1) تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق والشريعة الإسلامية، ص: 394-395، باختصار وتصرف يسير.
(2) قرار رقم: 118 (13/ 1) صادر عن مجلس مجمع الفقه الإسلامي، المنعقد في دورته الثالثة عشرة بدولة الكويت في الفترة من 22 إلى 27 دجنبر سنة: 2001م.

- يقوم أصحاب رؤوس الأموال باعتبارهم مستثمرين بإيداع مدخراتهم بشكل فردي في البنك الإسلامي الذي يتولى عملية استثمارها في مجالات متنوعة تجارية وزراعية وصناعية وغيرها.
- يقوم البنك بخلط أموال المستثمرين مع أمواله ضمن وعاء البنك الاستثماري، ثم يقوم بصفته خبيراً في الاستثمار بدفع هذه الأموال مضاربة إلى رجال الأعمال والمقاولين وشركات المضاربة وغيرهم باعتبارهم مضاربين، ولكن بشكل منفرد مع كل مضارب على حدة، لتعيين نصيب كل واحد في رأس المال.
- يتم توزيع الأرباح في المضاربة المشتركة بشكل دوري في نهاية السنة الميلادية كما هو مقرر في المحاسبة العمومية بالنسبة للميزانية العامة للدول، والمحاسبة الخاصة بالنسبة للمقاولات والشركات، وذلك عن طريق التنضيق⁽¹⁾ الحكمي أو التقديري⁽²⁾ الجاري به العمل وفق الأصول والمعايير المحاسبية المعمول بها في البنوك الإسلامية القائمة على أساس تقويم العروض بالنقود بسعر السوق مع احتساب الديون التي يُرْتَجَى قبضها أو تحصيلها، وبعد خصم جميع المصاريف والنفقات كالمضرائب وغيرها يتم توزيع الأرباح في نهاية السنة بين المستثمرين أي أصحاب رؤوس الأموال والبنك الإسلامي والمضاربين من مقاولين وأصحاب أعمال، ويتم ذلك بحسب نصيب رأس مال كل واحد منهم، مع أخذ الزمن بعين الاعتبار الذي بقي فيه رأس المال لدى البنك الإسلامي.

ولعل من المناسب الإشارة هنا إلى التفريق بين التنضيق الحكمي المعمول به في المضاربة المشتركة كما تجريها البنوك الإسلامية، الذي يقتضي توزيع الأرباح بين أطراف المضاربة بشكل دوري؛ لأن المضاربة المشتركة في الوقت الراهن تستمر لزمن طويل، وبين التنضيق الحقيقي المعمول به في المضاربة الثنائية عند الفقهاء الذي يقتضي التصفية النهائية للمضاربة، وذلك بعودة رأس المال نقوداً كما كان؛ لأن الربح

(1) التنضيق في اللغة من نَضَّ المال إذا ظهر وتيسر، يقال: «خذ ما نَضَّ لك من دين، أي تيسر، وأهل الحجاز يسمون الدنانير والدرهم النَّضَّ والنَّاضَّ، قال أبو عبيد: وإنما يسمونه ناضاً إذا تحول عيناً بعد أن كان متاعاً»، ينظر معجم الصحاح: 3/ 1107، وفي الاصطلاح الفقهي: «يستعمل التنضيق في باب الزكاة والمضاربة، يقولون نض المال ويعنون به صيرورته نقداً بعد أن كان متاعاً، أي سلعا وبضائع» ينظر معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء لنزيه حماد، ص: 459.

(2) التنضيق الحكمي أو التقديري هو تقويم الموجودات من عروض، وديون، بقيمتها النقدية، كما لو تم فعلاً بيع العروض وتحصيل الديون، ينظر القرار رقم: 4 المتعلق بالتنضيق الحكمي الصادر عن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة المنعقدة بمكة المكرمة، من 1 إلى 10/5/2002م.

لا يتحقق في المضاربة الثنائية إلا بعد استخلاص رأس المال باعتباره الأصل الذي يستند إليه الفرع الذي هو الربح؛ لأن الفقهاء يعتبرون الربح وقاية لرأس المال .

وأما الخسارة في المضاربة المشتركة فتقع على أصحاب رؤوس الأموال -إذا لم يكن هناك تهاون أو تقصير أو تفريط من المضاربين- كل بحسب نصيبه من رأس المال مع أخذ المدة الزمنية التي استغرقها استثماره لدى البنك الإسلامي بعين الاعتبار .

هذه هي أهم الخطوات إجمالاً التي يتم بها تطبيق صيغة التمويل بالمضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية (1).

ثانياً: التكييف الفقهي للمضاربة المشتركة

مما لا شك فيه أن المضاربة المشتركة هي صيغة من الصيغ التمويلية المستجدة التي استمدت أصولها من مَعِينِ المضاربة الثنائية في الفقه الإسلامي؛ إذ إن أهم المرتكزات والأسس التي بُنِيَتْ عليها المضاربة الثنائية كرأس المال والعمل والعلم بمقدار الربح ومسألة تعدد أطراف عقد المضاربة من أصحاب رؤوس الأموال وأصحاب العمل أي المضاربين ومسألة خلط أموال المضاربة، كل هذه العناصر تُعَدُّ من أهم المقومات التي تقوم عليها المضاربة المشتركة، بيد أن هناك فوارق بين المضاربة الثنائية والمضاربة المشتركة بالنظر إلى عدة اعتبارات يأتي تفصيلها وبيان الخلاف فيها بين المضاربتين للوصول إلى تكييف شرعي سديد، ومن أهم هذه الاعتبارات ما يتعلق بمسألة تعدد أطراف عقد المضاربة، ومسألة خلط أموال المضاربة عند فقهاءنا القدامى، وسأعرض لهذه المسائل التي تناولها فقهاؤنا في المضاربة الثنائية بإيجاز، ومقارنتها مع نظيرتها في المضاربة المشتركة لدى البنوك الإسلامية للوصول إلى تكييف فقهي للمضاربة المشتركة مبني على أسس شرعية .

فأما المسألة المتعلقة بتعدد أطراف عقد المضاربة سواء كانوا أصحاب أموال أم مضاربين، وكذا مسألة خلط الأموال في المضاربة، فقد أجازها فقهاؤنا .

وهاتان المسألتان: مسألة تعدد أطراف المضاربة ومسألة خلط الأموال فيها تمثلان العمود الفقري للمضاربة المشتركة في صورتها المعاصرة، إلا أنه رغم تعدد أطراف المضاربة في الفقه الإسلامي فإنها لا تخرج عن

(1) لمزيد من التفصيل عن الخطوات المتبعة في تنفيذ التمويل بالمضاربة المشتركة يمكن الرجوع إلى المراجع التالية: القراض أو المضاربة المشتركة لأحمد الكردي، ص: 5-6، والمعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي لعثمان شبير، ص: 343، والمضاربة المشتركة من أهم صيغ التمويل المصرفي الإسلامي لمحمد الصغير، ص: 3-4.

نطاق المضاربة الثنائية التي تتسم بوجود طرفين هما: صاحب رأس المال وصاحب العمل المضارب، في حين أن المضاربة المشتركة تتميز بوجود ثلاثة أطراف هم: أصحاب رؤوس الأموال والمضاربون أصحاب الأعمال، إضافة إلى طرف جديد هو البنك الإسلامي باعتباره وسيطا بين أصحاب المال والمضاربين، وقد أجاز أغلب الفقهاء المعاصرين دخول البنك في المضاربة المشتركة، واعتبروه مضاربا مضاربة مطلقة بتفويض عام من المودعين أصحاب رؤوس الأموال حيث يقوم باستثمار الأموال مضاربة، ودفعها إلى رجال الأعمال والمقاولين قصد استثمارها في مشاريع مربحة، وتوزع الأرباح بين الأطراف الثلاثة: المودعون أصحاب الأموال والمضاربون أصحاب الأعمال والبنك الإسلامي، وأما مسألة خلط أموال أصحاب المال في المضاربة فهي تعتبر مسألة أساسية في التطبيق المعاصر للمضاربة المشتركة في البنوك الإسلامية التي تعمل على خلط أموال الودائع الاستثمارية بأموال البنك بصفة دائمة ومستمرة طويلة مدة سريان عقد المضاربة المشتركة، لأن البنك شريك في هذه الأموال، وفي نفس الوقت مضارب فيها بتفويض عام من المودعين. ومن المؤكد أن المضاربة المشتركة المطبقة في المصارف الإسلامية هي قائمة أساسا على الخلط المتواصل لأموال أصحاب الودائع الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية.

وتبعاً لذلك يترجح لدي أن التكييف الفقهي السديد للمضاربة المشتركة كما تجربها البنوك الإسلامية هو قياسها على المضاربة الثنائية في الفقه الإسلامي، وذلك نظراً إلى أن مسألتني تعدد أطراف العقد وخلط الأموال في كلتا المضاربتين تعتبران من أهم العناصر التي تتركز عليها الصيغة التمويلية للمضاربة المشتركة بل هما أساس عقد المضاربة، وأن هاتين المسألتين مبناهما على ما قرره فقهاؤنا الأعلام في المضاربة الثنائية، كما نص على ذلك قرار مجمع الفقه الإسلامي حيث جاء فيه ما يلي: «إن المضاربة المشتركة مبنية على ما قرره الفقهاء من جواز تعدد أرباب الأموال، وجواز اشتراك المضارب معهم في رأس المال، وإنها لا تخرج عن صور المضاربة المشروعة في حال الالتزام فيها بالضوابط الشرعية المقررة للمضاربة مع مراعاة ما تتطلبه طبيعة الاشتراك فيها بما لا يخرجها عن مقتضى الشرعي.

ومما تختص به المضاربة المشتركة من قضايا: أنها لا مانع فيها من خلط أموال أرباب المال بعضها ببعض أو بمال المضارب، لأن ذلك يتم برضاهم صراحة أو ضمناً، كما أنه في حالة قيام الشخص المعنوي بالمضاربة

وتنظيم الاستثمار لا يخشى الإضرار ببعضهم لِتَعَيَّن نسبة كل واحد في رأس المال، وهذا الخلط يزيد الطاقة المالية للتوسع في النشاط وزيادة الأرباح» (1).

(1) قرار مجلس مجمع الفقه الإسلامي الدولي، المنعقد في دورته الثالثة عشرة بدولة الكويت في الفترة من 22 إلى 27 ديسمبر 2001م، مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد 13 / 1301.

نماذج التسعير في المراجعة والبدائل

د. إبراهيم الحيدوسي

دكتوراه في الاقتصاد والمالية الإسلامية من جامعة الزيتونة - تونس

أد.ختام بن جديدة

أستاذ التعليم العالي بالمعهد الأعلى للمحاسبة وإدارة المؤسسات - تونس

الحلقة (٢ / ٢)

سيتم تناول الموضوع في المباحث التالية: الأول: نماذج تطبيقية للتسعير وكيفية احتساب العوائد، والثاني: النماذج المطروحة، والثالث: النموذج البديل.

٤ - نموذج معدل الربحية في تمويل البيوع الآجلة: محمد البلتاجي (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)¹:

يقوم هذا النموذج على فرضية هامة، تتمثل في اختلاف المخاطر باختلاف القطاعات الاقتصادية الممولة وباختلاف الشكل القانوني سواء كان شخصا ماديا (تاجرا أو فلاحا أو صناعيا) أو معنويا (شركات) أو أفرادا (موظفين وأجراء بصفة عامة) وبحسب حجمهم، وكذلك عناصر التكلفة بين المؤسسات المصرفية، والتي ترتبط بظروف البلد وبالبيئة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس، يقترح "البلتاجي" معدلات خاصة حسب الأشخاص والقطاعات الاقتصادية. ويشتمل المعدل على عناصر قارة في شكل نسب تقوم البنوك باحتسابها وتؤخذ في الاعتبار عند احتساب التكلفة بمناسبة ضبط الربحية.

ويقوم البنك دوريا (أسبوعيا أو شهريا) بإعداد جداول تتضمن هذه العناصر لضبط معدل التكلفة وتكون قابلة للتعديل بحسب المستجدات التي تطرأ على الصناعة والبيئة الاقتصادية والسوق.

(1) البلتاجي، محمد (1428 هـ/2007م)، نحو إيجاد معدل لاحتساب ربحية البيوع الآجلة، ندوة المؤشرات المالية البديلة عن معدل الفائدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

ملاحظات حول النموذج:

يتميز هذا النموذج بالبساطة والسهولة في التطبيق وخاصة المرونة بما أنه يقترح معدلات خاصة بكل قطاع وكل شخص وكل بنك، هذا بالإضافة إلى قابليته للتعديل. كما أن هذا النموذج يستبعد الفائدة كعنصر من عناصر التكلفة والتي يستخدمها جلّ المصارف رغم عدم اندراجها ضمن هيكل التكلفة. إلا أنه من المؤاخذات على هذا النموذج أنه غير قابل للتطبيق في جميع بيئات الأعمال وخاصة تلك التي يمثل فيها قطاع المالية الإسلامية نسبة ضعيفة مثل الحالة التونسية، لأنه يتطلب تواتر المعطيات وتوفرها بالقدر الكافي لتحديد أنظمة التكاليف الخاصة بكل منتج، وكذلك معدلات المخاطر... وهذا في رأي الباحث، يصطدم بعوائق عديدة، من ضمنها الشفافية والاستعداد للإفصاح عن المعطيات الداخلية، بحجة المنافسة.

كما يتضح من خلال هذا العرض أن النموذج قد أهمل متغيراً أساسياً وهو مخاطر تقلب العائد الذي يرتبط خاصة بعامل الأجل سواء كانت مرابحة أو إجارة. وحيث أن هذا النوع من المخاطر يتطلب معالجة خاصة، بغاية تجنب الوقوع في استسهال الاعتماد على الفائدة كمؤشر يُستأنس به.

٥- نظرية تسعير الأصول المحكّمة: (2010) Capital Asset Pricing Model¹ (CAPM)

كانت الحاجة ملحةً لطرح بديل إسلامي يتلاءم مع خصوصية المنتج وحجم السوق التي توفّر معطيات كافية وبنسق معقول يضمن تواتر المعلومة وتضافرها ومصداقيتها، وهي من الشروط اللازمة لنجاح المؤشر وقابليته للتطبيق. وعلى هذا الأساس قامت " الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بماليزيا" بوضع هذا البديل².

تأخذ هذه النظرية في الاعتبار جميع العوامل المؤثرة والمتدخلة في العائد، كالتضخم والمحروقات وسعر الصرف... كما تأخذ في الاعتبار المحددات الشرعية، كالاقتصاد الحقيقي والقطاعات المشروعة... وتهتمّ

(1) "IslamicBanker.com Publications" Pricing Benchmarks in Islamic Finance دراسة عدد 16/2010 منشورة لدى الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية بماليزيا تم إنجازها من قبل: "عمر، محمد عزمي" و"نور، محمد أزمان" و"ميرة، أحمد كميل ميدين" كباحثين رئيسيين - منشورة على الموقع الإلكتروني:

<http://www.islamicbanker.com/publications/pricing-benchmarks-islamic-finance>
(2) للاطلاع على تفاصيل التجربة يمكن الرجوع للموقع الوارد بالمرجع: <http://www.islamicbanker.com/publications/pricing-benchmarks-islamic-finance>

الدراسة بوضع مؤشرات خاصة بكل قطاع اقتصادي وكل فرع داخل القطاع ذاته تراعي طبيعة المخاطر المرتبطة به، والتي يتوجب احتسابها بدقة في عناصر التكلفة، إضافة إلى نسبة إنتاجية وربحية أصول كل قطاع.

ملاحظات حول النموذج:

ما يمكن التأكيد عليه أن هذا البانشمارك وضع خصيصاً للسوق الماليزية التي تسعى لتكون أهم منطقة في العالم من حيث قوة الجذب مما يفرض عليها إصدار البانشمارك. إلا أنه يعاب على النموذج اعتماده على الأعباء التي يفرزها قطاع معين في احتساب نسبة العائد أو الهامش، بما أن تلك الأعباء تعتمد في جانب منها على الأعباء المالية في شكل فوائد، لذلك فهي تشترك مع البنوك التقليدية في المخاطر وكذلك العوائد. لذلك وجب تنقية تلك العوائد ونسب المخاطر من الربا قبل اعتمادها في معادلة البانشمارك.

٦ - أنموذج المؤشر الإسلامي للتسعير: Islamic pricing benchmark 2018

1 model (IPBM)

يندرج أنموذج البانشمارك الإسلامي للتسعير ضمن مؤشرات الربحية. ويهدف إلى تطوير بديل إسلامي بآليات إسلامية يقطع مع الآليات التقليدية المرتبطة بالفائدة في احتساب الأرباح المنتظرة، يعتمد على التدفقات النقدية في احتساب نسبة الأرباح التي يتم توزيعها بين المستثمرين عوضاً عن نهج التفاوض على الأرباح المتبع.

يقوم هذا الأنموذج على توقع العوائد المستقبلية لرأس المال المستثمر بناء على التدفقات النقدية للمشروع والتي ترتبط بمردوديته الذاتية على أساس دراسة جدوى، ولكنها تأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية العامة كنسبة النمو وغيرها.

وتساعد هذه الطريقة على اتخاذ قرار الاستثمار (التمويل) بناء على تحيين التدفقات النقدية المستقبلية

ملاحظات حول النموذج:

(1) Essia Ries Ahmed, Md Aminul Islam, Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah, Azlan bin Amran, Proposed the pricing model as an alternative Islamic benchmark, Benchmarking: An International Journal, Vol. 25 No. 8, 2018, pp. 2892 - 2912, 5771 - 1463 DOI 10.1108/BIJ - 04 - 2017 - 0077

يتميز البانكشمارك الإسلامي بارتباطه، بقطاع النشاط الاقتصادي (العوائد والمصروفات) وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المرتبطة بالأصول المستثمرة. لذلك يتألف البانكشمارك من متلازمة الربحية - المخاطر المتوقعة التي تحدد قرار الاستثمار. وتختلف الربحية والمخاطر من قطاع لآخر، وهنا تكمن الصعوبة. هذا بالإضافة لتعدد المخاطر، منها ما هو مرتبط بالسوق ومنها ما هو مرتبط بالمشروع (المخاطر المنتظرة)، وهذا يتطلب قياسا دقيقا بدمجه في نسبة الخصم. حيث أن المخاطر المرتبطة بالسوق لا يمكن تلافيتها أو التحكم فيها بتنويعها، أما المخاطر المترتبة عن المشروع فيمكن توقعها والتحوط منها بتنويع المحفظة.

ملخص للبدائل السابقة المقترحة للمؤشرات والنماذج الإسلامية في التسعير

(حسب التسلسل التاريخي) (جدول ١٣)

المؤلف	النموذج
شحاته (1978)	متوسط النسب المئوية للأرباح المتوقعة إلى رأس المال المستثمر.
الجارحي (1981)	مؤشر معدل العائد علي الودائع المركزية قصيرة الأجل وهو ما أسماه (المعام)، وهذه الودائع هي حسابات استثمار يفتحها البنك المركزي لدى المصارف التجارية لتستثمرها في القطاع الإنتاجي.
الهوري (1982)	معدل العائد على أفضل استثمار بديل يتصف بمواصفات المشروع تحت الدراسة من حيث الشرعية والأولوية الإسلامية ودرجة المخاطرة.
الزرقا، أنس (1983)	معدل العائد المتوقع على الاستثمار الحقيقي
الأبجي، كوثر (1985).	متوسط المعدل المتوقع مقدرا بأوزان نسبية لعوائد الاستثمارات المثيلة التي تتصف بدرجة المخاطرة نفسها للمشروع تحت الدراسة.
خان، فهيم (1991)	المؤشر على أساس محفظة أصول في شكل محفظة أصول تتميز بقلّة المخاطر وذات عوائد عالية وشبه ثابتة انطلاقا من سلّة بضائع بمعدل أسعار ثلاثة أشهر "RIBOR" على أساس قاعدة بيانات خاصّة بقطاع المالية الإسلامية (السوق الحقيقية، الإيجار وسوق الأسهم مفصّلة قطاعيا)
ميراخور (1996)	معدل العائد على الاستثمار للمشروعات التي تتصف بدرجة المخاطرة نفسها، والذي يمكن حسابه من بيانات السوق المالية باستخدام نظرية Tobin's q theory
قنطقجي، سامر (2003)	مؤشر قياس الأداء معتمدا على: 1 - آخر أرباح موزعة 2 - تقديرات ثمانية مصارف أو مؤسسات مالية إسلامية وأخذ وسطياً أقرب رقمين 3 - عن سعر التصحية المناسب لكل قطاع

قدم ثلاثة مقترحات وهي حسب الأولوية: (1) معدل العائد علي الصكوك والسندات الحكومية وشبه الحكومية ذات السيولة العالية التي تتميز بقلّة المخاطرة مع قابليتها للبيع في السوق الثانوية (2) معدل العائد علي أسواق الأسهم العالمية التي تتميز بالمخاطرة المتدنية وارتفاع السيولة مثل مؤشر داو جونز. (3) معدل العائد على الصناديق والمحافظ التي تكون منخفضة المخاطرة وذات سيولة عالية.	الزامل (2007)
معدل لربحية تمويل البيوع الآجلة يعتمد على: نسبة الزكاة، معدل مخاطر الصناعة، معدل مخاطر العميل، ومعدل مخاطر الصيغة وتكلفة البنك.	البلتاجي (2007)
معدل يعتمد على: نسبة الزكاة نسبة التضخم المتوقعة، وعلاوة المخاطرة.	القطان (2007)
1 - أنموذج التحوط الثنائي: (الصيغة التعاونية): إمكانية زيادة الجزء المتعلق بالعائد في القسط الشهري مقابل التخفيض في الجزء المتعلق برأس المال في نفس القسط في صورة ارتفاع معدل العائد 2 - الأنموذج المعتمد على الجمع بين بيع المرابحة والمشاركة: يتكون الثمن من جزء ثابت في ذمة المدين يغطي رأس المال وجزء يتمثل في ملكية شائعة بين المدين والبنك وهي تمثل العائد مما يستحق عليه نصيبا يكون متغيرا بحسب الأداء. 3 - الأنموذج القائم على تنويع الثمن المؤجل: يأخذ الثمن الواجب تسديده أشكالاً متعددة: مثال يمكن للعميل الالتزام بجزء من الثمن المتأني من العائد في شكل سلع أو أصول مالية لها علاقة بما يزاوله في تجارته.	السويلم سامي (2007)
مقياس قياس الأداء في المعاملات المالية الإسلامية: هو معيار بديل يقوم على قياس ربحية المشاريع الحقيقية على نسبة خصم تم ابتكارها "MQM" دون الاعتماد على الفائدة كليا لمعرفة ما إذا كان المشروع مربحا أم لا أو مقياسا للمفاضلة بين المشاريع.	مقام: أنموذج قنطقجي - أوهاج (2010)
نظرية الأصول المحكّمة: هي مؤشرات خاصة بكل قطاع اقتصادي وكل فرع داخل القطاع ذاته تراعي طبيعة المخاطر المرتبطة به، إضافة إلى نسبة إنتاجية وربحية أصول كل قطاع وذلك بناء على معطيات كمية تتوفر عليها السوق الماليزية.	إسرا - ماليزيا 2010
أنموذج المؤشر الإسلامي للتسعير: IPBM القائم على توقع العوائد المستقبلية لرأس المال المستثمر بناء على التدفقات النقدية للمشروع المرتبطة بمردوديته الذاتية بضبط نسبة التحقيق الصافية (NPV) على أساس نسب خصوم معينة لا تعتمد على الفائدة. وتأخذ في الاعتبار العوامل الاقتصادية العامة كنسبة النمو وغيرها.	أحمد وآخرون 2018

المصدر: السحيباني، محمد بن إبراهيم، آلية تحديد معدلات ليبور وإمكانية الاستفادة منها لحساب مؤشرات مالية إسلامية، بحث منشور لدى مجلة جامعة الإمام، قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - العدد السابع ١٤٢٩ هـ مع إضافات الباحث.

المبحث الثالث : النموذج البديل

يمثل سعر المربحة نسبة الربح المضافة لسعر شراء البضائع المقتناة من قبل البنك والمحسبة بالاتفاق بينه وبين العميل . وهو بالتالي يمثل نسبة الأرباح المتفق بشأنها بين البنك والعميل بمناسبة منح التمويل بصيغة المربحة . وتأخذ نسبة الربح في الاعتبار عدة عناصر، منها مستوى العوائد المنتظرة من قبل المستثمرين (مساهمين ومودعين) لدى البنك الممول، لجذبهم والمحافظة عليهم . وهذا يدخل ضمن دراسة جدوى التمويل بالصيغة المذكورة . فإذا كان العائد المتفق عليه بين الجانبين يتوافق مع البانשמارك، يُمنح التمويل، وإلا يكون التمويل غير مناسب للمستثمرين فيتم رفضه . وهذا يغنينا عن مؤشر الفائدة الذي لا علاقة له بجدوى الاستثمار والتمويل لأنه لا يمثل أساساً جيداً للمقارنة واتخاذ القرار، كما أسلفنا . لذلك يدخل سعر المربحة ضمن الحوافز الاستثمارية التي وجب اعتبارها في سياسة التسعير بمناسبة وضع مؤشر للعوائد (بانشمارك) .

وقبل عرض البانشمارك المقترح يتعين توضيح بعض الجوانب :

١- أهمية مؤشر الربحية

- إن اعتماد مؤشر الربحية يتناغم مع جوهر المالية الإسلامية ومبادئها . وقد كانت المقترحات عديدة في هذا الاتجاه، كما بينا . إلا أنها تقتضي في نظر الباحث بعض التعديلات ما يجعلها قابلة للتطبيق .
- يعتمد النموذج المقترح على التدفقات النقدية التي يحققها المشروع (مشروع التمويل بالمربحة) مما يحفز المستثمرين على إيداع أموالهم .
- يتكوّن سعر المربحة من جزأين، جزء تجاري مرتبط بسعر السلعة الممولة وجزء تمويلي مرتبط بعامل الأجل باعتبار أن العقد تمويلي بالأساس . وهذه خاصية السعر المضاف للمستقبل . وتتم محاكاة البنوك التقليدية في تسعيرها للقروض التمويلية من هذا الجانب . وهذا ما يبرر اعتمادها على سعر الفائدة كبانشمارك لاعتبارات تنافسية والاشتراك في الخصائص التمويلية، رغم التباعد في الخصائص التجارية للعقدين (عقد القرض : تمويلي ، وعقد المربحة : تجاري - تمويلي) .
- يخضع احتساب هامش الربح وهو الهامش التمويلي لهذين الاعتبارين، اعتبار الأجل واعتبار التمويل . لذلك وجب وضع بانشمارك للتسعير يعتمد على هذين الخاصيتين (التجاري والتمويلي) .

– يعدّ المؤشر البديل لدى المؤسسات المصرفية الإسلامية الأقرب لواقع معاملاتها ولطبيعة منتجاتها التمويلية الأبرز (المربحة والاجارة).

– لا بدّ أن يكون مؤشر الربحية وقياس الأداء أساسا موضوعيا للمفاضلة بين المشاريع الممولة ومناقشة السعر مع العميل، حيث أن مراعاة نسبة العوائد المنتظرة من قبل المستثمرين (المساهمين والمودعين) محدّد أساسي في ضبط الهامش، ويتطلب قدرة كبيرة من البنك على توقع الإيرادات والتكاليف لمشروع التمويل. هذا بالإضافة إلى أن السعر الموضوع يمنح البنك هامشا أكبر للتفاوض مع العميل، لأنّ الربح سيعود له بأكمله، بعكس المشاركة والمضاربة.

٢- نسبة العوائد على الصكوك والمؤشر

– إن اعتماد نسبة العوائد على الصكوك يستجيب لمتطلبات المؤشر التي تنشدها المالية الإسلامية وقد تكون توفقت في بعضها في التخلص من تبعات الفائدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما بينا في معرض ملاحظتنا حولها. حيث أن الصكوك تتميز بـ:

- توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية على قاعدة الغنم بالغرم وعدم ارتباطها بالفائدة.
- تتميز بديناميكية ومرونة كبيرة في السوق المالية نظرا لقابليتها للتداول وخاصة على المستوى العالمي، مما يساعد على تدعيم وتحسين ربحية المؤسسات المالية ومركزها المالي. لذلك فهي تعد أسلوبا متميزا في الاستثمار المالي، ممّا يمنح عوائدها مصداقية عالية، نظرا لمراعاتها وضع السوق. ولذلك يكون الربط على أساس تلك العوائد أكثر واقعية وموضوعية واستقرارا وإنصافا.

– يتطلب الربط بعوائد الصكوك سوقا نشطة، وأن تستحوذ على قسط هام من السوق المالية لبلد ما، كما هو الشأن في ماليزيا او السعودية¹. وهذا من شروط نجاح المؤشر، كما بيّنا. ولئن توفرت هذه الشروط في بعض البلدان، فإنها غير متوفرة في البلدان الأخرى على غرار السوق التونسية. على هذا الأساس سيتم اعتماد عوائد الصكوك كمؤشر في تسعير المربحة في الحالة العامة²، والعوائد الممنوحة على شهادات الإيداع الاستثمارية بالنسبة للحالة التونسية.

(1) انظر تقرير موديس لسنة 2020 على موقعها الإلكتروني وموقع نشرية: <https://islamicmarkets.com>

islamicmarkets.com: في عددها السادس لشهر أكتوبر 2020 تبلغ الأصول الممولة عن طريق الصكوك نسبة 80% بقيمة 339مليار دولار بالملكة العربية السعودية بحلول شهر مارس 2020 تليها ماليزيا بـ145 مليار دولار.

(2) انظر تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية النشرة التاسعة /جويلية 2020، ص 30 - 31

٣- النموذج المقترح

يهدف النموذج المقترح إلى المساعدة في اتخاذ قرار الاستثمار (التمويل) بناء على تحيين التدفقات النقدية المستقبلية (الفارق بين المدخلات - الإيرادات والمخرجات - الأعباء) بضبط نسبة التحقق الصافية (NPV) استنادا على نسبة الخصم التي يتم ضبطها استنادا إلى بانشمارك إسلامي باعتماد نسبة العائد على صكوك المرابحة المعتمدة من قبل بعض المؤسسات المالية الإسلامية.

صافي القيمة الحالية (NPV) = مجموع القيمة الحالية للتدفقات الداخلة - الاستثمار الأولي

$$-C = \sum \frac{CF}{(1+r)^n} NPV$$

مجموع التدفقات النقدية: CF

الاستثمار الأولي: C

وتساوي نسبة العائد "r" نسبة الخصم على التدفقات النقدية: نسبة العائد على الصكوك (البانشارك).

كما تجدر الإشارة، إلى أن البانشارك الإسلامي، كنسبة خصم مرجعية للتمويل يأخذ في الاعتبار متغيرين أساسيين وهما نسبة المخاطر ونسبة الربحية. وعلى هذا الأساس تعتمد البنوك في تسعير منتجاتها على مؤشر العوائد المنتظرة على الودائع إلى رأس المال معدلة بنسبة مخاطر (Risk Adjusted Returns On Capital "RAROC".

يمثل الـ "RAROC" مؤشر ربحية معاملة ما حسب درجة المخاطر المرتبطة بها. ويقاس نسبة العوائد المحتملة على الأموال الذاتية بعد طرح الخسائر المحتملة ونسبة تغطيتها عن طريق الأموال الذاتية¹. وتساعد هذه الآلية البنوك في تقدير نسبة العوائد على منتجاتها التمويلية مثل المرابحة.

أ - عوائد المخاطر المعدلة على رأس المال RAROC

(1) انظر: H.JACOB & A.SARDI - Management des risques bancaires. Ed AFGES. Paris. 2000

المصدر نفسه اقتصادي فرنسي، اشتغل في بنك لازار، له عدة نماذج معتمد في إدارة محافظ الأموال:

Antoine Sardi:expert comptable et commissaire aux comptes. associé au cabinet Inter Control spécialisé dans le secteur bancaire. et il est l'auteur de nombreux ouvrages, dont "Audit et inspection bancaire" et "Pratique de la comptabilité bancaire."

تم تطوير طريقة عوائد المخاطر المعدلة على رأس المال (RAROC) خلال نهاية سبعينيات القرن العشرين من قبل Bankers Trust بالولايات المتحدة الأمريكية، وبصفة خاصة، من قبل Charles S. Sanford. وانطلاقاً من سنة 1990 أصبحت هذه الآلية تعتمد معياراً من قبل المؤسسات المالية الأنجلوسكسونية، ثم تلتها البنوك الفرنسية مثل BNP – PARISBAS و SOCIETE GENERALE لقياس الأداء المالي ونسبة المخاطر على الأموال الذاتية الموظفة والتحوط منها. وهي بالتالي وسيلة لترقيم الديون.

وتمكن هذه الوسيلة من تحقيق هدفين أساسيين:

- قياس ربحية الودائع مع اعتبار المخاطر المرتبطة بها.
- إمكانية توظيف الأموال الذاتية (رأس المال) مع قياس المخاطر الناجمة عن ذلك.

$$\text{RAROC} = \text{مجموع العوائد المنتظرة المعدلة باعتبار المخاطر} \div \text{رأس المال المعدل باعتبار المخاطر}^1.$$

$$\text{مجموع العوائد المعدلة} = (\text{مجموع المداخل - الأعباء}) \text{ المعدلة باعتبار المخاطر.}$$

$$\text{رأس المال المعدل باعتبار المخاطر: رأس المال} \times \text{نسبة مخاطر التوظيف.}$$

$$\text{مجموع الأعباء} = \text{أعباء الموارد} + \text{الأعباء التشغيلية} + \text{المخاطر المرتبطة بالمعاملة Counterparty Risk} + \text{نسبة المخاطر المرتبطة بها}$$

$$\text{أعباء الموارد} = (\text{مجموع الودائع} \times \text{نسبة التحويل إلى استثمارات}) \times \text{نسبة التذبذب volatility}$$

$$\text{المخاطر المرتبطة بالمعاملة} = \text{الخسائر المحتملة من المعاملة (نكول العميل، عدم السداد...)}$$

ولنأخذ مثلاً على ذلك:

لنفترض أن البنك "أ" قام بإقراض عميلين بالمبلغ نفسه (١٠٠٠٠٠) وللمدة نفسها (٣ سنوات) مع اختلاف في الترتيم حسب الملاءة:

جدول ١٤: احتساب ال RAROC

القرض(2) 100000	القرض(1) 100000	A	
--------------------	--------------------	---	--

(1) RAROC = Risk Adjusted Return / Risk Capital

3ans	3ans	B	المدة
B	A	C	الترقيم (نسبة الملاءة)
0,95%	0,35%	D	معدل نسبة النكول لـ 3 سنوات
2,69%	1,33%	E	نسبة التذبذب
0,50%	0,20%	F	هامش الربح التجاري
950	350	$G = A \times D$	معدل الخسارة لـ 3 سنوات
2690	1330	$H = A \times E$	الخسارة القصوى
1500	600	$I = A \times B \times F$	معدل المداخل لـ 3 سنوات
600	250	$J = I - G$	المداخل - الخسارة
1740	980	$K = H - G$	الأموال الذاتية
34,48%	25,51%	J / K	RAROC

المصدر: من إعداد الباحث

ب - احتساب RAROC إسلامي باعتماد العائد على صكوك المرابحة

ويقوم النموذج المقترح باعتماد RAROC إسلامي باعتماد البانשמرك الإسلامي كمؤشر عوائد (العائد على صكوك المرابحة في الحالة العامة أو العائد على الودائع الاستثمارية للحالة التونسية).

مثال لاحتساب RAROC باعتماد العائد على صكوك المرابحة (جدول ١٥)¹

نموذج تطبيقي لهيكل هامش الربح (يعتمده أحد البنوك الإسلامية) (جدول ٦)

نسبة التغير: $V : \text{Rate Volatility} = 0.10\%$ (فرضية)

احتمالية الخسارة: $PD : \text{Probability Default} = 0.2\%$ (فرضية)

تكلفة الموارد:

$$M = \text{الأموال المودعة} + \text{رأس المال} = 900 (\text{ألف دينار}) + 100 (\text{ألف دينار}) = 1000 (\text{ألف دينار})$$

(1) تم اعتماد مثال النموذج التطبيقي لاحتساب العائد على المرابحة الوارد بالجدول 06.

Final Adjusted Rate النسبة المعدلة (المحينة) (FAR)	Conversion Rate نسبة التحويل (CR)	المجموع		Allocated Equity Investing حسابات المشاركة المقيدة			Free Equity Investing حسابات المشاركة الحرة (ج)			الودائع الاستثمارية (ب)			الودائع لأجل (أ) Demand Deposit			مدة التمثيل	
)+(1) +(4))+(7) (10))+(2) +(5))+(8) (11)	12) (1) (1	1) (0	(9)	8) (7) ((6)	(5)	(4)	(3)	2) (1) (
0,87%	0,77%	100,00%	1000	2,50%	0	0%	2,25%	150%	15%	1,25%	250%	25%	25%	0,20%	600%	600%	<3 ans
0,88%	0,78%	100,00%	1000	2,50%	0	0%	2,25%	50%	5%	1,25%	450%	45%	45%	0,20%	500%	500%	3 - 5 ans
0,98%	0,88%	100,00%	1000	2,50%	0	0%	2,25%	50%	5%	1,25%	550%	55%	55%	0,20%	400%	400%	5 - 7 ans
1,09%	0,99%	100,00%	1000	2,50%	0	0%	2,25%	50%	5%	1,25%	650%	65%	65%	0,20%	300%	300%	7 - 10 ans
1,52%	1,42%	100,00%	1000	2,50%	100	10%	2,25%	150%	15%	1,25%	650%	65%	65%	0,20%	100%	100%	10 - 15 ans
1,53%	1,43%	100,00%	1000	2,50%	1500	15%	2,25%	100%	10%	1,25%	650%	65%	65%	0,20%	100%	100%	> 15 ans

Counterparty Risk خطر القيمة المقابلة

الخسارة المتوقعة (خ م) (EL) Expected Loss	الخسارة في صورة النكول Loss in Case of Default (LD)	موضوع التمويل
1.50%	75%	سفر
1.30%	65%	مخزون
0.60%	30%	سيارة
0.40%	20%	عقار

Management Cost الأعباء التشغيلية

موضوع التمويل	1 - 3 سنوات	3 - 5 سنوات	5 - 7 سنوات	7 - 10 سنوات	10 - 15 سنة
سفر	0,80%				
مخزون		0,70%			
سيارة			0,70%	0,50%	
عقار				0,60%	0,50%

احتساب نسبة العائد عند الخروج (البيع)

Table 12

تمويل عقار		تمويل سيارة		تمويل مخزون	تمويل سفر	المدة
15 - 10	10 - 7	7 - 5	3 - 5	5 - 1 سنوات	3 - 1	
1,52%	1,09%	0,98%	0,88%	0,88%	0,87%	أعباء الموارد (1)
0,40%	0,40%	0,60%	0,60%	1,30%	1,50%	أعباء القيمة المقابلة (2)
0,50%	0,60%	0,50%	0,70%	0,70%	0,80%	الأعباء التشغيلية (3)
2,42%	2,09%	2,08%	2,18%	2,88%	3,17%	الكلفة (CP) (4)
24,20	20,85	20,80	21,75	28,75	31,70	الأعباء المعدلة (5) = 1000*(4)
4,63%	4,50%	6,75%	8,05%	8,05%	8,05%	نسبة العائد على صكوك المربحة (IPBM)
46,30	45,00	46,30	80,50	80,50	80,50	Estimated Revenue العوائد المنتظرة (7)
22,10	24,15	25,50	58,75	51,75	48,80	Risk Adjusted (A) Return الأرباح
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	Risk Capital رأس المال المعدل (9) (KS) :
22%	24%	26%	59%	52%	49%	(A/KS) = Islamic RAROC (10)
2,95%	2,59%	2,61%	3,45%	4,36%	4,72%	نسبة الهامش (GM) (11)
5,37%	4,67%	4,69%	5,63%	7,24%	7,89%	نسبة الخروج (البيع) (ER) (12)

ج - الاستنتاجات:

- البنانشمارك الذي تم اعداده طبقا للنموذج المقترح قريب من واقع المؤسسة ومحترم لخصوصية المالية

الإسلامية للاعتبارات التالية:

- اعتماد نسب عوائد تفرزها مؤسّسات المالية الإسلامية.
- أن نسبة العوائد المعتمدة تم تحقيقها نتيجة استثمار الأموال طبقا لمبادئ المالية الإسلامية على قاعدة الغنم بالغرم وهي الصكوك.

• اعتبارات الخسارة والربح المعدلة على أساس المخاطر في البانشمارك الإسلامي، هي متغير ثابت في المعاملات.

- يمكن الاستعاضة عن مؤشر الفائدة والمحافظة على شروط المؤشر من حيث المصدقية والموضوعية والثبات.

- يعتبر هذا البانشمارك مؤشرا للاستئناس به في ضبط سعر المربحة ولأغراض العدل والمنافسة يمكن أن يختلف السعر من عميل لآخر حسب حجمه وملاءته وأقدميته... وهي أوزان يتم منحها ويعدل من خلالها السعر، لذلك يجب مراعاتها.

الخلاصة:

ينتهي البحث للنتائج والتوصيات التالية:

النتائج:

البانشمارك قريب من واقع المؤسسة وخصوصية المالية الإسلامية للاعتبارات التالية:

- مؤشر الربحية أكثر استقرارا ومصدقية وواقعية من الفائدة.
- اعتماد نسب عوائد تفرزها مؤسّسات المالية الإسلامية نتيجة استثمار الأموال طبقا لمبادئها على قاعدة الغنم بالغرم وهي الصكوك.
- اعتبارات الخسارة والربح المعدلة على أساس المخاطر في البانشمارك الإسلامي.
- المحافظة على شروط المؤشر من حيث المصدقية والموضوعية والثبات.

التوصيات:

- اختبار النماذج المقترحة رهين اعتمادها وإعطاء هامش من الحرية في مجال التسعير بإلغاء السقوف.
- وضع المؤشرات تحت رقابة السلطة النقدية ورعايتها للمحافظة على الشفافية في الإفصاح.
- يتطلب النموذج المقترح توفر البيانات اللازمة ومزيد من المرونة في المنظومة البنكية والقانونية وإعطاء هامش مقبول من الحرية في مجال التسعير وضبط الربح وتوظيف الأموال من قبل البنوك الإسلامية.
- يتطلب توسيع حصة المالية الإسلامية في السوق المحلية، لإضفاء الاستقرار والمصدقية على مستوى المعاملات والمعطيات المقدمة.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

١. إدريس، وآخرون، كيفية تحديد نسب هوامش أرباح المربحات بالمصارف خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠٠٠) سلسلة الدراسات والبحوث، سلسلة بحثية تصدرها الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، بنك السودان المركزي، الإصدار رقم (٩)، السودان.
٢. البلتاجي، محمد (١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م)، نحو إيجاد معدل لاحتساب ربحية البيوع الآجلة، ندوة المؤشرات المالية البديلة عن معدل الفائدة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٣. السويلم، سامي بن إبراهيم، الملتقى الثاني للهيئات الشرعية، الرياض ذو الحجة ١٤٣٠، ديسمبر ٢٠٠٩.
٤. السويلم، سامي، معالم التنظير في الاقتصاد الإسلامي، بحث منشور بمجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، ٦٦ ع ١، (٢٠١٢م - ١٤٣٤ هـ) - ١٠٢ - ٢٦ - DOI: 10.4197 / Islec.
٥. السويلم، سامي، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م.
٦. العمدونى، لطفي، أطروحة دكتوراه بعنوان: عقود التمويل الإسلامي بين التأصيل الشرعي والتطبيقات العملية، بنك الزيتونة نموذجاً، ٢٠١٨، جامعة الزيتونة، (د. ن).
٧. قنطقجي، س وأوهاج بادانين محمد عمر، منشور بمركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية الإلكتروني، عدد ١٠ - ٢٠١٠ www.kantakji.com.
٨. محمد عمر عزمي وآخرون (الأكاديمية العلمية للبحوث الشرعية - ماليزيا ١٦/٢٠١٠ No.) - ISRA - الندوات والمؤتمرات والمواقع:
٩. وضع الجوائح والقوة القاهرة: ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي - الدورة الأربعون ٢٠٢٠، www.albaraka.org.
١٠. ندوة المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب رقم ١٩ - البنك الإسلامي للتنمية - ١٩٨٧.
١١. تقرير موديز لسنة ٢٠٢٠.
١٢. موقع نشرية: <https://islamicmarkets.com> في عددها السادس لشهر أكتوبر ٢٠٢٠.
١٣. تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية النشرة التاسعة، جويلية ٢٠٢٠.
- القوانين والمعايير:
١٤. القانون عدد ٩٣ - ٥٣ لسنة ١٩٩٣ المؤرخ في ١٧ ماي ١٩٩٣ المتعلق بإصدار مجلة معاليم التسجيل والطابع الجبائي.
١٥. مناشير البنك المركزي عدد ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨ لسنة ٢٠٢٠.
١٦. المعيار الشرعي عدد ٨ المتعلق بالمربحة.
- التقارير السنوية:
١٧. تقرير الصكوك للسوق المالية الإسلامية الدولية جوان ٢٠٢٠.

١٩. Essia Ries Ahmed, Md Aminul Islam, Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah, Azlan bin Amran An International Journal, Vol. 25 No. 8, 2018, pp. 2892 – 29121463 – 5771, DOI 10.1108/BIJ – 04 – 2017 – 0077.
٢٠. “Pricing Benchmarks in IslamicFinance” IslamicBanker.com Publications (<http://www.islamicbanker.com/publications/pricingbenchmarks – islamic – finance>).
٢١. Ramsay, R. and Zangeneh, “Convergence of Islamic and Conventional Inter Bank Rates”, Global Journal of Management and Business Research, Volume 13, Issue 3 Version 1.0 Year 2013.
٢٢. M. FahimKhan:DiscussionPaperTime Value of Money in Islamic PerspectiveRevisited: Islamic Alternative toLIBOR: mfahimkhan@gmail.com.
٢٣. Essia Ries Ahmed, Md Aminul Islam, Tariq Tawfeeq Yousif Alabdullah, Azlan bin Amran, Proposed the pricing model as an alternative Islamic benchmark, Benchmarking: An International Journal, Vol. 25 No. 8, 2018, DOI 10.1108/BIJ – 04 – 2017 – 0077.
٢٤. H.JACOB & A.SARDI – Management des risques bancaires. Ed AFGES. Paris. 2000

هدية العدد: زكاة المال في قرارات وتوصيات المجامع

لمؤلفه: د. محمد مروان شموط

[رابط التحميل](#)





التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

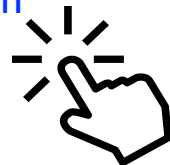
Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الالكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق الكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديد ما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوبي).

<https://arbit.kantakji.com>



www.baitalzakat.com



موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

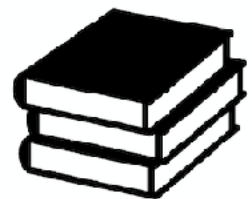
هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين
في تخصص الزكاة ومحاسبتها.
تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق
المعايير الإسلامية.
لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات
وصرفها على المستحقين.



الأخبار الزكوية



حساب الزكاة



مكتبة الزكاة

